شكر وتقدير

إن واجب العرفان بالفضل لأهله يقتضي أن أتقدم بوافر الاحترام والإجلال والتقدير للش

خصية التي كان لها دورها الكبير في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة وأعني أستاذي المشرف '' الأستاذ الدكتور / محمد فضه '' الذي تحمل بخلق رفيع مهمة الإشراف على هذه الأطروحة وعلى ما أبداه من ملاحظات وأفكار علمية وآراء سديدة وتوجيهات لها الأثر الكبير في إظهار الأطروحة بهذه الصورة .. جزاه الله عن العلم وطلابه وعن القدس وأهلها خير جزاء.

واغتنم هذه الفرصة لإبداء شكري وامتناني لكافة أساتذتي الأفاضل في الكلية على ما أبدوه من رعاية علمية وخلق كريم طيلة فترة حياتي الدراسية .

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بكل الحب والامتنان إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي لوقوفهم بجانبي طيلة فترة حياتي الدراسية وإلى جميع من مد يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذه الرسالة ، والله من وراء القصد.

عبد الهادي عبيدات

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهـــــــــــداء

إلى المربي والمعلم الحاني .....والدي

إلى الحنان الدافق .....والدتي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إلى أنوار دربي.....اخوتي

إلى جواهر حياتي..... حنان ، بان ، شكري ، هيثم ، سامر ، محمد

وأخيراً إلى جميع من سقطوا على أبوابك يا قدس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة المحتويـــــــات

الموضوع	رقم الصفحة
قـــرار لجنـــة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
الملخص	و
المقدمة	١-٩
نشأة القدس	١٠-٢٤
الفصل الأول : المركز القانوني لمدينة القدس	٢٥-٢٧
المبحث الأول: مدى مشروعية قرار التدويل	٢٨-٤٦
المبحث الثاني: التدويل جزء من قرار التقسيم	٤٧-٥٨
الفصل الثاني: قضية القدس في الأمم المتحدة	٥٩-٦٠
المبحث الأول: محاولات إيجاد نظام دولي خاص بمدينة القدس	٦٠-٦٦
المبحث الثاني: عرض قضية القدس على الجمعية العامة للأمم المتحدة	٦٦-٧٨
المبحث الثالث: مدى مشروعية عمل الدولة المنتدبة فـــي عرض قضية القدس على الأمم المتحدة.	٧٩-٨٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع ..... رقم الصفحة

المبحث الرابع: قضية القدس في ضوء توصيات وقرارات الأمم المتحدة والمشروعات المتعلقة بشأنها..... ٨٨-١٣١

الفصل الثالث: مواقف أطراف النزاع من التسوية السلمية لقضية القدس في الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٠..... ١٣٢-١٣٣

المبحث الأول: الموقف الأردني..... ١٣٣-١٤٠

المبحث الثاني: الموقف الفلسطيني..... ١٤١-١٤٩

المبحث الثالث: الموقف المصري..... ١٥٠-١٥٥

المبحث الرابع: الموقف الاسرائيلي..... ١٥٥-١٦٣

الفصل الرابع: موقف الأطراف غير المباشرة من النزاع ووضع مدينة القدس..... ١٦٤

المبحث الأول: الموقف الأمريكي..... ١٦٤-١٧٩

المبحث الثاني: الموقف السوفيتي..... ١٧٩-١٨٥

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي..... ١٨٥-١٩٢

المبحث الرابع: موقف منظمة المؤتمر الأسلامي..... ١٩٢-١٩٥

المبحث الخامس: موقف الفاتيكان..... ١٩٥-١٩٩

مركز ايداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع ..... رقم الصفحة

الخاتمة ٢٠٠-٢٠٥

المصادر ٢٠٦-٢١٩

الملاحق ٢٢٠-٢٢٦

الملخص باللغة الانجليزية ٢٢٧-٢٢٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدس في التسوية السلمية للصراع العربي ـ الصهيوني ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٠

إعداد
عبد الهادي عبد الله محمد عبيدات

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد فضه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في
العلوم السياسية
كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آيار ٢٠٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٦

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد فضه ، رئيساً أستاذ العلوم السياسية – الجامعة الأردنية	
الدكتور فيصل الرفوع ، عضواً أستاذ مشارك – الجامعة الأردنية	
الدكتور غازي الربابعة، عضواً أستاذ العلوم السياسية – الجامعة الأردنية	
الدكتور ذياب مخادمة ، عضواً أستاذ مساعد – الجامعة الأردنية	
الدكتور مازن العقيلي ، عضواً أستاذ مشارك – جامعة مؤتة	

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

****

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

القدس في التسوية السلمية
للصراع العربي – الصهيوني
١٩٤٨ – ٢٠٠٠

إعداد

عبد الهادي عبد الله عبيدات

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تتمتع مدينة القدس بأهمية كبيرة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، ولذا فإنها كانت ولا تزال تعتبر واحدة من المدن ذات المكانة الدينية لهم، وقد أدت تعقيدات الصراع العربي - الإسرائيلي إلى تحويل الوضع الخاص بمدينة القدس إلى مشكلة يستعصي حلها بسبب تضارب الادعاءات السياسية للإطراف المعنية حولها.

ومع تنامي الجدل حول من هو الطرف صاحب الأحقية في السيطرة على المدينة، فقد أثيرت المشاعر حتى باتت قضية القدس عقبة تعترض طريق أي محاولة لإقرار تسوية سلمية للصراع.

ومن جهة أخرى ، فإن تعدد أبعاد القضية السياسية والروحية وانعكاساتها على مجمل الوضع في المنطقة قد جعل منها قضية دولية أكثر منها قضية إقليمية تهم أطراف الصراع المباشرين وحدهم، ولهذا فقد كان المركز القانوني والوضع السياسي لمدينة القدس من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين منذ ما يزيد على نصف قرن .

وقد أدت التطورات السياسية المتلاحقة إلى تزايد حدة الصراع على المدينة ، حيث يصر الإسرائيليون على أن تبقى المدينة موحدة تحت سيطرتهم السياسية والدينية ، ولهذا قاموا بالعمل على فرض واقع جديد على الأرض ، من خلال إنشاء شبكات الطرق الالتفافية وتوسيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوطنات القائمة وإقامة المزيد منها حول القدس وفي قلبها، و توطين مئات الألـــوف مـــن اليهود القادمين من الخارج في المدينة ومحيطها وقد أدت هذه الممارسات إلى إثارة الجانـــب العربي ووضعه أمام تحد جديد ، خاصة بعد أن أصبح التعامل مع المشكلة منحصرا في الشق الإعلامي والشعارات الحماسية في الوقت الذي يتعـــرض فيـــه الوجـــود العربـــي الـــسكاني والتاريخي والعمراني في المدينة لخطر الإذابة والفناء إذا لم يتم تدارك الموقف وقراءته قراءة موضوعية والتعامل معه تعاملاً جدياً .

ومما لا شك فيه أن أطراف الصراع سواء المباشرين منهم أو غيـــر المباشـــرين ، يدركون هذه الحقائق ، حيث تمثل هذا الإدراك في محاولات الضغط على الحكومة الإسرائيلية واستنكار ممارساتها، وهي ضغوط وإن كانت لا ترقى إلى مستوى الحدث، إلا أنهـــا ظلـــت تعكس ولا شك اقتناع الجميع بأن عدم التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف من شـــأنه أن يجعل عملية التسوية مسألة صعبة جدا ، إن لم تكن مستحيلة حيث لا نعتقد بإمكانية قيام سلام في المنطقة دون التوصل إلى حل لقضية القدس ينال فيها الشعب الفلسطيني حقوقه المغتصبة في المدينة المقدســـــة، ويشعر بها أبناء الأمة الإسلامية برمتها بأن مقدساتهم المغتصبة قـــد أعيدت لهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

ما من مدينة في التاريخ استأثرت باهتمام العالم والبشرية عامة كما استأثرت به مدينة القدس، وهذا الاهتمام نابع من وجدان الإنسانية وقيمها الروحية والحضارية، فالقدسية التي تتمتع بها هذه المدينة لدى الديانات الثلاث باعتبارها مهبط الأنبياء جعل منها مدينة مميزة، كما أن المكانة الدينية والتاريخية الخاصة التي تتمتع بها دون سائر المدن العربية جعل أنظار المستعمرين قديماً وحديثاً تتجه إليها، وخاضوا غمار حروب طاحنة بسببها أو من أجلها أو متذرعين بها، وقد برزت قضية القدس في العصر الحديث كقضية خاصة من خلال القضية الفلسطينية وذلك بفعل التدخلات الأجنبية والأطماع الاستعمارية التي تسترت خلف أقنعة دينية للوصول إلى أهدافها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن القدس هي رمز في غاية الأهمية بالنسبة للحركة الصهيونية، كما كانت رمزاً في غاية الأهمية بالنسبة للصليبين في حملاتهم على فلسطين منذ حوالي ٨٠٠ عام، فالعدوان الصليبي والعدوان الصهيوني متشابهان في الغاية والوسيلة، حيث أنهما يستغلان الدين ليخدما به أغراضاً أخرى هي السيطرة والاغتصاب والعدوان على أصحاب الحق والأرض والتاريخ في هذه المنطقة من العالم .

وان تاريخ القدس المعاصر هو تاريخ مدينة عربية انتزعت من أيدي أصحابها الشرعيين وأعطيت نظاماً دولياً عام ١٩٤٧، ثم قسمت عام ١٩٤٨ إلى أن ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وتحت ستار نظام التدويل، وقد بقي نظرياً وتم إقراره دون اكتراث بالسيادة الفلسطينية، حيث سعت إسرائيل لاحتلالها بالاستيلاء على قسم من المدينة ثم الاستيلاء عليها كاملاً، ومنذ هذا الاحتلال الإسرائيلي لهذه المدينة تمت طرح وإصدار كثير من القرارات الدولية لإيجاد حل مقبول لهذه القضية ولكن لم يتم التوصل لحل يرضي جميع الأطراف حتى الآن .

ومما لا شك فيه، أنه بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١/١٠/٣١ تلبية لدعوة أمريكية–سوفيتية ، واستجابة لرغبة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، يكون الصراع العربي–الإسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة بكل المقاييس بعد صراع مرير استمر منذ العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٤٨ - فلأول مرة في تاريخ هذا الصراع يجلس حول مائدة المفاوضات جميع من تبقى من أطرافه المباشرين وغير المباشرين، سواء بصفة مشاركين أو مراقبين الأمر الـذي أعتبـره بعض الباحثين الحدث السياسي الأكثر أهمية في النصف الثاني من القرن العشرين لما سيكون له من آثار متعددة الأبعاد والجوانب على مستقبل الصراع والمنطقة والعالم.

إن مؤتمر مدريد كما أرادت له الدول المشاركة وكما يعتقد بعض المراقبين والباحثين إنما يشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين: فهو من جهة يعتبر نهاية الصراع العربي- الإسـرائيلي بالمعنى العسكري للدول المشاركة مع بقاء خيار الحرب قائماً في ظل عدم تطبيق مـا اتفـق عليه، ومن جهة أخرى بداية لمرحلة بدء العملية السلمية والتي سيكون لها وبكل تأكيد آلياتهـا التي ستفرض نفسها على أطرافها المباشرين وغير المباشرين.

إلا أن أهم ما يميز العملية السلمية - التي أطلق عليها مهندسـها وزيـر الخارجيـة الأمريكي السابق جيمس بيكر "قطار السلام" التي بدأت عملياً في مدريد-هو دخول الطـرف الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في عملية السلام حتى علـى الرغم من مشاركة الفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من وفد أردني-فلسطيني مشترك وتحت مظلة أردنية.

وفي الواقع أن هذا التحول يعتبر ولا شك تحولا تاريخياً بالنسبة لمنظمـة التحريـر الفلسطينية وذلك لعدة أسباب أهمها انتزاع اعتراف إسرائيلي وأمريكـي بالمنظمـة وبالتـالي تثبيت الاعتراف الدولي بها كشريك أساسي في العملية السلمية، والذي بدونه لا يمكن التوصل إلى حل لهذا الصراع المزمن، الأمر الذي يعني في الوقت ذاته الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الطرف الأساسي في الصراع العربي-الإسـرائيلي الـذي تعـددت أوجهـه العسكرية والسياسية عبر سنواته الطويلة، ولأنه باعتقاد منظمة التحرير الفلسطينية يفتح الباب على مصراعيه لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة بعاصمتها القدس الشرقية وهو الهدف الذي ظلت المنظمة ومعظـم الدول العربية تعتبره شرطاً أساسياً لتحقيق السلام الشامل والعـادل والدائم في المنطقة.

تتمتع مدينة القدس بأهمية كبيرة لدى اتباع الـديانات الـسماوية الـثلاث اليهوديـة والمسيحية والإسلام، فإنها كانت ولا تزال تعتبر واحدة من المدن ذات المكانة الدينيـة لهـم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعيا، وقد أدت تعقيدات الصراع العربي–الإسرائيلي إلى تحويل الوضع الخاص بمدينة القدس إلى مشكلة مستعصية الحل بسبب تضارب الادعاءات السياسية للأطراف المعنية حولها. ومع تنامي الجدل حول من هو الطرف صاحب الأحقية في السيطرة على المدينة فقد أثيرت المشاعر حتى باتت قضية القدس عقبة كأداء تعترض طريق أي محاولة لإقرار تسوية سلمية للصراع، ومن جهة أخرى فإن تعدد أبعاد هذه القضية السياسية منها والروحية وانعكاساتها على مجمل الوضع في المنطقة قد جعل منها قضية دولية أكثر منها قضية إقليمية تهم أطراف النزاع المباشرين وحدهم.

ومع أن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي والموقع في ١٩٩٣/٩/١٣ قد مهد الطريق أمام سلسلة من الاتفاقات بين الأردن وإسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية بداية أو بين ما يسمى بالسلطة الوطنية الفلسطينية لاحقا وبين إسرائيل تمثلت في توقيع البروتوكول الأردني–الإسرائيلي في ١٩٩٣/٩/١٤ في واشنطن أي بعد يوم واحد من حفل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني -الإسرائيلي، والتوقيع على اتفاق إعلان إنهاء حالة الحرب الأردنية–الإسرائيلية في ١٩٩٤/٥/٢٥ وتوقيع معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية في وادي عربة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦، إلا أن السلام العادل والشامل و الدائم ما زال بعيداً نظراً لتباين المواقف والأهداف لطرفي الصراع المباشرين: السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى حيث تصر الأولى على أن تنتهي المفاوضات للمرحلة النهائية بقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، بينما تشدد حكومة إسرائيل على أنه لا مكان للدولة الفلسطينية، ناهيك عن عدم التخلي عن القدس والتي ترى فيها الحكومات المختلفة في إسرائيل مسألة غير قابلة للتقسيم بل والعاصمة الأبدية للدولة اليهودية. هذا ومما زاد من صعوبة مهمة الجانب الفلسطيني كون أن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي لم يتطرق إلى موضوع القدس إلا في موقع واحد فقط، حيث تحدث البند الأول من المادة الرابعة من المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي على تأجيل البت في موضوع القدس أو مستقبلها إلى مفاوضات المرحلة النهائية والتي كان من المقرر لها أن تبدأ في أيار ١٩٩٦ إذ نص فيه حرفياً على أن (ولاية المجلس الوطني الفلسطيني سوف تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، اللاجئين ، المستوطنات، المواقع العسكرية الإسرائيلية). كما أن إعلان المبادئ الأردني - الإسرائيلي ومعاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية لم يتحدثا عن هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع إلا في جانبه الديني حيث تضمن إعلان واشنطن الأردني-الأمريكي- الإسرائيلي النص على أن يكون للأردن ولاعتبارات دينية وعاطفية أولوية خاصة عند التوصل إلى اتفاق دائم بشأن المدينة حيث نص البند الثالث من هذا الإعلان على أن (تحترم إسرائيل الدور الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه المقدسات) بينما نص البند الثاني من معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية من المادة التاسعة على أنه (وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبري للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن).

ونلاحظ مما سبق أنه، لا اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، ولا معاهدة السلام الأردنية -الإسرائيلية تشكل أساسا قويا لمطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بان تكون القدس الشرقية عاصمة لها مع بقاء الخيارات مفتوحة سواء فيما يتعلق بإمكانية تقسيمها أو الإبقاء عليها موحدة.

أسئلة الدراسة:-

تبرز أهمية القدس كعقبة كأداء في طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم الأمر الذي يقودنا إلى طرح تساؤلات جوهرية كإشكالية رئيسية للبحث والذي تشكل الإجابة عليها الهدف الذي سيقوم الباحث بالسعي للوصول إليه من خلال ما سيتم من تحليل لهذه الدراسة، وهذه التساؤلات هي:-

هل يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع دون إيجاد تسوية مقبولة للمسألة الخاصة بالوضع السياسي والمركز القانوني الدولي لمدينة القدس؟

ما هي أهم المشروعات السلمية التي تناولت بشكل مباشر القضية محل الدراسة؟

ما هي حدود المشروعية القانونية لمطالب كل طرف من هذين الطرفين في القدس ومواقف الأطراف المباشرين وغير المباشرين من هذه المطالب؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى استعداد طرفي الصراع الرئيسيين–العرب والإسرائيليين للتوصل إلى حل وسط بشأن القدس؟

هدف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على موقع مدينة القدس بالنسبة إلى إمكانية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وذلك من خلال تتبع مشروعات التسوية التي ركزت بصورة رئيسية على البحث في المدينة المقدسة و وضعها القانوني الدولي ومنها المشروعات المتضمنة في قرارات الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات المصرية–الإسرائيلية، الفلسطينية - الإسرائيلية والأردنية–الإسرائيلية، ومؤتمر مدريد للسلام. ويسعى البحث للوقوف على مواقف أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين تجاه هذه المشروعات وتلك القرارات حسب تسلسلها الزمني.

كما يهدف البحث إلى محاولة لبيان مدى استعداد كل من طرفي الصراع المباشرين الجانب العربي–السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن ومصر– وإسرائيل للقبول بحل وسط فيما يخص مسألة القدس وانعكاسات مثل هذا الحل الوسط على المفاوضات بهدف التوصل إلى حل مقبول من جانب كل منهما ويكون في الوقت ذاته متسقا مع قواعد الشرعية الدولية.

وأخيرا يهدف البحث إلى معرفة هل يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع دون إيجاد تسوية مقبولة للمسألة الخاصة بالوضع السياسي والمركز القانوني الدولي في مدينة القدس.

فرضيات الدراسة : –

ينطلق التحليل في هذا البحث من عدة فرضيات وهي:–

– أن السلام العادل والدائم لا مكان له ولا سبيل إلى تحقيقه دون التوصل لحل عادل ومقبول لقضية القدس.

- إن التمسك بالقدس أمرا أساسيا بالنسبة للطرفين، فهي عنصر أساسي لقيام الدولة الفلسطينية، وعنصر ضامن لعدم تفكك وانحلال دولة إسرائيل.
- إن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، أي على مستوى الصراع العربي–الإسرائيلي مرتبط في مجمله وبما في ذلك قضية القدس بمدى توافقه مع قرارات الشرعية الدولية المتمثلة أساسا في قواعد القانون الدولي ذات الصلة وفي قرارات الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الموقف الإسرائيلي وبرغم التطورات المختلفة من قضية القدس فإنه لن يتزحزح عن مقولة "القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل".

الدراسات السابقة:

ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع القدس من النواحي الجغرافية والتاريخية والدينية حيث ستستخدم هذه الدراسة العديد منها ووضعت ضمن المصادر والمراجع، وبعد البحث وجد أن أهم الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة ظهرت في الثمانينات والتسعينات من هذا القرن وذلك لظهور العديد من مشاريع السلام وأهم هذه الدراسات هي:

١- قضية القدس على الساحتين العربية والدولية: (دراسة للدكتور أحمد الرشيدي) تضمنت هذه الدراسة لمحات ومواقف عن قضية القدس في المحافل العربية والدولية وهي لا تتعدى ذلك حيث تتعرض لتجارب دبلوماسية من خلال موقفين: الأول عمليات الضم وتذويب الوجود العربي والثاني حريق المسجد الأقصى. وخرجت بنتيجة دعت فيها الأمم المتحدة لتطبيق قراراتها فيما يتعلق بالقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢- القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي: (دراسة للدكتور غازي ربابعة) تناول فيها الباحث البعد التاريخي للصراع حول القدس، ومواقف الأحزاب الإسرائيلية من قضية القدس قبل عملية السلام وكذلك قضية القدس في الأمم المتحدة والحث على تحرير القدس بكافة السبل والطرق وركزت هذه الدراسة على تحرير القدس بالوسائل العسكرية وهذا هو محور الدراسة وفرضيتها التي أكد فيها الباحث أن القدس لا تعود إلا بالوسائل العسكرية البحتة.

٣- القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي: (دراسة للدكتور سالم الكسواني) جاءت هذه الدراسة استكمالا للدراسة السابقة للدكتور غازي ربابعة حيث تناول الباحث فيها البعد التاريخي والديني للصراع من أجل القدس والتصور السياسي الصهيوني بشأنها، وتناولت أيضا الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس.

٤- مستقبل القدس: (دراسة لإبراهيم أبو اللغد) تناولت هذه الدراسة سياسة الاستيلاء للقدس وعملية الضم والاندماج الاقتصادي والسياسي لمجموعتين سكانيتين متعاديتين تتعايشان عبر انقسام الهوية والثقافة والمواقف السياسية ومحولة إيجاد تعاون بين سكان القدس من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبناء الشعبين. وتطرقت الدراسة لمسألة الأغلبية من سكان القدس والموقف القانوني من القدس بناءا على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٨٣ وبينت هذه الدراسة أيضا نواقص ومخاطر اتفاق أوسلو فيما يتعلق بقضية القدس وخرجت بنتيجة مفادها أن سلطة إسرائيل في القدس تعكس قوتها وبالتالي فإنه لا يوجد تكافؤ في المفاوضات بين الجانب الإسرائيلي والعربي وخاصة الفلسطيني مما يعني بقاء القدس كاملة تحت السيطرة الإسرائيلية.

٥- عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي ١٩٦٧: (دراسة لكوانت ويليام – ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر في القاهرة) حيث تورد هذه الدراسة وصفا تحليليا مفصلا للسياسة الأمريكية إزاء النزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وخرجت بنتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة الأمريكية إن قامت بكفاءة بدورها كوسيط تستطيع أن تسهم في تسوية النزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب وإنه يوجد اتفاق بين رئيسي الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة لتعزيز السلام العربي – الإسرائيلي وهو دور يتفق مع المصالح الوطنية لأمريكا.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

واعتمادا على الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تختلف عنها في أنها تقدم معالجة لبيان أثر قضية القدس على التسوية السلمية العربية الإسرائيلية خلال الفترة ١٩٦٧ –٢٠٠٠ حيث سيتم تحليل معظم الاتفاقيات التي وقعت بين الأطراف الرئيسية وموقف كل منها تجاه قضية القدس مع بيان الوضع القانوني للمدينة بالإضافة إلى مواقف الأطراف غير المباشرة تجاه هذه القضية في مشروعات التسوية السلمية خلال الفترة الزمنية المذكورة.

منهجية الدراسة :-

في هذه الدراسة سوف يتم إتباع المنهج التاريخي والقانوني والتحليلي، فمن خلال المنهج التاريخي سوف تتم القراءة للمراحل الزمنية لمشروعات التسوية السلمية للصراع-العربي-الإسرائيلي وكذلك مطالب ومواقف أطراف الصراع تجاه هذه المشروعات. أما المنهج القانوني فسيتم من خلاله البحث في مدى قانونية أو مشروعية المطالب و المواقف المختلفة لأطراف الصراع وتحليل النصوص والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بهذه الدراسة كما سنعتمد على المنهج التحليلي لتحليل وبيان مبدأ توازن القوى الذي يعتمد أساسا على بيان أثر القوى الكبرى على التوازن القائم بين أطراف الصراع وعلى العملية السلمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عامة وقضية القدس خاصة، كذلك سنقوم بدراسة تحليلية لمواقف الأطراف المختلفة من حيث الاستعداد للمشاركة في تحمل المسؤوليات بشكل يتماشى مع الالتزامات الرسمية وقرارات الشرعية الدولية.

الإطار الزمني للدراسة:-

إن الباحث وفي تحديده لمشكلة بحثه فهو معني أيضا بإطارها الزمني حيث ستمتد فترة الدراسة لتشمل مشروعات التسوية السلمية التي طرحت منذ عام ١٩٦٧ أي الفترة التي تم فيها احتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس وحتى عام ٢٠٠٠ وهو العام الذي يمثل برأي الباحث نهاية مقبولة ومنطقية لما استجد من تسويات ومفاوضات حول الوضع النهائي لمدينة القدس وذلك بالنظر أيضا لتوفر المادة العلمية التي يعتمد عليها التحليل. غير أنه لما كانت هذه المشروعات كثيرة فقد كان من المناسب أن تقتصر على تلك المشروعات التي ركزت بصورة رئيسية على البحث في المدينة المقدسة ووضعها القانوني الدولي ومنها المشروعات المتضمنة في قرارات الأمم المتحدة وكذلك في الاتفاقيات المصرية-الإسرائيلية، الفلسطينية - الإسرائيلية والأردنية -الإسرائيلية وسوف نقوم بعرض تحليلي لموقع قضية القدس في هذه المشروعات دون الدخول في التفاصيل التاريخية.

خطة الدراسة :-

يشتمل البحث على مقدمة و ٤ فصول بالإضافة إلى خاتمة، حيث تتناول المقدمة إشكالية البحث ومنهجه وأهدافه وفرضياته وإطاره الزمني وهيكله.

أما الفصل الأول: فيتناول المركز القانوني لمدينة القدس وسيتم فيه دراسة مدى مشروعية قرار التدويل في بحث أول، وفاعلية قرار التدويل وأثاره القانونية وذلك في مبحث ثان.

أما الفصل الثاني: فيعالج قضية القدس في الأمم المتحدة ويقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول محاولات إيجاد نظام دولي خاص لمدينة القدس، أما المبحث الثاني فسيتطرق إلى عرض قضية القدس على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المبحث الثالث فسيتم دراسة مدى مشروعية عمل الدولة المنتدبة في عرض قضية القدس على الأمم المتحدة، أما المبحث الرابع فسيتم تناول قضية القدس في ضوء توصيات وقرارات الأمم المتحدة والمشروعات المستقبلية المتعلقة بالقدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الفصل الثالث: فسيتم به دراسة موقف الإطراف الرئيسية للنزاع من التسوية السلمية لقضية القدس خلال فترة الدراسة وسيتم معالجتها في عدة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الموقف الأردني والمبحث الثاني الموقف الفلسطيني والمبحث الثالث الموقف المصري والمبحث الرابع الموقف الإسرائيلي.

أما الفصل الرابع: فسيتم دراسة موقف الإطراف غير المباشرة للصراع من قضية التسوية السلمية لقضية القدس وذلك في عدة مباحث حيث يتناول المبحث الأول الموقف الأمريكي والمبحث الثاني الموقف السوفيتي والمبحث الثالث الموقف الأوروبي من خلال استعراض الموقف الفرنسي والبريطاني، أما المبحث الرابع فسيتم التطرق إلى دراسة موقف منظمة المؤتمر الإسلامي، أما المبحث الخامس فسيتم دراسة موقف الفاتيكان من هذه القضية.

وفي الخاتمة سيتم تلخيص نتائج البحث وعرض الاحتمالات المستقبلية بالنسبة لقضية القدس .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمهيد

نشأة القدس

إن المصادر والمراجع التي تتحدث عن نشأة القدس أكثرها مصادر حديثة تعتمد في تحديد نشأة القدس على الوثائق التاريخية والحفريات والنقوش والكتابات المصرية.وكذلك فإنها تعتمد اعتمادا يكون كلياً على التوراة باعتبارها المصدر الوحيد الذي يتحدث عن تلك الحقبة من التاريخ في تلك المنطقة حيث يفتقر تاريخ القدس خلال فترة العصرين الألفيين حتى عهد الملك داود إلى التوثيق[1]. وقليلاً ما نجد بعض الكتاب والباحثين يتطرقون إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولعلهم معذورون في ذلك بعض الشيء لأن القرآن الكريم والسنة المطهرة لم يتطرقا إلى التفاصيل التي تطرقت إليها التوراة فكانت هي المنبع الذي ينهلون منه لإرواء ظمئهم إلى الكثير من المعلومات والتفاصيل التي لا بد من معرفتها لتحديد فترة دقيقة لنشأة القدس.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولا يغيب عن أذهاننا بالطبع ما اكتنفت به التوراة من الأكاذيب والظلال والتهم بشتى صورها وأنواعها. ولذلك فإن الباحث في هذا الموضوع يجد نفسه أمام متناقضات كثيرة واختلافات شاسعة يقع فيها الكثير من الكتاب والباحثين.

لذلك سيكون هناك العديد من الآراء التي سأضمنها هذا التمهيد قدر استطاعتي من باب الأمانة العلمية محاولاً التوفيق بينها قدر الإمكان وتفنيد الباطل منها والترجيح بينها.
وسأركز الحديث في موضوع نشأة القدس على المواضيع الآتية:

١- بناء المدينة وأول بناها.
٢- الأقوام التي سكنت المدينة قديماً.
٣- عروبة المدينة وعدم انقطاع الوجود العربي عنها.

[1] هنري كتن، القدس الشريف، ترجمة نور الدين كتانة، مراجعة هشام الطواف، د. محمد العمر، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٩، ص ٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: بناء المدينة وأول من بناها:

يتفق جميع المؤرخين من غير اليهود على أن أول من بنى مدينة القدس هم قوم ينحدرون من أصل كنعاني يسمون باليبوسين. وقد جاء هؤلاء مع القبائل الكنعانية الأخرى من الجزيرة العربية واستقروا في فلسطين، والكنعانيون عرب أقحاح هاجروا من الجزيرة العربية تحت وطأة الجوع والقحط وعوامل أخرى[١].

واليبوسيون هم أول البطون الكنعانية التي هاجرت إلى فلسطين، وقد اختلف المؤرخون في تحديد التاريخ الدقيق لنزح هذه القبائل إلى فلسطين فمنهم من ذكر أن هذه الهجرات قد تمت في عام (٣٠٠٠ق.م)[٢].

ومنهم من قال إن الهجرات تمت في عام (٢٥٠٠ق.م). ولكن الكثير من المؤرخين يرون صعوبة تحديد الفترة تحديداً دقيقاً وذهبوا إلى أن هذه الهجرات قد تمت في الفترة الممتدة من (٣٠٠٠ق.م) إلى (٢٥٠٠ق.م) ولعل هذا القول الأسلم والأرجح[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد ذهب بعض الباحثين والمؤرخين على أن هذه القبائل كانت موجودة في القدس قبل هذا التاريخ وقالوا بأن هذه الهجرات حدثت حوالي عام (٤٠٠٠ق.م)[٤]. يقول الأستاذ محمد أديب العامري: "العرب تحت أسماء مختلفة هم سكان فلسطين الأساسيين منذ وجد في البلاد سكان وأنهم عرفوا بسكناهم للبلاد بأسماء العموريين والكنعانيين منذ ما لا يقل عن خمسة آلاف سنة وأن اليبوسيين العرب أنشئوا القدس لأول مرة في التاريخ منذ نحو (٤٠٠٠ق.م)، واعتبروها مقدسة منذ نحو (٣٠٠٠ق.م)[٥].

والذي يهمنا من ذلك كله أن هذه الهجرات قد حدثت فعلاً، وأن اليبوسيين قاموا ببناء المدينة في الفترة الواقعة بين (٣٠٠) و (٢٥٠٠) ق.م، وإذا أردنا أن نجمع بين جميع الآراء

---

[1] يوسف القرضاوي، مدينة القدس وقضيتها، بحث لمركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص ١

[2] أحمد عبد ربه بصبوص، القدس تناديكم، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٥، ص ٢٨٧

[3] محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، الطبعة الأولى، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٥، ص ١٧

[4] إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٧، ص ١٩

[5] محمد أديب العامري، القدس العربية: الحقائق التاريخية تجاه المزاعم الصهيونية، دار الطباعة والنشر، عمان، ١٩٧١، ص ٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقول: إن القبائل الكنعانية قد تكون جاءت فعلاً منذ الألف الخامس أو الرابع أو الثالث قبل الميلاد ولكن بناء المدينة لم يتم في ذلك التاريخ.

والكنعانيون انبثقوا من العموريين[١]. وقد سكنوا -كما ذكرت- في فلسطين واستوطنوا فيها، حتى أنها سميت باسمهم في بداية الأمر وعرفت بهم فقيل "أرض كنعان"[٢]. وهو أول اسم أطلق على هذه المنطقة وقد ورد ذكر المدينة باسم أرض كنعان في التوراة[٣]. وهناك رأي أظنه شاذا، فلم أقرأ هذا الرأي إلا في كتاب واحد وهو كتاب "القدس مدينة الله" للدكتور يونس عمرو[٤]، حيث يقول: "نعلم أن بلادنا فلسطين ما هي إلا جزء من بلاد الساميين، وأن الساميين الذين سكنوها رحلوا إليها من أرض الجزيرة العربية ضمن الهجرات السامية المختلفة، وأن هؤلاء كانوا قد سموها بأرض كنعان نسبة لانخفاضها عن سائر بلاد الشام، ثم سموا بها وعرفوا في التاريخ بنسبتهم إليها، إنهم الكنعانيون الذي يرجع وجودهم في هذه البلاد إلى ما قبل الألف الرابع قبل الميلاد"[٥]. فهذا الرأي يقول إن الكنعانيين قد أخذوا اسمهم من الأرض مع أن المعروف أن الأرض هي التي أخذت اسمها منهم.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأول من اختط مدينة القدس وباشر ببنائها كما يعتقد أكثر الباحثين هو الملك اليبوسي الكنعاني الأصل "ملكي صادق"[٦]. الذي كان أول ملك لليبوسيين ويرجع تاريخ ملكي صادق هذا إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد وهو زمن إبراهيم الخليل عليه السلام وهو من نسل

---

[1] إبراهيم أبو جابر وآخرون، مصدر سابق، ص ١٨

[2] هناك اختلاف حول كنعان ومن يكون، فالتوراة تذكر في سفر التكوين- الإصحاح ١٠- أن كنعان هذا هو ابن لحام، والمؤرخون يقولون أنه ابن لسام الابن الأكبر لنوح عليه السلام. والاعتقاد السائد حسبما يذكر د. إبراهيم الشريقي في كتابه "أورشليم وأرض كنعان" في الصفحة ٣٧ أن كنعان من أبناء سام

[3] ينظر سفر التكوين: ١٧: ١٨

[4] يونس عمرو، عميد البحث العلمي في جامعة الخليل ومدير جامعة القدس المفتوحة، فرع الخليل ونائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية ورئيس مجمع اللغة العربية لفلسطين، ونائب رئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين، حاصل على دكتوراه في اللغة العربية واللغات السامية.

[5] يونس عمرو، القدس مدينة الله، منشورات مؤتمر التراث العربي للمسيحيين في الأرض المقدسة، مطبعة أوفست الحكيم، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤٦

[6] أحمد سوسه، مفصل العرب واليهود في التاريخ، منشورات وزارة الثقافة والإعلان- الجمهورية العراقية، الطبعة الخامسة، ١٩٨١، ص ٧١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كنعان، وكان ملكاً على مدينة أورشليم وولايتها التي كانت تعرف باليبوسية نسبة إلى يبوس ولد كنعان[١].

وقد اختلط على بعض الباحثين الأمر حينما بحثوا في شخصية ملكي صادق ومن هو حقيقة، فقالوا إن ملكي صادق هو نفسه سام بن نوح. فها هو الأستاذ معين أحمد محمود يقول[٢]: "وسواء كان الباني الأول لمدينة القدس هو سلم الملقب "بملكيصادق"[٣]. كما تقول الأخبار –أو كان بانيها إيلياء حفيد ملكي صادق، فقد تواترت الأخبار أن بناتها كانوا اليبوسيين[٤]. وأن "ملكيصادق" أي سام ابن نوح هو أول من اختطها". فهو يؤكد أن ملكي صادق هو نفسه سام بن نوح ولكن الأستاذ محمد حسن شراب يرد على هذا القول فيقول: "ويزعم بعض المؤرخين تبعاً لليهود، أن ملكي صادق هو لقب سام بن نوح، وهذا لا يصح لأن بين سام بن نوح، وبين إبراهيم أزمنة طويلة فقد ذكر القرآن الكريم بعد نوح النبي هوداً عليه السلام، والنبي صالح عليه السلام[٥]. فهو قد فرق بين عهد سام بن نوح وعهد إبراهيم عليه السلام لأنه وكما علمنا سابقاً أن ملكي صادق كان على عهد إبراهيم عليه السلام، وأنهما التقيا في فلسطين وهنا أود أن أشير إلى نقطتين هما:

١) أن بناء ملكي صادق للقدس شبه مجمع عليه، إلا أن هناك رأياً يقول أن حفيده إيلياء هو الذي بناها، ولذلك سميت باسم إيلياء، وهذا رأي شاذ وبعيد عن الصحة، فالذي أطلق عليها هذا الاسم[٦] هو الإمبراطور الروماني هادريان.

---

١ هنري كتن، القدس الشريف، مصدر سابق، ص ٣٨.

٢ أحمد سوسه، مفصل العرب واليهود في التاريخ، مصدر سابق، ص ٧١٦.

٣ هكذا يكتبها متصلة.

4 هكذا نقلتها. أظنها "اليبوسيين" بالياء.

5 معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٧٩، ص ٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) وجد اسم ملكي صادق مذكوراً في الكتب على عدة هيئات أشهرها الهيئة التي استعملتها وهي "ملكي صادق" ويوجد أيضاً على هيئة (ملكيصادق) بفتح الدال وكذلك يكتب على هيئة "مليك صادق" وكذلك "الملك الصادق"[١].

ثانياً: <u>الأقوام التي سكنت القدس حتى دخول بني إسرائيل إليها</u> :

١- اليبوسيون الكنعانيون :

من المتفق عليه عند جميع المؤرخين والباحثين في موضوع القدس وفلسطين بشكل عام أن أول من سكن القدس من الأقوام هم الكنعانيون ممثلين باليبوسيين الذين هم فرع عن الكنعانيين وأحد بطونهم، وكان ذلك في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، أي حوالي عام (٢٥٠٠ق.م) [٢]. يقول الدكتور يونس عمرو: "لقد تفرعت عن الكنعانيين بطون مختلفة كالفينيقيين والأموريين واليبوسيين وكل منهم سكن بقعة خاصة به في ناحية من أنحاء البلاد. كان حظ اليبوسيين أن سكنوا منطقة القدس وبنوا مدينتهم فيها وسموها باسمهم فعرفت بالاسم يبوس أو مدينة اليبوسيين"[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويؤكد ذلك د. محسن محمد صالح بقوله : "وخلال الألف الثالث ق.م هاجر إلى فلسطين العموريون (الأموريون) والكنعانيون، وكذلك اليبوسيون والفينيقيون (وهما يعتبران من البطون الكنعانية)، وعلى ما يظهر فقد كانت هجرتهم إلى فلسطين حوالي (٢٥٠٠ق.م)، حيث استقر الكنعانيون في سهول فلسطين، وتركز العموريون في الجبال، واستقر اليبوسيون في القدس وما حولها وهم أنشئوا مدينة القدس وأسموها يبوس ثم أورشالم، وأما الفينيقيون فاستقروا في الساحل الشمالي لفلسطين وفي لبنان"[٤].

وهناك من يرى أن الكنعانيين هم الذين تفرعوا من العموريين على عكس رأي د.يونس عمرو، وعلى العموم فإن أصل هذه القبائل واحد، وهذا الذي يعنينا فكلها قبائل عربية

---

٦ محمد حسن شراب، بيت المقدس والمسجد الأقصى، دراسة تاريخية موثقة، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥٦.

2 أحمد سوسه، مفصل العرب واليهود في التاريخ، مصدر سابق ص ٧١٧

3 يونس عمرو، القدس مدينة الله، مصدر سابق، ص ٤٨.

4 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، مصدر سابق، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصيلة خرجت من قلب الجزيرة العربية في هذه الفترة بسبب ظروف طبيعية على ما يبدو كالجفاف. وقد هاجروا إلى منطقة فلسطين وما حولها بحثاً عن ظروف معيشية أفضل.

والذي يهمنا من هذه الجماعات المهاجرة هم الكنعانيون واليبوسيون الذين استوطنوا القدس وبنوها وعملوا على تطويرها بشتى الوسائل لأنهم أدركوا مدى أهميتها بالنسبة لهم[١].

وهنا لابد من توضيح أن بعض الكتب ذكرت أن أول من سكن القدس وبناها اليبوسيون، وفي كتب أخرى نجد أن الذي سكنها هم الكنعانيون ولا تورد ذكراً لليبوسيين، وأحياناً نقرأ أن أول من سكنها هم الساميون أو العرب ولا يذكر اليبوسيون أيضاً. لذلك يقع القارئ في حيرة، حتى أن بعض الكتب تذكر أن اليبوسيين والكنعانيين هم سكان المدينة الأوائل وكأن اليبوسيين غير الكنعانيين، إلا أن المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع تذكر أن اليبوسيين هم كنعانيون في أصلهم وهم إحدى القبائل الكنعانية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وخلاصة الموضوع أن القوم الذين سكنوا القدس قبل غيرهم وبنوها هم اليبوسيون وأنهم عرب من كنعان.

٢- <u>الفلسطينيون</u>:

الفلسطينيون من الأقوام التي استوطنت في فلسطين، وتأثرت بهم القدس بشكل أو بآخر، وتأثر بهم سكان القدس، وقد جاءت تسميتهم هذه على عدة هيئات وألفاظ. فذكرها بعض الباحثين باللفظ الاعتيادي "الفلسطينيون"[٢]. وذكرها بعضهم بلفظ الفلستينيون"[٣]. ووردت أيضاً بلفظ "الفلسطيون"[٤]. وقد أطلق عليهم أيضاً "شعوب البحر"[٥].

وقد جاء هؤلاء الفلسطينيون إلى فلسطين على شكل غزاة، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية كبيرة جعلت منها منطقة يطمع فيها الجميع، وقد جاءوا من جزر"بحر إيجا" وبخاصة جزيرة "كريت" اليونانية والتي تسمى أيضاً "اقريطش" في عام (١٢٠٠ق.م)

---

1 أحمد سوسه، العرب واليهود في التاريخ، الطبعة الثانية، العرب للإعلان والنشر والطباعة، دمشق، ص ٥

2 أحمد عبد ربه بصبوص، القدس تناديكم، مصدر سابق، ص ٢٨٧.

3 أحمد سوسه، مفصل العرب واليهود في التاريخ، مصدر سابق، ص ٢١٩.

4 محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، مصدر سابق، ص ١٨-١٩.

5 أحمد عبد ربه بصبوص، القدس تناديكم، مصدر سابق، ص ٢٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقريبا[١].وقد أطلق اليونان على المهاجرين الذين استوطنوا المدن الكنعانية الجنوبية اسم "فلستينيا Phlistina" ويبدو أن الفلسطينيين قد أخذوا اسمهم من هذه التسمية واشتهروا بها بعد ذلك"[٢]. وقد استولوا على السواحل الجنوبية لفلسطين[٣] وأخضعوها لحكمهم، ولكنهم ما لبثوا أن تأثروا بالكنعانيين وبعاداتهم ودينهم ولغتهم وثقافتهم، وانخرطوا فيهم بشكل عجيب حتى أنهم انصهروا في بوتقتهم. ويعتبر الفلسطينيون القدماء والكنعانيون الأجداد الأوائل للفلسطينيين الموجودين حالياً[٤].

ويبدوا أنه بسبب قوتهم ونفوذهم في بدء سيطرتهم على السواحل الجنوبية لفلسطين فقد سميت المنطقة التي كانت معروفة بأرض كنعان باسمهم فصار يطلق عليها "فلسطين" وبقي اسمها إلى يومنا هذا[٥]. وقد كان لهم فضل كبير في صد الهجمات التي تعرضت لها المنطقة فيما بعد، فقد كانوا أشداء أقوياء، ولهم أثر كبير في حماية المنطقة وخاصة القدس من جيوش بني إسرائيل التي كانت تسعى للسيطرة على القدس-ردحاً من الزمن، وبقيت القدس حصناً منيعاً في وجه بني إسرائيل إلى أن جاء سيدنا داود عليه السلام وتمكن من فتحها والانتصار على أهلها"[٦].

٣-<u>الهكسوس</u>:

ومن الأقوام التي سكنت المنطقة جماعات أطلق عليها اسم الهكسوس، ودخلت فلسطين تحت حكمهم مدة تقارب المائتي عام ولكن اختلف في تحديد المدة بالضبط، ولكن اتفق على أنها في النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، فقيل من سنة (١٧٠٠-١٥٠٠) ق.م، وقيل من سنة (١٨٠٠-١٦٠٠ق.م) [٧]. ويذكر أن القدس قد اتحدت مع مصر في الفترة ما

---

1 غازي إسماعيل الربابعه، القدس في الصراع العربي-الإسرائيلي، الطبعة الثانية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٩٣، ص ١٤.

2 إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، تصحيح ٥٠٠ سنة، كتاب عالمي جامعي (لندن – باريس) يصدر بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية، بدون تاريخ، ص ٦٦.

3 لم يكن اسمها فلسطين حينئذ وإنما أرض كنعان، وكانت أوسع من فلسطين في حدودها الحديثة إذ كانت تشمل أجزاء من سوريا وشرقي الأردن، ينظر محمد أديب العامري، القدس العربية، مصدر سابق، ص ٤٠.

4 هنري كتن، القدس الشريف، مصدر سابق، ص ٤١.

5 خيرية قاسمية، قضية القدس، الطبعة الأولى، دار القدس، بيروت-لبنان، ١٩٧٩، ص ص ٩-١٠.

6 محمد صفوت، إسرائيل العدو المشترك، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٣.

7 فايز فهد جابر، القدس ماضيها وحاضرها ومستقبلها، دار الجيل للنشر-عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين (٢٠٠٠-١٨٠٠ق.م)، تحت حكم الأسرة الفرعونية الثانية عشر، فسيطر الهكسوس على هذه الدولة الموحدة في أعقاب سنة (١٨٠٠ ق.م)، وحتى عام (١٥٨٠ق.م) [١].

ولا تعرف أصول هذه الجماعات على وجه الدقة، إلا أن الأستاذ فايز فهد جابر[٢]، يقول: "هم جماعات غامضة الأصول، وإن كانت المصادر القديمة تعتبرهم من الساميين أو العرب، والأرجح أنهم مزيج من قبائل أو جماعات عربية الأصول وآسيوية من القوقاز وما جاورها، وقد أسسوا بين عامي (١٧٠٠-١٥٠٠) ق.م، مملكة مترامية الأطراف شملت القدس وما حولها"[٣].

ويبدو أن قصة سيدنا يوسف عليه السلام قد حدثت في زمن الهكسوس، حيث يقول الدكتور يونس عمرو:"إن من المعلوم أن أبناء يعقوب بن إبراهيم عليه السلام قد عاشوا في بلادنا إلى أن غادروا إلى مصر مع يوسف الذي أصبح شخصية ذات شأن فيها، تلك المغادرة التي يجمع الباحثون على أنها حدثت في زمن استيلاء الهكسوس على مصر في فترة أعقبت عام (١٨٠٠) ق.م[٤].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤-<u>العموريون أو الأموريون</u>:

كان للعموريين (الأموريين) نصيب في السكن في القدس حيث يرى الأستاذ معين أحمد محمود أنهم سكنوا في القدس بعد الكنعانيين – لعله يقصد اليبوسيين – وأنهم كانوا أول من بنى سوراً للقدس وبعض الأبراج لحمايتها[٥]. أما الدكتور فايز جابر فيقول: "ومع أنه ذكر أن عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية، فإن أمر المدينة استقر بعدئذ على أنها مدينة يبوسية "كنعانية" عربية[٦].

٥- <u>الفينيقيون</u> :

---

1 أحمد بصبوص، القدس تناديكم، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

2 من مواليد الخليل، تلقى دراسته في فلسطين وانخرط في صفوف القوات المسلحة الأردنية، وقد تلقى علومه العسكرية المتقدمة في إنجلترا وألمانيا والهند وباكستان، وتقلد مناصب عسكرية رفيعة في الجيش الأردني وشغل منصب أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس.

3 فايز فهد جابر، القدس، مصدر سابق، ص ١٥.

4 يونس عمرو، القدس مدينة الله، مصدر سابقن ص ٦٤.

5 معين أحمد محمود، تاريخ القدس، مصدر سابق،ص ص ١٤-١٥.

6 إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان، مصدر سابق، ص ٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفينيقيون أحد البطون الكنعانية التي سكنت المنطقة وقد أطلق اليونان على الكنعانيين سكان المنطقة الساحلية اسم فينيقيين ومعناه باليونانية صناع الأرجوان (اللون الأحمر) المستخرج من محار صدف (الموريكس) الموجود بوفرة على الشواطئ، وسميت المنطقة فينيقيا. وللفينيقيين الفضل الأكبر في انتشار الكتابة الأبجدية بل قيل أنهم هم الذين اخترعوا الأبجدية المؤلفة من (٢٢) حرفاً، وطوروا الفن الكتابي والقواعد والأسلوب في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وقد نشروا الأبجدية في بلدان البحر الأبيض المتوسط حيث نقلها اليونان في القرن السابع قبل الميلاد وادخلوا عليها حروفاً وقواعد.

٦- <u>إنسان فلسطين وإنسان البحر الأبيض المتوسط</u> :

ويبدو أن القبائل التي هاجرت من جزيرة العرب من الكنعانيين واليبوسيين والعموريين وغيرهم إلى فلسطين، لم تكن أول من سكن هذه البقعة حيث يرى بعض الباحثين أن البلاد لم تكن خالية من السكان وإنما عاش فيها وقبل عشرة آلاف سنة قبل الميلاد إنسان بدائي أطلق عليه "إنسان فلسطين" وجاء بعده إنسان آخر أطلق عليه (إنسان البحر الأبيض المتوسط) وربما جاء من جزر البحر الأبيض المتوسط وشواطئه أو من جهات أخرى[١].

٧- <u>سيدنا إبراهيم ومن هاجر معه من قومه</u> :

ومن الذين سكنوا مدينة القدس سيدنا إبراهيم عليه السلام، ومن هاجر معه من قومه عندما كذبه قومه، وكان أبوه ممن حاربه وكذبه وتبرأ إبراهيم عليه السلام منه ومن قومه جميعاً، وهاجر من بلده لتبليغ دعوة الله في مكان آخر.

قال تعالى: "وقال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم"[٢]، ولا أريد أن أخوض في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام وما حدث معه خلال هجرته حتى أتى بيت المقدس، لأنه عند الحديث عن هذه القضية والتأمل فيها تواجهنا مشاكل كثيرة ونقف على تناقضات ونقع في متاهات، وفيها الكثير من الأساطير والكذب والأمور المتشابكة والغامضة. وسبب هذا ربما يعود على عدم المصداقية وتحري الحق في طرح هذا الموضوع، فاليهود يريدون من خلال طرحهم لهذه القصة في التوراة أن يثبتوا أن لهم حقاً في فلسطين والقدس بسبب الوعد الإلهي

---

1 محمد أديب العامري، القدس العربية، مصدر سابق، ص ٣٥، وفايز جابر، القدس، مصدر سابق، ص ١٥.

2 سورة العنكبوت : آية ٢٦، وقصة سيدنا إبراهيم موجودة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، انظر سورة الأنعام الآيات ٧٤-٨٣، وسورة مريم الآيات ٤١-٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي أعطاه الله تعالى لإبراهيم، وهو أن الله تعالى سيعطي الأرض المقدسة لنسل إبراهيم من بعده "فتجلى الرب لإبراهيم وقال لنسلك أعطي هذه الأرض، فبنى هناك مذبحاً للرب الذي تجلى له"[١]. ولأنهم يعتقدون أنهم هم ذرية إبراهيم المقصودين في هذا الوعد الإلهي ويثبتون ذلك في توراتهم فإنهم يؤمنون بأنهم الأحق بالأرض المقدسة دون غيرهم.

ويرون أن السبب وراء هجرته عليه الصلاة والسلام من أرضه إلى الأرض المقدسة هو هذا الوعد الإلهي وأمر الله له بالهجرة، ويأتي بعض الباحثين العرب والمسلمين فينفون هذه القصة كلها ويضعون أسبابا أخرى لهجرة إبراهيم عليه السلام إلى الأرض المقدسة وتركه لأرضه وأرض آبائه كتعرض المنطقة للعوامل الجوية القاسية كالجفاف والجوع[٢]. وهم بذلك إنما يريدون أن ينفوا الوعد الإلهي لإبراهيم عليه السلام وذريته بالأرض المقدسة حتى ينفوا أحقية اليهود بها.

جميع الحقوق محفوظة

ونرى أن وراء هجرته عليه السلام إلى الأرض المقدسة، السببين السابقين فقد تكون المنطقة تعرضت لعوامل الجفاف والجوع وما إلى ذلك من الأمور القاسية التي أجبرته على الهجرة، ولأنه نبي موحى إليه من الله تعالى فقد أمره الله سبحانه وتعالى بالتوجه إلى الأرض المقدسة، أرض كنعان، لتبليغ دعوته هناك بعد أن تعرض للتعذيب وكذبه قومه ولم ينصروه في دعوته وحاولوا إحراقه:"قالوا حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين، قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم وأرادوا به كيداً فجعلناهم الأخسرين، ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين"[٣]. والله سبحانه وتعالى قد أمره فعلاً بالتوجه إلى الأرض المقدسة ووعده فيها فنحن نؤمن بالوعد الإلهي لإبراهيم بالأرض المقدسة ولا يجوز أن ننفيه لأنه ثبت عندنا في القرآن الكريم ولا يجوز أن ننفي الخبر لأنه موجود في التوراة، ونقول إنه كذب وكلام أسطوري لا حقيقة له فنحن نأخذ من التوراة والإنجيل ما يوافق ديننا وقرآننا، ونرفض ما خالفه ونكذبه، إذا لا يجوز بسب كراهيتنا لليهود أن ننفي أموراً قد تكون حقائق، فنقع في الخطأ أو لأن اليهود يربطون نسبهم بإبراهيم عليه السلام استناداً إلى هذا الوعد فإن بعض

---

1 سفر التكوين ١٢:٧.

2 إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان، مصدر سابق، ص ص ٧١-٧٢.

3 سورة الأنبياء، الآيات ٦٨-٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحثين العرب والمسلمين أنكروا هذا النسب، وبعضهم أنكر الوعد الإلهي كما ذكرنا[1]، والصحيح أن هذا الوعد الإلهي، وهذا النسب لا يعطيان اليهود الحق في القدس وليست القدس ميراثاً مستحقاً بالنسب وإن كان الأمر كذلك فإن العرب مشمولون في هذا الميراث والوعد الإلهي، لأنهم ينتسبون أيضاً إلى إبراهيم عليه السلام، والوراثة هنا وراثة إيمانية وليست وراثة نسبية. فورثة سيدنا إبراهيم عليه السلام هم أتباعه وليسوا أبناءه أو أحفاده، وليس لأحد أن يدعي الانتساب إلى إبراهيم عليه السلام إلا إذا كان متبعاً له مؤمناً بما جاء به.

وهذا الكلام لا ينطبق إلا على المسلمين، وليس المسلمون فقط هم الذين آمنوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم فإن كل الأنبياء بمن فيهم سيدنا إبراهيم عليه السلام جاءوا بالإسلام وكل اتباعهم مسلمون ولكن آخر المسلمين المستحقين للأرض المقدسة هم اتباع سيدنا محمد قال تعالى: "يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون، هاأنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون، ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً، ولكن كان حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين. إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه، وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين"[2]. فاليهود والمسيحيون ليسوا وارثين لإبراهيم عليه السلام وليس لهم الحق في القدس مع أنهم قد يكونوا من ذريته نسباً. أما بالنسبة لكون اليهود يعودون نسباً إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام، فهذا ليس كلاماً دقيقاً وفيه تفصيل، فبنوا إسرائيل الأوائل هم فعلاً من نسل إبراهيم عليه السلام فهم من ذرية الأسباط الاثني عشر، الذين هم أبناء سيدنا يعقوب عليه السلام وهو "إسرائيل" وهو ابن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام جميعاً. وبنوا إسرائيل هؤلاء فهم المؤمنون الذين آمنوا برسلهم وأنبيائهم ومنهم الكافرون الذين جحدوا رسالات أنبيائهم وحاربوهم وقتلوهم ولذلك سموا بقتلة الأنبياء"[3]. فهؤلاء لاشك في نسبهم لسيدنا إبراهيم ولكن هذا لا يعني أن الوعد الإلهي الذي أعطاه الله تعالى لإبراهيم عليه السلام بملكية الأرض المقدسة يشملهم جميعاً، ولكنه يشمل المؤمنين منهم الذين آمنوا بالله سبحانه وتعالى، أما الكافرون منهم الذين لم يؤمنوا بالله تعالى وبرسله وبكتبه وكفروا بموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم، فليس لهم من هذا الوعد نصيب.

---

1 سمير جريس، القدس : المخططات الصهيونية، الاحتلال ، التهويد، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩١٨م، ص ٣.

2 سورة آل عمران، الآيات ٦٥-٦٨.

3 صلاح الخالدي، حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٤، ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهذا الوعد يشمل كل من آمن بالله تعالى وبرسله، وبعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم فإن هذا الوعد لا يشمل إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم وكل من لم يؤمن برسالة خاتم الأنبياء فليس له الحق في القدس ولا تعنيه القدس في شيء. أما علاقة المسيحيين بالقدس وممارسة طقوسهم فيها فهو ليس حقاً لهم ولكنه من باب تسامح المسلمين معهم. إذا فاليهود الذين هم من بني إسرائيل، ولم يؤمنوا بالدين الصحيح ليس لهم حق في القدس ولا شك أن من اليهود اليوم من ينتسب إلى بني إسرائيل الأوائل وبالتالي إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام ولكن هذا لا يشفع لهم وليسوا من ورثته فكيف بأغلب يهود اليوم والذين هم أصلاً لا ينتسبون إلى نبينا إبراهيم عليه السلام لا بصلة نسبيه ولا بصلة دينية فهم كافرون بالله وبرسله وبكتبه كلها، فهل يحق لهؤلاء أن يطالبوا بالقدس بحجة أن لهم حقاً دينياً فيها لأنهم يزعمون أنهم ينتسبون لإبراهيم عليه السلام نسباً ودیناً وهم في ذلك كاذبون.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ثالثاً: <u>عروبة القدس وعدم انقطاع الوجود العربي عنها</u> :

إن أول من بنى القدس هم اليبوسيون، والذين هم عرب خالص من قلب الجزيرة العربية، فكانت القدس عربية منذ بداية نشأتها، وقد حافظت القدس على عروبتها على مر العصور، ولم تفقد صبغتها العربية عبر التاريخ مع كل ما تعرضت له من غزوات وحروب واحتلال كثير من الشعوب لها، بل بقيت على عروبتها وحافظ سكانها العرب الأصليين على لغتهم وعاداتهم العربية إلى يومنا هذا.

ولأجل قدسية المدينة وموقعها المتميز، فقد تعرضت للكثير من الغزوات والحروب، وسيطرت بعض الشعوب عليها فترات من الزمن، ولكنهم كانوا في كل مره يتركونها ويعودون إلى بلدانهم، وتبقى لأهلها العرب حتى في فترة الحكم الإسرائيلي لها زمن النبيين داود وسليمان عليهما السلام، بقي أهلها العرب فيها ولم يغادروها، وفي ظل حكم الصليبيين لها ظل العرب الأصليون مسلمون ومسيحيون محافظين على عروبتهم ولغتهم وعاداتهم [1].

[1] مهنا يوسف حداد، الرؤية العربية لليهودية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى اندحر الصليبيون وأخرجوا منها صاغرين "و الوقائع التاريخية المستندة إلى التوراة وإلى الحفريات الأثرية والمصادر الوثيقة تؤكد كلها أن الشعوب والقبائل العربية لم ينقطع وجودها في أرض فلسطين التي كانت منذ أقدم العصور جزءاً من بلاد العرب، وقد وجدت في فلسطين نفسها تراكيب عظمية وجماجم بشرية لقبائل عربية عاشت هناك منذ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد تقريباً، وقد ظل هذا العنصر العربي أو الذي يغلب عليه العنصر العربي في فلسطين منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه[١].

وهذا الكلام بالطبع لا يعجب اليهود لأنه ينسف كل محاولاتهم لربط أنفسهم بالقدس، فهم يحاولون دائماً وأبداً أن يثبتوا أن القدس لم تكن ولن تكون لأحد قبلهم ولا بعدهم، فهي لهم، وهم أحق الناس بها، وأن الله عز وجل اختارهم واختصهم بها وأن الذي بناها وأنشأها داود عليه السلام ثم ابنه سليمان عليه السلام من بعده، وبالتالي فهي يهودية المنشأ، وأن العرب والمسلمين اغتصبوها منهم في السابق، وهم الآن قد استرجعوها منهم، وهذا كلام عارٍ عن الصحة ثبت لنا فساده، فاليهود لم تنشأ أول نواة لهم إلا بعد سنة (١٣٠٠)ق.م، في الجماعات التي قادها سيدنا موسى عليه السلام من مصر[٢].

أما الوجود العربي فقد كان قبل هذا التاريخ بكثير إذاً ليس بصحيح ما يزعمه اليهود من أنهم في هذه البلاد اقدم عهداً فيها من العرب فالكنعانيون وقد جاءوا إلى هذه البلاد من الجزيرة العربية أقدم عهداً فيها من اليهود وليس بصحيح أيضاً ما يزعمه اليهود من أن لهم حضارة في هذه البلاد فقد جاءوا إليها بالحديد والنار والخراب والدمار، وهناك أمر يجب إيضاحه عند الحديث عن عروبة القدس، وهو أن بعض الكتاب والباحثين العرب والمسلمين يقعون في أخطاء تاريخية خطيرة من حيث لا يشعرون أو يشعرون عندما يكتبون عن تاريخ القدس[٣].

وكمثال على هذه الأخطاء الجسيمة نذكر أمرين:

الأول: أن بعضهم يذكر أن صلة العرب وعلاقتهم بالقدس إنما بدأت من تاريخ دخول المسلمين إليها فاتحين في زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا القول خطير

---

1 فايز فهد جابر، القدس، مصدر سابق، ص ١٢.

2 محمد أديب العامري، القدس العربية، مصدر ساق، ص ٢٩.

3 عارف العارف المفصل في تاريخ القدس، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، القدس، الناشر فوزي يوسف، ١٩٦٠، الجزء الأول، ص ص ١٠-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنه يؤيد اليهود فيما يريدون إثباته وإقناع العالم به، والحقيقة أن المسلمين حين دخلوا القدس زمن عمر بن الخطاب لم يكونوا إلا الموجه العربية الأخيرة، التي أزالت عن بلاد عربية أصلا حكم الرومان الأجنبي، كما أزالت عن العراق حكم الدولة الفارسية، أما سكان البلاد الأصليون فكانوا مسيحيين وغير مسيحيين من الموجات الآرامية والكنعانية والعمورية وغيرها من الشعوب والقبائل التي سبقت موجة الإسلام[١].

الثاني: وهو أن بعض الكتاب يقولون إن الفتح العربي الإسلامي للقدس كان غزواً واحتلالاً، وهذا أفظع من سابقه، لأن الفتح العربي ما كان إلا استعادة لأرض عربية إلى حظيرة العرب، وهو مكانها الصحيح، وهو الوضع الطبيعي لها، والغريب أن يقع في هذا الخطأ كاتب عربي، ألا يعلم أنه بقوله هذا يؤكد ادعاءات اليهود بأحقيتهم في هذه الأرض وملكيتهم لها ؟ هذا الكلام الباطل نحن المسلمين نرفضه من اليهود فكيف نقبله من عرب أو مسلمين. يقول الدكتور عبد اللطيف البرغوثي[٢]: "أما القول إن الفاتحين العرب والمسلمين في القرن الميلادي السابع كانوا غزاة لفلسطين فهو ادعاء غير صحيح تاريخياً، لأن العرب الفلسطينيين هم سكان فلسطين الأصليون، والفتح العربي الإسلامي لفلسطين لم يكن نقطة البداية لامتلاك العرب لها فالعرب جنس سابق على الإسلام، عاش في فلسطين وفي أقسام أخرى من الشرق الأوسط قبل ظهور الإسلام[٣].

إذاً تبين لنا أن القدس عربية بدون شك منذ أن بنيت وأن الوجود العربي أو العنصر العربي لم ينقطع عنها ولا في أي فترة من فتراتها على مر العصور وحتى يومنا هذا، وبالتالي فإن الادعاءات الصهيونية بملكية القدس ادعاءات باطلة في كل ما يقومون به من سيطرة على أراضيها وترحيل لأهلها وأصحابها الحقيقيين الشرعيين وهم الفلسطينيون.

---

1 محمد أديب العامري، القدس العربية، مصدر سابق، ص١ المقدمة.

2 عبد اللطيف البرغوثي، دكتوراه في اللغة العربية، بروفيسور في جامعة بيرزيت، وعضو مجلس أمناء مركز اللقاء حتى عام ١٩٩٤.

3 عبد اللطيف البرغوثي، التعايش بين المسلمين والمسيحيين في القدس على مر العصور : مقال ضمن كتاب القدس، الطبعة الأولى، دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية، إعداد جريس سعد خوري وعدنان مسلم وموسى درويش، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، ١٩٩٦، ص ٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المركز القانوني لمدينة القدس

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول: مدى مشروعية قرار التدويل

المبحث الثاني: فاعلية قرار التدويل وآثاره القانونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المركز القانوني لمدينة القدس

لقد وصفت الأمم المتحدة مدينة القدس على أنها مدينة محتلة وتشجب أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس باعتباره لا يخالف قرارات الأمم المتحدة فقط وإنما يخالف قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة لعام ١٩٤٩.

هذا الوصف لمركز القدس دفع بعض الكتاب على الاعتقاد بأن هنالك مركزين للقدس، أحدهما هو التدويل استناداً لقرارات الأمم المتحدة، والثاني هو أنها مدينة محتلة خاضعة لقانون الاحتلال الحربي[1].

جميع الحقوق محفوظة

ويبدو لنا أن المقصود بوصف القدس على إنها مدينة محتلة يقوم على احتمالين الأول قائم على انتزاع الأمم المتحدة لحق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على السيادة على المدينة باعتبار إنها أصبحت دولة مستقلة، وإذا كانت تخضع لنظام الانتداب فمصيرها يحكمه قواعد ومبادئ أنظمة الانتداب وهي في المحصلة إيصال هذا الشعب إلى درجة يستطيع أن يقرر مصير بلاده (أي الاستقلال) وان يحدد مصير مدينة القدس.

وهذا يعني أن أي قرار يصدر عن الأمم المتحدة أو أية جهة أخرى يخص مصير القدس بخلاف عدها جزءاً من فلسطين، وان سيادتها بيد الشعب الفلسطيني، هو قرار غير مشروع ومخالف لقواعد القانون الدولي بعامة وميثاق الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

ولكن ما جري عليه العمل في القدس (١٩٤٧) هو أمر يختلف تماماً وصار وضعاً نصفه – إن جاز لنا التعبير– بوصف ما لا يجب أن يكون.

والاحتمال الثاني هو وصف قصد منه احتلال إسرائيل لمدينة مدولة باعتبار أن الوضع النهائي لمدينة القدس في نظر الأمم المتحدة هو أن القدس مدينة مدولة ولها نظام دولي

[1] Henry Cattan: The Status of Jerusalem Under International Law and United Nations Resolutions in J.P.S., 1981, P 14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقرته الأمم المتحدة وعهدت به إلى مجلس الوصاية. لذا فان أي إجراء تقوم به إسرائيل كسلطة محتلة يمس الوضع الدولي للمدينة هو إجراء باطل ولاغي، وهذا البطلان الصادر عن الأمم المتحدة لا يقوم على أن السلطة المحتلة انتهكت سيادة دولة فلسطين القائمة منذ انقضاء السيادة العثمانية وإنما يقوم على انتهاكها (السلطة المحتلة) لسيادة المنطقة المدولة القائمة في نظر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧(نظرياً).

ومما يعزز هذا الاحتمال هو أن أغلب قرارات الأمم المتحدة تستنكر قيام إسرائيل بتغير الوضع الدولي للمدينة أو الوضع القانوني لمدينة القدس.

وهذا الاحتمال يدفعنا لدراسة نظام تدويل القدس ومقارنته بالتجارب الأخرى التي خضعت لنظام التدويل، عدا عن دراسة فاعلية هذا القرار اليوم بسبب استنكار إسرائيل وبعض شراح القانون الدولي لاستمراريته اليوم، بالإضافة إلى دراسة الآثار القانونية المتولدة عن قرار التدويل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وعلى أية حال، ومهما كانت الاحتمالات بخصوص المقصود بوصف الاحتلال، لا يمكننا أن نغفل انه لتحديد المركز القانوني لمدينة القدس يبقى أمرا باهتاً وغير دقيق في حال لو أخذنا هذا التحديد وفق قرارات الأمم المتحدة دون قواعد القانون الدولي والعكس بالعكس.

لذا نتفق تماماً مع رأي البعض انه لدراسة المركز القانوني لمدينة القدس يجب تحديده وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام.

والذي يدفعنا إلى اختيار المزاوجة بين المعيارين ليس لأخذ موقف وسط بل يقوم على العامل المشترك بينهما وهو السيادة.

فسواء كانت مدينة القدس جزءاً من أراضي دولة فلسطين أو جزءاً من منطقة دولية إلا أن السيادة في كلتا الحالتين تكمن لأهالي فلسطين أصحاب السيادة الشرعية على القدس وفلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا سيتضمن هذا الفصل مبحثين ، ندرس في المبحث الأول مدى مشروعية قرار التدويل والثاني نبحث فيه فاعلية قرار التدويل وأثاره القانونية.

المبحث الأول : مدى مشروعية قرار التدويل

انقسم شراح القانون الدولي الذين تناولوا هذا الموضوع إلى فريقين وذلك لإثبات مدة صحة الإجراء الذي قامت به الأمم المتحدة بإصدار قرار (١٨١–د) من عدمه.

أولاً: الآراء المسوغة لصدور القرار:

في المناقشات التي دارت في الجمعية العامة قبل التصويت على القرار، ذكرت الدول المؤيدة لمشروع تدويل القدس بأن التقسيم والتدويل هما أفضل صيغة متاحة لمعالجة الحقائق السياسية في فلسطين، ولمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا، مؤكدة على إنها لا تستطيع أن ترى بديلاً عنه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وانساقت أغلب الدول في الجمعية العامة وراء هذه المزاعم، التي بثتها المنظمة الصهيونية وآزرتها الضغوط الأمريكية على أعضاء الجمعية العامة، لتقوم بنزع سيادة بلاد من أهلها وإعطاءها لمجموعة دخيلة على فلسطين حتى تهدد في النهاية بتحويل عرب فلسطين إلى أقلية سياسية.

ولذا في إطار بحث تلك الآراء والحجج القانونية التي استندت عليها الأمم المتحدة حتى أصدرت توصية التدويل وجب علينا عرض المزاعم التي ساقها ممثل الوكالة اليهودية، والتي تجاوب معها أغلب أعضاء الجمعية العامة، باعتبارها جزء لا يتجزأ من تلك الحجج والآراء.

وسوف نعالج هذه الآراء على نقطتين :

١–شرعية الجمعية العامة في مناقشة قضية القدس:

تأسست أغلب الحجج التي استندت عليها الأمم المتحدة لإصدار قرار التدويل على مجموعة من الادعاءات قامت بعرضها الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة والتي سنأتي على دراستها في الفصل الثاني من هذا البحث. ولكن على أية حال، فان مجملها تدور على حق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهجرة إلى فلسطين التي منحتها إياها وثيقة دولية (صك الانتداب) بحيث ربطت ما بين مسألة الدولة اليهودية وبين مسألة الهجرة غير المحدودة باعتبارهما متشابكتين بشكل لا يمكن فصله".

حيث تستند الادعاءات اليهودية في الهجرة لأسباب سياسية وأخرى إنسانية وهي أسباب مشروعة بنظرها فمن جهة، تظهر الاعتبارات الإنسانية من خلال الدعوة العالمية لإنقاذ اليهود من جرائم النازيين في ألمانيا ووجوب وجود حل ومأوى للنازحين اليهود من تلك البلدان التي شهدت جرائم ضد اليهود والمتواجدين في مخيمات ينتظرون حلاً لمشكلتهم، ولذا تظهر الدولة اليهودية (الحاجة لتأمين مأوى للمهاجرين اليهود الذين يثيرون ضجة كبرى للقدوم إلى فلسطين من مخيمات النازيين ومن أماكن أخرى) ولا يوجد حل لهذه المشكلة إلا بفتح فلسطين إلى اليهود إلى ما لا نهاية. ومن جهة أخرى فان الأسباب السياسية للهجرة تكمن بان الدولة اليهودية لكي تقوم في يوم من الأيام يجب أن تكون نسبة اليهود أكبر من نسبة السكان العرب، ولذا كان من الواجب بل ومن الضروري للهجرة اليهودية إلى ما لا نهاية[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتجدر الإشارة إلى أن قضية هجرة اليهود قد شغلت الدولة المنتدبة وسكان فلسطين العرب طوال ثلاثين عاماً من الوجود البريطاني، وقد تعززت حتى أصبحت بنظر الوكالة اليهودية مسألة دولية يقع على عاتق المجتمع الدولي حلها ويطالب بتصفيتها من خلال عودة اليهود إلى الوطن القومي في فلسطين. تلك المطالبات المتمازجة مع المصالح الشخصية لكل بلد لأن تلقي عن كاهلها مشكلة اليهود في بلدانها، وهذا ما صرح به ممثل بولندا في اللجنة المعنية بفلسطين عند مناقشة حق التمثيل اليهودي في اللجنة، حيث دافع عن طلب التمثيل (مدعياً بأن لها فيه مصلحة خاصة، حيث أن حوالي نصف المهاجرين اليهود في فلسطين كانوا من بولندا ومن دول أخرى في أوروبا الشرقية)[2].

وبالفعل فقد تبنت اغلب الدول الأوروبية مسألة الهجرة اليهودية ورأوا ضرورة إيجاد حل لها من خلال حل مشكلة فلسطين. فالاتحاد السوفييتي مثلاً أشار إلى ضرورة أخذ اللجنة

---

1 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٨٨، ج٢، أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، وثيقة رقم ٨٢٩. ت (٩٠)، نيويورك، ١٩٩٠، ص ١٤٦.

2 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعنية بفلسطين بعين الاعتبار (جميع آلام واحتياجات اليهود، الذين لم تتمكن أية دولة من دول أوروبا الغربية من مساعدتهم أثناء كفاحهم ضد النازية وحلفائها دفاعاً عن حقوقهم ووجودهم)، ولذلك فان اليهود يجاهدون من أجل إنشاء دولة خاصة بهم، ومن الظلم حرمانهم من هذا الحق..) [1].

وقد تجاوبت اللجنة المعنية بفلسطين من خلال مشروع الأكثرية مع هذه الحجة وربطت في توصيتها (التوصية السادسة) على أن تبادر الجمعية العامة من خلال اتفاق دولي يعالج مشكلة اليهود في أوروبا من خلال حل مشكلة فلسطين.

وهكذا، يقع على عاتق فلسطين البلد الضعيف والصغير تحمل استقبال جميع يهود العالم الراغبين في الهجرة إليها، رغم إشارة اللجنة إلى أن مسؤولية هذه الهجرة هي مسؤولية دولية يقع على عاتق المجتمع الدوي بأسره حلها[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

ولم تكتف الوكالة اليهودية بذلك بل ردت على الفقرة الأخيرة من توصية اللجنة (أما التوصية ... التي مؤداها انه لا يمكن اعتبار أي حل لفلسطين حلاً لمشكلة اليهودية عموما، فهي توصية يتعذر فهمها... ذلك أن المشكلة اليهودية ليست، بوجه عام، سوى المشكلة القديمة قدم الدهر، مشكلة عدم وجود وطن لليهود، التي لا يوجد لها سوى حل واحد. وهوة ما نص عليه إعلان بلفور وصك الانتداب–أي إعادة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين...)[3].

وهكذا أصبحت مسألة الهجرة دولية يقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره حلها ولهذا استندت الوكالة اليهودية وبعض شراح القانون الدولي على هذه الحقيقة التي من خلالها يمكن للأمم المتحدة أن تباشر في مناقشة القضية الفلسطينية (وقضية القدس) ومناقشة الحلول اللازمة ومنها بالطبع إصدار توصية بتدويل القدس.

---

1 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، المصدر نفسه، ص ١٦١.

2 الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، تقرير اللجنة المعنية بفلسطين، المرفوع إلى الدورة الثانية للجمعية العامة، الملحق ١١، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/٣٦٤، ١٩٤٧، ص ٨٧.

3 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة لكل ما سبق فقد أشار بعض شراح القانون الدولي إلى أن من حقوق الأمم المتحدة هي حريتها في مناقشة قضية فلسطين وبالتالي شرعية التدويل الذي أصدرته الجمعية العامة، وقد ساقوا جملة من الحجج، منها:

أ- إن المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة قد منعت الأمم المتحدة من التدخل في المسائل التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول. إلا أن فلسطين والقدس بالذات قد اعتبرت بنظرها، خلال حقبة ما قبل عام ١٩٤٧، ضمن الاهتمام الدولي بموجب ما نصت عليه المادة (٤/٢٢) من عهد عصبة الأمم، بالإضافة إلى ما نص عليه في صك الانتداب (م-٥) الخاصة بالهجرة[١]. أي أن قضية القدس ونتيجة لازدياد الهجرة اليهودية القادمة من دول أوروبية وأجنبية مختلفة، قد عدت من ضمن المسائل الدولية حيث يعنيها أمرها دول أخرى.

ب- تدعي إسرائيل إن العنف والإرهاب الذي قام به عرب فلسطين ضد اليهود والمتزامن مع حق الدفاع عن النفس لليهود، قد خلق وضعاً تنتهك فيه أبسط قواعد حقوق الإنسان ومن ضمنها الحق في الحياة[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهذا الوضع المتسم بالعنف جعل من تدخل الأمم المتحدة واجباً عليها القيام بإجراءات سريعة لحماية حقوق الإنسان، ويرون أن الجمعية العامة قد تبنت فعلاً هذه الحقوق عندما نصت على حفظ حقوق الإنسان بشكل واضح في نصوص قرار التدويل. وهذا الأمر قد أعطى مهاماً جديدة تقع على عاتق الجمعية العامة المباشرة في تنفيذها من أجل حفظ حقوق الإنسان ومن خلال إصدار توصية بذلك.

ج- قامت الدولة المنتدبة بتوجيه دعوه إلى الأمم المتحدة بشأن وضع الإقليم المنتدب عليه، تحت مسؤولية الجمعية العامة، وذلك للتحلل من مسؤولياتها تجاه فلسطين.

واستناداً لذلك يرى بعض الدارسين انه نظراً لأن للجمعية العامة السلطة القانونية على نظام الوصاية الدولي بموجب نص الفصل الثاني عشر من الميثاق، كما لها صلاحية إدارية على انتدابات عصبة الأمم وذلك باعتبارها خليفة عصبة الأمم، لذا فهم يرون أن الجمعية العامة ملزمة بتحمل مسؤوليات هذه المناطق.

---

[1] انظر كلا من ميثاق الأمم المتحدة وعهد عصبة الأمم وصك الانتداب على فلسطين على التوالي.

[2] الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن فهم يرون أن مسؤوليات الدولة المنتدبة انتقلت من العصبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه الأخيرة يحق لها التوصية بتقسيم البلاد وتدويل القدس.

د- يرى بعض الدارسين ذو الميول الصهيونية انه لا يمكن إنكار حق تقرير المصير باعتباره مسألة أساسية في قضية فلسطين. بمعنى آخر أن حق تقرير المصير هو حق سكان الإقليم في تحديد شكل الوحدة السياسية وتقرير مستقبل البلاد. ويستند هذا الرأي على أن حق تقرير المصير يسري بالإضافة على العرب الفلسطينيين فكذلك يسري على اليهود فلهم الحق في تحديد مصير فلسطين كذلك.

إلا أن في نظرة كلا الطرفين اختلافاً، فقد حدد العرب مصير البلاد ضمن دولة واحدة تجمع جميع سكان فلسطين باختلاف الطوائف والأجناس بينما ارتكز اليهود في تقرير مصيرهم في دولة تجمع المهاجرين اليهود من أوروبا فقط وبدون أن تشمل أغلبية السكان.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

ويرى هؤلاء أن وجود مسألة تقرير المصير قد جعلت من الجمعية العامة أداة مناسبة وقانونية لمناقشة قضية فلسطين وتدويل القدس[1].

و- كما أن مسألة الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ عليها وخاصة ما حددته الامتيازات الأجنبية لطوائف دينية ترتبط بولاء ديني مع دول أخرى جعل منها مسألة حساسة وضمن إطار دولي. ولذا وجب أن يكون لها وضع خاص يأخذ بنظر الاعتبار مصالح اتباع الديانات الثلاث فيها وتمثل الجمعية العامة أداة مناسبة لرسم هذا الوضع الخاص.

وقد جاءت توصية اللجنة المعنية متوافقة مع هذه النظرة حيث نصت (أن السلام الديني لا غنى عنه في مدينة القدس، لحفظ السلام في الدولتين العربية واليهودية، ذلك أن نشوب اضطرابات في المدنية المقدسة ينطوي على نتائج بعيدة الأثر فقد تمتد إلى خارج حدود فلسطين.

---

1 وانطلت هذه الادعاءات الزائفة على الأمم المتحدة فانطلقت في حل المشكلة من مقولة مفادها أن تحقق الأمن في هذا الإقليم المضطرب من العالم يجب أن يكون الهدف الأسمى الذي يجب تغليبه على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، سيما أن هذا الحق ليس غاية في ذاته، ولا يعدو أن يكون وسيلة لتطوير علاقات الصداقة بين الشعوب والأمم. انظر: يوسف القراعين، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، دار الجليل، ط١، عمان، ١٩٨٣، ص ٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه هي الحجج والأسانيد التي ساقها ممثل الوكالة وبعض شراح القانون الدولي لتسويغ تناول الجمعية العامة لقضية القدس وإعطاء قراراً بتدويلها.

٢-مبررات اختيار التدويل لحل قضية القدس:

أما بالنسبة للحجج التي استندت عليها الأمم المتحدة لاختيار التدويل دون جميع الحلول فيرجع لما قالته اللجنة المعنية بفلسطين في مشروع الأكثرية، الذي أصبح كما قلنا سابقاً عماد قرار التدويل، إلى أنه (..لا يمكن التوفيق بين مطالب العرب من ناحية ومطالب اليهود من ناحية أخرى في فلسطين.. فالتقسيم (وتدويل القدس) دون جميع الحلول التي قدمت هو أكثر التسويات اتصافاً بالواقعية وإمكانية التنفيذ).

أما بالنسبة للقدس فقد استندت الأمم المتحدة في توصيتها القاضية بالتدويل على مشروع الأكثرية والذي جاء فيه[1]:

١- إن القدس مدينة مقدسة لدى الديانات الثلاث، وتقوم أماكنها المقدسة جنباً إلى جنب والبعض منها موضع تقديس مذهبي. وينشد مئات الملايين من المسيحيين والمسلمين واليهود في كافة أنحاء المعمورة استتباب السلام، وبخاصة السلام الديني، في ربوع القدس، والاحتفاظ بقدسية أماكنها المقدسة، وتأمين بلوغ الحجاج إليها من الخارج..

٢- إن السلام الديني لا غنى عنه في مدينة القدس، لحفظ السلام في الدولتين العربية واليهودية، وذلك أن نشوب اضطرابات في المدينة المقدسة ينطوي على نتائج بعيدة الأثر، قد تمتد إلى خارج حدود فلسطين.

٣- ويسري تطبيق النصوص المتعلقة بأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين بإقامة سلطة دولية في القدس. وتخويل حاكم المدينة صلاحية الإشراف على تطبيق تلك النصوص والفصل بصفته حكماً، في الخلافات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية.

٤- وإننا نقترح نظام الوصاية الدولية باعتباره خير وسيلة لفض المشاكل الخصوصية الناشئة عن القدس لأن مجلس الوصاية بصفته جهازاً رئيسياً في الأمم المتحدة، يكون وسيلة ملائمة فعالة لضمان الرقابة الدولية المقتضاة ورفاه سكان القدس، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بفلسطين المقدم للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه هي الآراء التي استندت عليها الأمم المتحدة لإصدار قرار التدويل كأنسب حل لقضية القدس وقد جاءت جميعها مستقاة من آراء وحجج مشروع الأكثرية.

ثانياً: الآراء المعارضة لصدور قرار التدويل:

أما بالنسبة للآراء المعارضة لتقسيم فلسطين وتدويل القدس فقد شككت بداية في صلاحية وأهلية الجمعية العامة لمناقشة قضية القدس في إطارها، ثم أخذت تشكك في اختصاص الجمعية العامة القانوني بحيث إنها قد خالفت وتجاوزت السلطات والصلاحيات المخولة لها بموجب الميثاق.

وهذه الآراء والحجج هي نفسها التي ساقها، سواء ممثل الهيئة العربية العليا أو ممثلو الدول العربية في مقر الأمم المتحدة في اللجنة المعنية بفلسطين أو في المناقشات التي دارت في الجمعية العامة قبل صدور القرار.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

١-عدم شرعية الأمم المتحدة في مناقشة قضية القدس:

ساقت الهيئة العربية جملة من المبررات والحجج لنكران الحقوق التي ادعتها الأمم المتحدة حتى سمحت لنفسها لأول مرة في تاريخها أن تناقش قضية وتعطي حلاً لها ولا تملك فيها أي حق.

فقد رأت انه من المفترض وبعد نهاية الانتداب أن تكون الدول المنتدبة قد أعلنت استقلال فلسطين، حيث أظهرت الإعلانات (.. الصادرة عن الدولة المنتدبة بشأن عزمها على الانسحاب من فلسطين) نية الدول المنتدبة (لفتح الطريق أمام إنشاء حكومة مستقلة في فلسطين من قبل سكان البلد، دون تدخل الأمم المتحدة أو أي طرف آخر..)[1].

[1] الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ساقت جملة من الحجج نعرضها على النحو التالي:

١- فقد نصت (م ١/٨٠/ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي (فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقيات الوصاية الفردية التي تبرم وفق أحكام المواد (٧٧و ٧٩و ٨١) وبمقتضاها توضع تحت الوصاية، والى أن تعقد مثل هذه الاتفاقيات لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو يغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التي يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها).

ويفهم من نص هذه المادة إن الدولة المنتدبة على فلسطين وهي بريطانيا ملتزمة بما جاء باتفاقية صك الانتداب، وعليه فهي ملتزمة بحقوق شعب فلسطين وحريته في تقرير مصيره والاستقلال، وتبرز عدم شرعية الإجراء الذي قامت به الجمعية العامة بتناولها موضوع القدس في الوقت الذي لم تعقد الدولة المنتدبة اتفاقية وصاية مع الجمعية العامة بموجب ما قررته المواد التي ذكرت في نص المادة السابقة، بمعنى أنها تبقى تدير فلسطين والقدس ضمن نظام الانتداب إلى أن تعقد اتفاقية وصاية مع الأمم المتحدة، وهو ما لم تفعله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فالقدس آنذاك لم تكن موضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة ولا يحق للجمعية أن تؤول أحكام الميثاق بشكل يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو أن تغير شروط الاتفاقيات الدولية مثل صك الانتداب على فلسطين (أي إن انتهاء العصبة لا يعني انتهاء الانتداب) [1].

والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة طالبت في العام ١٩٤٦ أي قبل عام من صدور قرار التقسيم طالبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع الأقاليم الخاضعة لنظام الانتداب تحت شروط مجلس الوصاية بموجب معاهدة تعقد بين الأطراف، وبالفعل قامت عدة دول بذلك مثل فرنسا وبلجيكا وحتى بريطانيا، إلا أن الأخيرة لم تفعل ذلك بالنسبة لفلسطين.

[1] محمد إسماعيل السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، دراسة في إطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فسلطة الأمم المتحدة قد بقيت بموجبها محصورة في حدود اتفاقيات الوصاية ولا تمتد لتشمل التشريع في اتفاقيات الانتداب إلاّ إذا ابرم اتفاق لوضع الإقليم الخاضع للانتداب تحت الوصاية[1].

وهذا ما توصلت له اللجنة الفرعية الثانية التي أمر رئيس الدورة تشكيلها لدراسة مشروعي القرار الذي تقدمت به اللجنة المعنية بفلسطين (إن دراسة الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة لديها اختصاص يخولها التفكير في أي حقل يتعلق بإقليم واقع تحت الانتداب، ناهيك عن التوصية بأي حل أو تنفيذه..)[2].

٢- لقد استندت أغلب الادعاءات اليهودية في تسويغ تناول الأمم المتحدة موضوع القدس هو حقها في الهجرة إلى فلسطين، والتي قامت على وجهة نظر عقيمة تستند على أن مسألة الهجرة مسألة دولية، ونظراً لذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهاز الأنسب لتناول الموضوع.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وقد رد على هذه الادعاءات بحزم في الجمعية العمومية حيث قدم أحد الأطراف عرضاً للقضية الفلسطينية مستنكراً تلك الحجج التي قامت عليها الوكالة اليهودية في تسويغ عرض قضية القدس على الأمم المتحدة، ومما جاء فيه (.. لقد قيل إن اضطهاد اليهود الأوروبيين قد منحهم الحق في الهجرة إلى فلسطين هجرة غير محدودة. وقيل أيضاً أن اليهود أنفسهم يرغبون بشدة في الذهاب إلى فلسطين ولا يرغبون في استيعابهم في أي بلد آخر.. ويتساءل المرء أن كان يجب أن تكون رغبة اليهود المضطهدين هي العامل الحاسم في الحالة، وان كان ينبغي أن تفسح قوانين الهجرة في مختلف الدول السبيل أمام رغبة الأشخاص المشردين لدخول أية بلدان أو مناطق بعينها. وان ثمة شك فيما إذا كان ثمة أي بلد آخر مستعد للسماح بهجرة غير مقيدة لمثل هذه الأسباب .. ولقد قيل أن اليهود مصممون على عدم قبول وضع يكونون معه أقلية سياسية في فلسطين، ولكن عدم رغبة أقلية في أي بلد في

---

1 عطية حسين أفندي، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧-١٩٧٧، دراسة حول فاعلية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦٧

2 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ج٢، مصدر سابق، ص ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرار في الوضع لا يشكل سبباً شرعياً لتحويل أقلية إلى أغلبية وتحويل أغلبية إلى أقلية..) [١].

وقد أجابت بريطانيا باعتبارها دولة منتدبة، حيث لرأيها أهمية خاصة، على تلك الحجج التي ترى بأن الهجرة مرتبطة مع إيجاد حل لمشكلة فلسطين بأن حل هذه المشكلة تقع على عاتق المجتمع الدولي وليس فلسطين فحسب (... أما فيما يتعلق.. بالأشخاص اليهود المشردين، فقد كان من رأي المملكة المتحدة أن مشكلة الأشخاص المشردين في أوروبا، اليهود وغير اليهود على السواء، هي برمتها مسؤولية دولية..) [٢].

٣- كما أن مسألة تدويل القدس لم تكن بحاجة قط إلى أن تتخذ الأمم المتحدة قراراً بتدويلها أو أن تعرض على الأمم المتحدة في الأساس، فهذه المشكلة لم تثر أبدا ولم يكن هنالك خلاف حول حفظ الأماكن المقدسة أو إيجاد نظام خاص لحفظ حقوق الطوائف واتباع الديانات فيها.

جميع الحقوق محفوظة

فقد كانت مدينة القدس مفتوحة لاتباع كل الديانات السماوية، تستقبلهم بكل تسامح، وتتيح لهم ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، وكان دخول الأماكن المقدسة فيها مؤمناً، وحرية العقيدة لجميع السكان والزوار مصونة، والحفاظ على الأماكن الدينية والأثرية فيها منظماً، وعلى الرغم من عروبتها فأنها لم تتبع يوماً التمييز والاضطهاد ضد اليهود[٣].

وهذا ما يذكره بعض مؤرخيهم (اليهود)، فخلال وجودهم تحت الحكم العربي والإسلامي، وبالذات في ظل حكم الدولة العثمانية منح اليهود حقوقاً وامتيازات متعددة لم تحصل عليها في أي نظام آخر خضعوا له.

وهكذا كان موضع المدينة موضع ارتياح وإعجاب لدى الجميع لأنه كان يقوم على مبادئ الحرية والمساواة والاحترام المتبادل. ولهذا فقد أصيب كثيرون بصدمة عندما علموا أن هنالك رغبة في التخلي عن الوضع السمح وإحلال نظام التدويل محله[٤].

---

1 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٦٢.

2 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ص ١٥٨.

3 محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثاني، الدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

4 انظر: محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ١٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما اندفاع الأمم المتحدة للمطالبة بالتدويل استناداً للصفة المقدسة للمدينة والنية في إحلال السلم خوفاً من عواقب إعلانها عاصمة لإحدى الدولتين كما يظهر في ذرائع ومبررات مشروع الأكثرية، فهو أمر لا أساس له من الصحة، ولا يهدف إلا إلى استنكار السيادة العربية الإسلامية على المدينة.

فالأماكن المقدسة العديدة جداً في القدس تجتذب المسلمين والمسيحيين واليهود الذين كانوا يلتقون فيها بإطار مفعم بالاحترام المتبادل منذ قرون طويلة، خلقها سماحة الدين الإسلامي.

وخلال بقاء القدس تحت السيادة العربية لم يؤت أبداً على ذكر التدويل لعدم وجود أي مشكلة ولم تظهر هذه القضية إلا بعد احتلال بريطانيا للقدس وتفاقم الهجرة اليهودية الضخمة والمحملة بروح العدوان والغزو لدى اليهود.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وقد أشارت اللجنة المعنية بفلسطين وخاصة في مشروع الأكثرية إلى تلك الروح العربية الإسلامية التي أثرت على المدينة وطبعتها بطابع الاستقرار والأمن حيث قالت (إن تاريخ القدس في عهد الحكومة العثمانية والانتداب يظهر بأن السلام الديني في المدينة لم يعكر صفوه معكر، لان الحكومة كان يهمها، منع المنازعات المتعلقة ببعض المصالح الدينية..).

ولم تطرح مسألة تدويل القدس إلاّ عندما أرادت نزعة التوسع الإسرائيلي نكران السيادة الفلسطينية على قسم من أراضيها[1]. هذا فضلاً عن أن مشاريع ومناقشات اليهود على السيادة على القدس لم تظهر قبل عام ١٩٤٧ بل أن مشروعهم المقدم في سنة ١٩٣٨ وعلى الرغم من استحواذها على أكثر من ثلثي فلسطين إلا إنها لم تبد اهتماماً لضم القدس ضمن اقتراحهم السابق.

كل ذلك يدفعنا للقول أنه لا مبرر أبداً للأمم المتحدة في أن تناقش موضوع تدويل القدس.

---

[1] صلاح الدباغ، القضية الفلسطينية، ندوة القانونين العرب في الجزائر (٢٢-٢٧ تموز ١٩٦٧)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ص ٩٩-١١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-بطلان قرار التدويل شكلاً وموضعاً:

بعد أن عرضنا في النقطة السابقة عدم صلاحية الأمم المتحدة في مناقشة أو عرض القضية في إطارها نتناول الآن السلطات التي تجاوزتها الأمم المتحدة وفقاً لميثاقها ووفقاً لقواعد القانون الدولي العام ومجافاتها لجوهر العدالة والإنصاف، عندما وجدت بالتدويل ضالتها. وذلك من خلال النقاط التالية:

أ-بطلان قرار التدويل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة:

بادئ ذي بدء نرى من الضروري تكرار ما قلناه سابقاً بأن قرار التدويل هو جزء من قرار تقسيم فلسطين، ولذلك كل حجة نستنكر بها قرار التقسيم ينسحب على قرار التدويل الذي جاء من ضمن قرار التقسيم في القسم الثالث من قرار رقم (١٨١-د).

ويمكن تناول هذا الموضوع على النحو التالي:

١- من المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة مخولة بمقتضى الميثاق بإصدار توصيات غير ملزمة إلاّ فيما يتصل ببعض المسائل الإجرائية والإدارية والمالية التي تخص المنظمة، وهذا ما أشير إليه صراحة أو ضمناً في المواد ١١، ١٢، ١٤، ١٥.

غير أنها بخصوص القدس أصدرت توصية بالتدويل وعدت هذه التوصية ملزمة بل وألزمت مجلس الأمن بتنفيذها، وفي كل الأحوال فإن الجمعية يمكنها أن تتقدم بما تراه مناسباً من توصيات لتسوية قضية الحكم في فلسطين لا أن تقرر توزيع السيادة بين العرب واليهود من خلال تقسيم البلاد.

وهذا ما أكده الكاتب اليهودي (يهود ابلوم) الذي رأى بأن ادعاءات الهيئة العربية العليا بخصوص عدم صلاحية الجمعية العامة بإصدار توصيات ملزمة هي ادعاءات صحيحة، ومن الصعب مناقشتها أو دحضها.

٢- بموجب الماد (٨٥) من الميثاق فإن الجمعية العامة تباشر وظائف الأمم المتحدة، فيما يختص باتفاقيات الوصاية على المناطق الاستراتيجية، أما المناطق الاستراتيجية فيتولى أمرها مجلس الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كانت فلسطين بصفة عامة والقدس بصفة خاصة لا تتمتعان بوضع استراتيجي، وأن للجمعية حق المباشرة ما يتعلق بهما نيابة عن الأمم المتحدة، فلماذا أوصت بتدويل القدس، ونحن نعلم أن التدويل ما هو إلا وسيلة من وسائل التسوية بشأن المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية التي تمثل مصالح دولية متعارضة، وذلك للحيلولة دون تفاقم الصراع الدولي حولها، وإذن فالجمعية أمام أمرين : أما أنها غير ذات اختصاص وذلك لكونها باشرت عملاً يتعلق بمنطقة استراتيجية وفي هذا مخالفة صريحة لنص الميثاق وتجاوز واضح على اختصاصات مجلس الأمن.

وأما أنها ذات اختصاص، وبالتالي كيف تصدر توصية "بالتدويل" والتدويل في حد ذاته حل لا يشمل إلا المناطق الاستراتيجية التي تتمتع بأهمية خاصة؟

٣- وإذا افترضنا أن الجمعية العامة كانت من واجباتها عرض قضية القدس في إطارها، فإن هذا يعطيها الحق أن تناقش الأقاليم الخاضعة للانتداب ولكن ضمن قيود أحكام صك الانتداب وأحكام الميثاق الأممي، بحيث أن أي حل تقترحه ينسجم مع ما جاء في هذه المواثيق الدولية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

لقد بقى الانتداب ساري المفعول بعد غياب عصبة الأمم، وبموجب أغلب الآراء فإن تبعات هذا النظام انتقلت إلى الأمم المتحدة، وليس بإمكان هذه المنظمة النظر في القضية الفلسطينية التي آلت إليها إلاّ ضمن صك الانتداب وليس بمقدورها أن تقترح حلاً خارج هذا الإطار.

وقد تضمن الصك عدداً من الحلول تنصب جميعها على انتهاء الانتداب وإقامة حكومة مستقلة في فلسطين أو كان بإمكان الأمم المتحدة، بعد تخلي بريطانيا عن الانتداب أن تعلن بلوغ الشعب الفلسطيني إلى مرحلة كافية من النضج السياسي تؤهله لنيل الاستقلال أسوة ببقية الأقطار المشمولة بالانتداب التي استقلت قبل سنوات. وكان بإمكانها في حال اقتناعها بعدم أهلية هذا الشعب للاستقلال، أن تستوحي حلاً من الحلول التي ينطوي عليها الميثاق... [1].

وقد أشارت اللجنة الفرعية الثانية إلى ذلك (.. أن الجمعية العامة لا تتمتع باختصاص التوصية بأي حل، ناهيك عن أعمال أي حل آخر غير الاعتراف باستقلال فلسطين.. وأما تسوية مسألة مستقبل الحكم في فلسطين فهو أمر يخص شعب فلسطين وحده..).

---

[1] محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- أن المجتمع الدولي يعترف اليوم اعترافاً كاملاً بحق تقرير المصير، ويرده في لائحة الحقوق الأساسية التي تتمتع بها الشعوب والجماعات البشرية. وقد رفعه ميثاق الأمم المتحدة إلى مصاف مقاصد هذه المنظمة (م١/ف٢) واعتبره من عوامل الاستقرار والرفاهية في العالم[١].

وقد عبر الشعب الفلسطيني عن هذا المبدأ بشكل واضح في شتى المناسبات وبمختلف الوسائل عندما عبر عن رفضه لإقامة وطن قومي صهيوني على أرضه وترابه الوطني، بالإضافة إلى أن النظام الدولي الذي وضع للقدس فرض على سكان مدينة عربية متجانسة دون استشارتهم أو نيل موافقتهم.

ومن ثم يكون قرار الجمعية العامة بتدويل القدس قد انتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، دون تدخل خارجي، وتكون الجمعية العامة قد تدخلت بقرارها فيما يعتبر من صميم السلطان الداخلي بصورة انتهكت سيادتها وسلامتها الإقليمية، من حيث أنها قد اعتبرت دولة مستقلة وفقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم[٢].

إذن لم يكن للأمم المتحدة أي صلاحية في اتخاذ مثل هذا القرار بل الدول المعنية بما فيها الدولة صاحبة السيادة الإقليمية الشرعية، تستطيع وحدها إقرار التدويل بموجب معاهدة متعددة الأطراف[٣].

٥- لقد اتفق أغلب شراح القانون الدولي على أن الأمم المتحدة لا تملك السيادة ولا يحق لها التصرف بإقليم ما نقلاً أو تحويلاً إلى دوله أو طرف آخر، وهكذا ذهب هؤلاء إلى إنكار شرعية قرار التقسيم حيث لم يحدث في أي وقت أن كان لهذه الهيئة سيادة ما أو أية سلطة في فلسطين أو عليها. ولا يسع الأمم المتحدة أن تعطي ما لا تملكه وليس من حق أعضاء الأمم المتحدة منفردين أو مجتمعين أن يتصرفوا بسيادة شعب... أو ينتقصوا منه...) [٤].

---

1 انظر ميثاق الأمم المتحدة (م ٥٥).

2 انظر كذلك يوسف محمد القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣،ص ٩٣.

3 صلاح الدباغ، القضية الفلسطينية-ندوة القانونين العرب مصدر سابق، ص ١١١.

4 هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٧٠، ص ٢٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الأستاذ "كوينسي رايت" إن الرأي القائل بأن (شرعية توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين هو أمر مشكوك فيه) مستنداً على عدم تمتع الأمم المتحدة بالتصرف بسيادة لا تملكها. كما أشار إلى هذا المعنى الأستاذ برونيل (.. أن قرار سند ١٩٤٧ المشتمل على مشروع لتقسيم فلسطين كان على الأرجح تجاوزاً للسلطة، وعلى هذا فانه لا يلزم الدول الأعضاء على أي حال..) [١].

وقد خلصت إلى تلك الحقيقة اللجنة الفرعية الثانية التابعة للأمم المتحدة (... وعلاوة على ذلك ينطوي التقسيم على نقل ملكية إقليم دولة فلسطين وتدمير سلامة تلك الدولة. وليس في إمكان الأمم المتحدة أن تتصرف بالإقليم أو أن تنقل ملكيته، ولا يمكنها أيضاً أن تحرم أغلبية سكان فلسطين من إقليمهم وان تحوله إلى إقليم تنفرد في استخدامه أقلية في البلد...).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] فؤاد شباط، الحقوق الدولية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩، ص ١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **بطلان قرار التدويل وفقاً للقانون الدولي العام:**

إن الجمعية العامة لم تخالف القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل خالفت القواعد المستقرة في القانون الدولي وخاصة تلك التي توصف بالقواعد الآمرة.

كانت الحاجة وراء تعزيز عرى الصداقة والود بين الدول، الدافع لدى الأطراف والقوى الموقعة على ميثاق الأطلنطي أن يدمجوا مبدأ حق تقرير المصير ضمن النظام الدولي الجديد الذي انبثق عقب الحرب العالمية الأولى فعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة وخاصة في الفصل الخاص بالأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي لم يتطرق إلى هذا المبدأ، إلا انه كان موجوداً دوماً في الفصل الثاني عشر الخاص بنظام الوصاية الدولي، ذلك لان الأخير هو جزء لا يتجزأ من نظام الانتدابات السابقة ومنه اشتقت غلب نصوص هذا الفصل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع الرسائل الجامعية

إذن فان مبدأ حق تقرير المصير يعتبر اكثر رسوخاً في قواعد القانون الدولي من أي وقت مضى ولا نغالي في القول أن الكثير من قواعد القانون الدولي ومواد ميثاق الأمم المتحدة تستند في محتواها على هذا المبدأ.

وزيادة على ذلك فقد أشارت لجنة القانون الدولي في مناقشات مسودة اتفاقية فينا إلى هذا المبدأ باعتباره قاعدة من القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها، وقد أشارت المادة (٥٣) من الاتفاقية السابقة والخاصة بقانون المعاهدات المعقود عام ١٩٦٩ إلى هذه القواعد وجاء فيها "تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة آمره من قواعد القانون الدولي العام، القاعدة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها، ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة من قواعد القانون الدولي العامة تلها ذاتها الصفة".

وهكذا نجد مدى مخالفة إجراء الأمم المتحدة والقاضي بتدويل القدس باعتباره إجراءاً خالف قاعدة من قواعد القانون الدولي الآمرة وهو قاعدة حق تقرر المصير. ويظهر هذا المبدأ في المواثيق الدولية التي ثبتت الحق الفلسطيني في تقرير المصير، كوثيقة صك الانتداب أو في وعود الدول الكبرى باستقلال فلسطين عملا بحق المصير للشعب الفلسطيني (مراسلات حسين مكماهون ١٩١٦ والتصريح الإنجليزي-الفرنسي ١٩١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-مجافاة قرار التدويل لقواعد العدالة والإنصاف :

لقد جاء القرار منتهكاً أبسط قواعد العدالة والإنصاف عندما اقتطع اكثر من نصف البلاد و أعطاها إلى حفنة من المهاجرين مقارنة مع الحجم السكاني الكبير للمواطنين العرب.

ففي حين خصص للدولة العربية المقترحة حوالي ٤٢,٨٨% من مجموع أراضي فلسطين وذلك لغالبية سكانية بلغت حوالي ٧٠% من سكان فلسطين أعرب فقط أعطي لمعتنقي اليهودية سواء العرب أو غيرهم الذين بلغوا حوالي ٣٠% من مجموع سكان فلسطين، دولة بلغت حوالي ٥٦,٤٧% من مجموع أراضي فلسطين في حين لم يكونوا يملكون أكثر من ٧% من مجموع أراضي فلسطين أما منطقة القدس المدولة فقد خصص لها حوالي ٠,٦٥% من مجموع أراضي فلسطين[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أعطت للدولة اليهودية اخصب المناطق في فلسطين و أقربها إلى البحر. بالإضافة لذلك فان قرار التقسيم والتدويل لا يجافي قواعد العدالة فحسب بل لا ينسجم مع الواقع، وهو ما أشار له مشروع الأقلية (أن الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الآراء المعرب عنها هنا هو أن اقتراح الأعضاء الآخرين في اللجنة بإقامة اتحاد بموجب ترتيبات اصطناعية تستهدف تحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية أساسية بعد تحقيق انفصال سياسي وجغرافي عن طريق التقسيم، يعتبر افتراضاً غير عملي وغير ممكن التنفيذ ومن المستحيل أن يؤدي إلى قيام دولتين لهما القدرة على الاستمرار بشكل معقول كما لا يمكن تصور أن تقسيم فلسطين بأي شكل من الأشكال وسيلة لحل مشكلة يهود العالم فعاملا المساحة

---

١ انظر وثيقة الجمعية العامة رقم (A/٥١٩) نقلاً عن يوسف محمد القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مصدر سابق، ص ٨٨.

كما تجاوزت الأمم المتحدة حقائق الملكية المثبتة للعرب الفلسطينيين في القدس و لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الوجود اليهودي في القدس التي تبغي تدويلها مقتصر على الحي اليهودي وهو الآخر اسم للسكان الذين كانوا مستأجرين مساكنهم من عائلة (شرف) العربية فاسم الحي ليس دلالة على الملكية اليهودية له.

انظر روحي الخطيب رداً على الأستاذ "عدنان أبو عودة"، مجلة القدس الشريف، عدد ٨٢، السنة السابعة، عمان، ١٩٩٢، ص ٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والموارد المحدودة والمعارضة القوية والمستمرة من الشعب العربي، الذي يشكل غالبية سكان البلاد يتعارضان تعارضاً مباشراً وقوياً مع أي اقتراح كهذا..) [١].

وهكذا، فإذا كان التقسيم باطلاً من الوجهة القانونية فان الجمعية العامة باعتبارها الجهة التي أصدرته قد كرست عملياً بطلانه عندما تقاعست عن تطبيقه واتخذت قرارات مناقضة له. لا ننفي بالطبع أن الجمعية العامة قد تنبأت بحدوث بعض الصعوبات في تطبيق القرار فطلبت في بداية القرار من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الضرورية المنصوص عليها في خطة التقسيم من اجل وضعها موضع التنفيذ، ولكن المجلس لم يحرك ساكناً ولم يتخذ أي إجراء يتعلق بتطبيق القرار.

ويبدو أن هذا التقاعس يرجع إلى الخلافات الحادة حول صلاحية معالجة الجمعية العامة لقضية القدس في إطارها. وعندما طلب من المجلس اتخاذ تدابير قسرية، رفض المجلس وفضل دعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية من اجل إيجاد حل للقضية. وهكذا فان افتتاح الدورة يعني التخلي عن قرار التقسيم وصدور القرار (١٨٦) في ١٤/أيار/١٩٤٨ عن الجمعية العامة بتعيين وسيط للأمم المتحدة في فلسطين مما يعني الإجهاز على قرار التدويل[٢].

[١] الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ج٢، مصدر سابق، ص ١٥٠.

[٢] انظر، محمد المجدوب، القضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية مصدر سابق، ص ١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التدويل جزء من قرار التقسيم

بغض النظر عن بطلان قرار التقسيم وبالتبعية قرار التدويل إلا انه يحسن بنا أن نقف على فاعلية القرار وأثره القانوني على مركز القدس.

أولا: فاعلية قرار التدويل:

لقد عملت الأمم المتحدة جاهدة بعد أن اتخذت من التدويل مركزاً لمدينة القدس، على الحفاظ على هذا المركز سواء في توفير الإجراءات اللازمة لتنفيذه أو استنكار أي أجزاء تتخذه سلطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس مما يخالف المركز الدولي للمدينة من خلال التوصيات والقرارات التي تصدرها من حين لآخر.

فمن جهة، أوعزت إلى مجلس الأمن في قرار التدويل على ضرورة العمل لتنفيذ هذا القرار فطلبت في الفقرتين العاملتين على :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١-أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات الآمن اللازمة المنصوص عليها في المشروع لدى وضعه في موضع التنفيذ.

٢- أن يعتبر المجلس أن أي محاولة تهدف إلى تعديل الحل الذي نص عليه القرار الحالي بالقوة، تهديداً للسلم أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً وفقاً لنص المادة (٣٩) من الميثاق[١].

بيد أن مجلس الأمن لم يطبق القرار ولم يعط أية تعليمات للجهة الموكول لها تطبيقه، ولعل الاعتراضات الصائبة التي ذكرنا جزءاً منها في المبحث السابق حول صلاحية مجلس الأمن أو الجمعية العامة في تناول موضوع القدس السبب وراء فشل المجلس أو بالأحرى الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار[٢].

ومن جهة أخرى، فقد أصدرت أجهزة الأمم المتحدة مجموعة من القرارات والتوصيات حول ضرورة وقف إسرائيل الانتهاكات لمركز القدس الدولي ودعوتها إلى التخلي عن الإجراءات التي تتخذها في سبيل تغيير ذلك المركز.

---

١ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الوثائق الأساسية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٥.

٢ انظر كذلك: صلاح الدباغ، القضية الفلسطينية-ندوة القانونيين العرب، مصدر سابق، ص ٧٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قبلت أغلب دول العالم بهذا المركز الذي وضعته الأمم المتحدة ورفضت أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال نحو تغيير هذا المركز، فعلى سبيل المثال ففي الوقت الذي اعترفت به المملكة المتحدة بالدولة اليهودية وبالوحدة بين ضفتي النهر وقيام المملكة الأردنية الهاشمية إلا إنها لم تعترف بسيادة الأردن أو إسرائيل على شطري المدينة التي تحتلها في القدس احتلالاً فعلياً، وسار على ذلك أغلب دول العالم وذلك احتراماً للوضع الدولي للمدينة (بشطريها) [1].

وهكذا فإن المركز القانوني لمدينة القدس في ضوء قرارات الأمم المتحدة سواءً بعد عام ١٩٤٨ أو بعد عام ١٩٦٧ هو التدويل، وان أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال لتغيير الوضع الدولي للقدس المحتلة هو إجراء باطل ولاغ.

محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد أثارت إسرائيل حملة من الذرائع والحجج والاعتراضات حول عدم سريان هذا القرار وبطلان مفعوله القانوني وخاصة بعد أن ضمنت فعلياً سيطرتها على القدس بشطريها بعد أن استفادت من القرار بتحقيق غايتها وهي إعلانها (القدس) العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل.

إذن فهل لازال قرار التدويل الصادر منذ خمسة عقود مضت ساري المفعول وهل لا زالت أثاره في قرارات الأمم المتحدة كما هي؟.. أسئلة مشروعة يجدر بنا الإجابة عليها.

لقد جرت محاولة وحيدة لتبديل هذا القرار بقرار أخر بذلتها الولايات المتحدة عام ١٩٤٨ حيث طلبت من مجلس الأمن رفض القرار ودعوة الجمعية العامة للانعقاد مجدداً

[1] الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية لونغمان، لجنة النشر، عمان، ١٩٧٩، ص ٢٨-٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنظر في إلغاء خطة التقسيم واتخاذ قرار آخر يقضي بوضعها بأكملها تحت وصاية الأمم المتحدة مؤقتاً[1].

إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل وظهر ذلك من القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة، سواء في الجهازين الرئيسين (الجمعية العامة أو مجلس الأمن) أو في الأجهزة والمنظمات المتخصصة كقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، عقب الاقتراح الأمريكي.

إذن فقرار التدويل لازال ساري المفعول ولم تبطله الأمم المتحدة بقرار لاحق، وبذلك تسقط كل حجة إسرائيلية تقوم على نفي استمرارية أو فاعلية هذا القرار. فعلى سبيل المثال تحاجج إسرائيل بان تطبيق هذا القرار بأكمله معناه خرق لسيادة دولة إسرائيل بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنع الأخيرة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبعبارة أخرى، فان إسرائيل ترفض تنفيذ ما جاء في قرار (١٨١-د) والخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق الوضع الدولي لمدينة القدس الشريف ذلك لان عودة اللاجئين في ظل عدم اعتراف الدول العربية بها سيكون في نظرها (بمثابة السماح لأعداد كبيرة من الأفراد الذين يضمرون لها سوءاً ويتحينون الفرصة للقضاء على كيانها كدولة بالدخول إلى أراضيها وتغيير معالم طبيعتها السكانية) [2].

أما تطبيق الوضع الدولي للمدينة المقدسة معناه إلغاء جميع المكاسب التي حققتها إسرائيل على أرض الواقع ونهاية رمز الدولة اليهودية ودمار جميع الآمال ببناء هيكل سليمان الثالث.

---

١ كمال قبعة، القدس في الشرعية الدولية، مجلة صامد الاقتصادي، ع ٨٧، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩٠، ص ١٠١.

٢ نبيل عبد الله العربي، "بعض ملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣١، ١٩٧٥، ص ٢٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكل ذلك من المسائل الداخلية "لدولة إسرائيل والتي لا يجوز للأمم المتحدة التدخل به، ومن هنا يأتي رفض قرار (١٨١-د) لمعارضته لسيادة إسرائيل ومخالفته لميثاق الأمم المتحدة.

لكن سئل ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة عشية تقديمه لطلب العضوية لدولة إسرائيل في الأمم المتحدة سؤالاً وهو (إذا سمح لإسرائيل بان تنتسب إلى الأمم المتحدة، فهل توافق على التعاون بعد ذلك مع الجمعية العامة في تسوية مسألة القدس..، أو هل تعمل على نقيض ذلك من خلال الاحتجاج بالمادة (٢) الفقرة (٧) من الميثاق التي تتناول السلطة المحلية للدولة؟).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فأجاب ممثل إسرائيل بكل تعاون (أن حكومة إسرائيل ستتعاون مع الجمعية العامة في التماس حل لهذه المشكلات... ولست اعتقد أن الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق التي تتصل بالسلطة المحلية، يمكن أن تؤثر في مشكلة القدس، لان الوضع القانوني للقدس يختلف عن الوضع القانوني للأراضي التي لإسرائيل سيادة فيها... واعتقادي الشخصي فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين أن من الخطأ أن تعتصم أية حكومة ذات شان بحقها القانوني لإقصاء الناس من أراضيها...).

وأضاف كذلك (إلا نطبق تطبيقاً متطرفاً للفقرة (٧) من المادة (٢) إذا كان من شان هذا التطبيق أن يجرد قرارات من كل قوة ملزمة..).

تلك هي التأكيدات الرسمية التي قدمتها إسرائيل إلى الأمم المتحدة قبل السماح لها بالانتساب إلى هذه المنظمة الدولية بعد قبولها قرار التقسيم وتدويل القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وتذرعت إسرائيل كذلك برفضها للقرار بحجة أن الأمم المتحدة لم تنفذهما وهو بالنسبة لها يعد باطلاً، فقد أعلن "بن جوريون" رئيس وزراء الدولة العبرية السابق في هذا الصدد أن (توصيات الأمم المتحدة السابقة بشأن التدويل، وهما توصيتي ١٩٤٧/١١/٢٩ و ١٩٤٨/١٢/١١ لم تعد لهما قوة إلزامية بعد أن فشلت الأمم المتحدة في تنفيذها) [١].

لكن قرار التقسيم والتدويل خاصة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى عامة في نظر البعض يبقيا يتمتعان بقيمة قانونية على كل من الدولتين المزمع إنشاؤهما. والجدير بالملاحظة أن الفاعلية (أو الاستمرارية) في القانون الدولي لا يعتمد على التطورات والتأثيرات اللاحقة.

بمعنى أن قرارات الأمم المتحدة وقرار التدويل تبقى سارية المفعول في نظر الأمم المتحدة كما يقرها القانون الدولي حتى لو تغيرت أو طرأت على قضية القدس تطورات جديدة تخالف ما جاء مسبقاً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إذن يبقى قرار التدويل ساري المفعول ويلزم إسرائيل نظراً لان الأخيرة قد قبلت به ولا يكفيها رفضها له في المستقبل، وعليه فان أي إجراء تقوم به إسرائيل لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس (أي التدويل) يعتبر قراراً باطلاً ولاغياً ولا يضره عدم تنفيذ الأمم المتحدة له مما يتوهم البعض إسقاط مفعوله أو إلغاءه.

وليس في القانون الدولي ما يقضي بإسقاط مفعول قرار أو إلغاءه بسبب عدم تنفيذه، تماماً مثلما لا يوجد هنالك أساس يسقط أو يلغي القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحد التي دعت إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تلك التي شجبت الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في القدس وأعلنت عدم شرعيتها بسبب عدم تنفيذ هذه الدولة لتلك القرارات، وان كان الأمر خلاف ذلك فسيعني أن أي قرار للأمم المتحدة يمكن إلغاؤه لمجرد انتهاكه، لهذا فإن أحكام القرار رقم (١٨١-د) الخاص بإقامة نظام خاص في القدس يبقى ساري المفعول[٢].

---

١ عز الدين فوده، القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٠٠.

٢ هنري كتن، القدس الشريف، ترجمة نور الدين، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٨٩، ص ١٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يشير البعض على أن سكوت الأمم المتحدة منذ ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٧ عن الوضع القانوني لمدينة القدس هو بمثابة رفض الأمم المتحدة للقرار ولا يسري اليوم، إلا أن هذه جميعها محاولات لتخطي القرار ومحاولة من قبل إسرائيل لإضفاء الشرعية القانونية على ممارستها في القدس.

وإذا كانت هذه الحجج صحيحة فما هو المركز القانوني لمدينة القدس أن لم يكن هو التدويل وعلاما تشير الأمم المتحدة من وقت إلى آخر لقرار رقم (١٨١–د) والذي كان أخره إشارتها للقرار الصادر في ١٣/آبار/١٩٩٧. كما وقطعت الأمم المتحدة الشك في اليقين عندما أصدرت في عام ١٩٧٩ كتيباً خاصاً بالوضع القانوني لمدينة القدس وأشارت بكل صراحة ووضوح أن التدويل هو المركز القانوني لمدينة القدس ولا ينفيها المزاعم التي تروج بان سكوت الأمم المتحدة خلال المدة السابقة يعني إسقاطها لهذا القرار.

جميع الحقوق محفوظة

وقد أشاح ممثل الوكالة اليهودية "شيرتوك" عن الغموض الذي اعترى القرار والدعاوى بعدم إلزاميته حيث صرح (فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لقرارات الجمعية في القانون الدولي، لقد اعترف بأن أي قرار يمس السيادة الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر توصيات غير ملزمة على أي حال، فقرار التقسيم يختلف تماماً حيث يهتم بمستقبل فلسطين كوديعة دولية لدى الأمم المتحدة من خلال جميع أجهزتها كانت مؤهلة لان تقرر مستقبل الأقاليم، وقراراتها، تبعاً تتمتع بقوة إلزامية).

ومن الجدير بالذكر أن "ابا ايبان" ممثل إسرائيل قد اعترف بالوضع الشرعي للقدس عندما أكد أن الوضع القانوني للقدس يختلف عن المنطقة التي تمارس إسرائيل سيادتها عليها[١].

وبذلك فهما يؤكدان الوضع القانوني لمدينة القدس واستمرارية القرار رقم (١٨١–د).

---

١ هنري كتن، القدس الشريف، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عزز "فرانسو جولياني" (المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحـــدة) فـــي تشرين ثاني ١٩٨٨ استمرارية وفاعلية القرار إلى اليوم إذ يعطي قولاً حاسماً بهذا الخصوص (أن القرار ١٨١–د) لا يزال قائماً وساري المفعول) [١].

إذن خلاصة القول فإن فاعلية واستمرارية قرار التدويل مستمرة إلى اليوم بحيث يصبغ على القدس بشطريها مركزاً قانونياً قائماً على التدويل.

ثانيا: الآثار القانونية المترتبة على قرار التدويل :

في مسألة الآثار القانونية لقرار التدويل يبرز السؤال حول تلك الآثار بالنسبة لإسرائيل، وأيضاً بالنسبة للأمم المتحدة وهي الجهة التي أصدرت القرار. وهو ما سأتناوله تباعاً.

أ– **الآثار القانونية لقرار التدويل على إسرائيل:**

ويمكن تناولها على النحو التالي:

١– حدود إسرائيل بالنسبة للأمم المتحدة هي حدود قرار التقسيم وان أي اســـتيلاء علـــى الأرض زيادة على قرار التقسيم يعتبر إجراءا غير شرعي أو غير قانوني بل أن الأمم المتحدة حددت أراضي الدولة اليهودية وعينت جغرافياً بمعرفتها[٢]. وانتهى أمر تحديد الحدود بالموافقة على قبول إسرائيل في عضوية المنظمة[٣] .

وزيادة على ذلك فان إنجلترا رفضت الموافقة على قبول إسرائيل في عضوية المنظمة لأنها لم تقم بتحديد حدودها مما لا يكسبها صفة الدولة[٤].

وعليه فان استيلاء إسرائيل على القدس يعتبر عملاً غير مشروع وبالتالي فهي تخضع لقانون الاحتلال الحربي وذلك وفقاً للقانون الدولي.

---

١ كمال قبعة، القدس في الشرعية الدولية مصدر سابق، ص ١٠٣.

٢ هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل..، مصدر سابق، ص ١٦٥.

٣ جعفر عبد السلام،مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٨٢.

٤ جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة المنارة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تذهب التأويلات القانونية الإسرائيلية إلى القول بان الذي خلق إسرائيل هي (الحقوق الطبيعية والتاريخية وبدعم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة) بالإضافة للاعتبارات الدينية. لكن القانون الدولي لا يعترف بتلك الحقوق التاريخية كشرط من شروط اكتساب الملكية، كما انه قانون علماني لا يستند على معطيات وحقوق دينية. لذا فان ديباجة الانتداب ووعد بلفور اللذين استندت عليهما "إسرائيل" يشيرا إلى (الارتباط التاريخي للشعب اليهودي بفلسطين) وهذا بالتالي يتناقض مع القانون الدولي. إذن لم يبق إلا قرار التدويل (أو التقسيم) باعتباره الأساس الوحيد القانوني لشرعية وجود إسرائيل، ولا مجال لنكرانه من قبل إسرائيل لأنه نكران للوثيقة الوحيدة لقيام الدولة العبرية. حيث أشارت إسرائيل لهذه الوثيقة في إعلان تأسيس الدولة اليهودية حيث نص على أن هذا القرار –قرار التقسيم– يدعو إلى إنشاء دولة يهودية في ارض إسرائيل. وأضاف أن (هذا الاعتراف من قبل الأمم المتحدة لا يمكن الرجوع عنه)، إذن فهي قد أقرت بالوضع الدولي لمدينة القدس، وان كل ما تقوم به هو أمر يناقض الوثيقة الوحيدة لشرعيتها ويناقض القانون الدولي كذلك.

٣-ودولة إسرائيل تختلف عن أية دولة أخرى وفق القانون الدولي لأنها نشأت وفق قرار من الأمم المتحدة الذي حددها بقيود والتزامات دولية وجب عليها التقيد بها. وهذا الإجراء ممكن استناداً للقانون الدولي بحيث يمكن فرض قيود على نشأة الدول وتصرفاتها، وقدم –أوبنهايم– تأكيده بان من أعراف القانون الدولي جواز فرض قيود على حرية دولة في التصرف تجاه رعاياها، أو اتجاه المجتمع الدولي في حالة التنبؤ أن هذه الدولة المزمع نشأتها سوف تخرق قواعد القانون الدولي أو بسبب عدم قدرتها على تحمل الالتزامات التي يفرضها عليها (القانون الدولي) وهذا ما أحست به الأمم المتحدة عندما رفضت عضوية إسرائيل في المرة الأولى ولم تقبل بها إلا بعد أن ألزمتها بتنفيذ تلك الالتزامات التي جاء بها قرار التدويل. إذن لا حاجة لإسرائيل أن تدعي أن القيود المفروضة عليها حين نشأتها تخالف القانون الدولي.

٤-ومن الآثار القانونية المفروضة على إسرائيل وفق قرار التدويل هو ما يخص مدينة القدس بالذات. فقد جاء في المادة (١٠) من القسم الأول من القرار (١٨١-د) بضرورة قيام جمعية تأسيسية في كلا الدولتين المزمع نشأتهما بحيث تضع كل منهما دستوراً ديمقراطياً للدولة الجديدة ويلزمهما إدماج الفصلين الأول والثاني من الأحكام العامة (الفقرة ج) في بداية الدستور، ويتعلق الفصل الأول من الإعلان بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، بينما يتعلق أحكام الفصل الثاني بالحقوق الدينية وحقوق الأقليات ، وقد ضمنت الأمم المتحدة هذين الفصلين بحيث إن أي انتهاك لهما من قبل أي من الدولتين، يكون من حق أي عضو في الأمم

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة لفت نظر الجمعية العامة نحو ذلك الخرق أو الانتهاك لان هذين الفصلين اللذين اشترطت على كل من الدولتين المزمع نشأتها أدراجهما في دستوريهما يتعلقان بالوضع الدولي لمدينة القدس الشريف، وفي حالة تبين أن هنالك خرقاً لهما يحق للجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على صيرورة هذين الفصلين. كما لا يمكن أن تتخذ أي من الدولتين إجراءا لتعديلهما أو تغييرهما بدون أخذ موافقة الجمعية العامة مسبقا[1]. إذن فقد أقرت إسرائيل بالوضع الدولي لمدينة القدس ولكنها لم تدرج هذين الفصلين في دستورهما بل لا يوجد لها دستور على العكس بما ألزمتها الأمم المتحدة بضرورة إنشاء دستور خاص لها، وهذا تعد على الأمم المتحدة وقراراتها خاصة وعلى قواعد القانوني الدولي عامة.

ب- **اثر قرار التدويل على الأمم المتحدة :**

كان لقرار التدويل أثراً كبيراً على مصداقية المنظمة الدولية في حل المنازعات الدولية فيه إذ تعلن عن رغبتها في توفير جميع الإمكانات المتاحة من اجل تنفيذ هذا القرار وخاصة ما أشارت له في صلب القرار في الفقرتين العاملتين رقم (١ و ٣) من إيكال مهمة التنفيذ إلى مجلس الأمن إلا إنها لم تحرك ساكناً نحو تنفيذ هذا القرار. ويرجع فشل الأمم المتحدة في تطبيق القرار إلى أسباب متعددة وقد ذكرنا جزءاً منها إجمالا في المبحث الأول من هذا الفصل و يبدوا أن ابرز هذه الأسباب تعود إلى نقص في آلية التنفيذ لدى الأمم المتحدة. حيث لم يكن مجلس الأمن على دراية كاملة بالنسبة لآلية التنفيذ المتوفرة لديه، فهو لا يستطيع فرض تسويه بموجب الفصل السادس وكان متردداً في اللجوء إلى تنفيذ القرار بموجب الفصل السابع. وكانت وجهة نظر الأمين العام آنذاك (تراكفلي٩ هي انه بموجب الشروط العامة للمادة (٢٤) من الميثاق وفي ظل ظروف استثنائية فان عملية تنفيذ القرار بالقوة كانت مبررة، ولكن

[1] انظر الفصل الأول والثاني من الأحكام العامة في الجزء الأول من قرار الجمعية العامة رقم (١٨١-د) بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٧ في: محمود عواد، القدس وقرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٥، ص ص ٧-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه العملية لا يمكن أن تقوم بدون موافقة واستعداد القوى العسكرية الكبرى في مجلس الأمن أي الأعضاء الدائمين الخمسة وبالتالي ضرورة التنسيق فيما بينهم إن رغبوا في تنفيذ قرار الجمعية العامة السابقة. لكن الأعضاء لم يكونوا على استعداد لتنفيذ ذلك كل لمصالحة الخاصة. فبريطانيا كدولة منتدبة لم تكن على استعداد لاستخدام قواتها العسكرية لتطبيق أية تسوية تكون غير مقبولة لكلا الطرفين مما قد يعيق أو يمنع تصدير البترول من الأقطار العربية أو قد يحذف أصوات الناخبين اليهود في سنة الانتخابات البريطانية آنذاك، بينما القوى الغربية الأخرى لم تحبذ رؤية القوات السوفيتية تتحرك إلى الشرق الأوسط تحت راية الأمم المتحدة[1]. ويضيف كاتب يهودي (ايراشاركانسكي) انه يظهر الطابع الدولي لمدينة القدس في (أن أهمية المدينة في قرارات الأمم المتحدة تظهر محك اختيار، غير ناجح حتى الآن، لمدى أهلية المنظمات الدولية في معالجة مشكلات النزاع الدولي) وهكذا تصاب الأمم المتحدة بمصداقيتها في حل المنازعات الدولية من قبل من هي ساعدت على قيامهم وأعطتهم وثيقة وجودهم (قرار التقسيم)، وقد ذكر ذلك كاتب يهودي آخر عند مناقشته لقرار التقسيم بان الأمم المتحدة "قد سددت ضربة قاسية لهيبة المنظمة وأجهزتها المختلفة لمعالجتها التافهة والمتسرعة للقضية الفلسطينية واصدرا قرار بالتقسيم".

على الرغم من الآثار السلبية التي لحقت بالأمم المتحدة من جراء قرار التدويل وخاصة تقاعسها في توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار كما ذكرنا سابقاً ، ألاّ أن للقرار اثر هام على مركز القدس استطاعت من خلاله الأمم المتحدة أن تحتفظ بهذا المركز إلى اليوم وهو عدم اعتراف دول العالم بالقدس عاصمة (لإسرائيل) سواء بعد احتلالها جزءاً من المدينة أو بعد احتلالها للمدينة بكاملها ومن ثم ضمها إليها.

فقد جاء تصرف أغلب دول العالم منسجماً مع قرار الجمعية العامة القاضي بالتدويل وعدم الاعتراف بالأمر الواقع. وقد اتضح هذا الاتجاه العالمي بالمقررات التي صدرت عن أجهزتها المختلفة وبأغلبية كبيرة جداً، والتي شجبت إجراءات إسرائيل في مدينة القدس

[1] محمد المجدوب، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحاولاتها المتكررة لتغيير معالمها وضمها للسيادة الإسرائيلية (كما جاء في القانون الأساسي لعـــام ١٩٨٠).

وعلى الرغم من أن اغلب دول العالم قد أخذت تتعامل مع العاصمة الجديدة (القدس) إلا أنها فسرت هذا التعامل على انه لا يعني التحول عن التزاماتها بقرارات الأمم المتحدة بهـــذا الشأن أو ابتعاداً عن التدويل الذي اصبح بالنسبة لهذه الدول يشكل الوضع القانوني للمدينة كما أقرته المنظمة الدولية[١].

وهكذا لم تعترف أغلب دول العالم بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، ويظهر ذلـــك مـــن خلال التمثيل الرسمي للبعثات الدبلوماسية في إسرائيل في سنة ١٩٩٢ حيث يظهر انه لم تنقل أي دولة سفارتها إلى القدس إلا النذر البسيط والذي لا يشكل تأثير دولي، لكن يبدو أن الوضع لن يستقر طويلاً، فقد ظهرت نية الولايات المتحدة نحو نقل سفارتها إلى القدس فـــي بـــرامج انتخابات الرئاسة الأمريكية وبدأ المرشحون يتسابقون لكسب أصـــوات المواطنـــون اليهـــود الأمريكان عبر التلويح بنقل السفارة إلى القدس، وبالفعل فقد أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وخصص مبلغاً" من المال لشراء قطعة أرض لبنـــاء مقر السفارة في القدس[٢]. والذي يعني اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس كعاصـــمة لدولة إسرائيل والذي سوف يدفع باقي الدول التي تدور في فلكها والتي تتعـــرض للـــضغوط الأمريكية لنقل سفارتها للقدس مما يعني انتهاك للوضع القانوني للمدينة[٣].

---

١ خليل الحديثي، قضية القدس البداية والجذور، مجلة شؤون عربية، عدد ٥٢، تونس، ١٩٨٧، ص ٦٩.

٢ على النقيض مما صرحت به مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية عقب تبني مجلس الأمن القرار الخاص بإدانة إسرائيل بعد مجزرة الخليل في ١٩٩٤/٣/١٨، عندما امتنعت عن التصويت على فقرتين في القرار تتعلقان بالمناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وعللت امتناعها بأن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هي موضوعات لمفاوضات جارية بين الفلسطينيين وإسرائيل والأفضل ترك الموضوع للمفاوضات الثنائية بينهما.

انظر أسامة حلبي، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية، مجلة دراسات فلسطينية، ع٣١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١١٦.

٣ انظر نص مشروع القانون الخاص بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس في: نشرة القدس، صادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس، ع ٩٥/١١، عمان، ١٩٩٥/١١/١٩، ص ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ذلك فقد كان لقرار التدويل أعظم الأثر على سير قضية القدس في الأمم المتحدة وذلك من خلال إفرادها كقضية مستقلة عن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي[1].

مما أعطى للقضية زخماً خاصاً أمام الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لتغيير الطابع الإنساني والحضاري والعمراني ..... لمدينة القدس الشريف.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] انظر : سالم الكسواني، وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، دراسات خاصة، المجلد السادس، بيروت، ١٩٩٠، ص ٩٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
قضية القدس في الأمم المتحدة

لم تحظ مدينة قامت على وجه هذه البسيطة بمثل ما حظيت به مدينة القدس من اهتمام المجتمع الدولي بها، ولم يكن هذا الاهتمام منصبا على ثروات اقتصادية تتمتع بها المدينة أو لاعتبارات التوازن الدولي في المنطقة بقدر ما كان الاهتمام منصبا على شخصيتها الدينية ولعل من نافلة القول التنويه بأن كل ما يتعلق بالمدينة وقضيتها التي اتخذت أبعادا دولية متشعبة لم تكن سوى وليدة النزاع التاريخي بين اتباع الديانات الثلاث الكبرى اليهودية، المسيحية والإسلامية حول المدينة المقدسة، سواء بالوجود الحقيقي والفعلي للصلة الدينية والتاريخية بالمدينة، أو باتخاذها ذريعة من اجل غايات ومقاصد سياسية، وما الغزوات الصليبية والهجرات اليهودية المتكررة إلا من اجل القدس وبسببها أو تحت ذريعتها.

جميع الحقوق محفوظة

ومن ثم فقد كان للأمم المتحدة الدور الأكبر من هذا الاهتمام، بحيث لم تحظ قضية من اهتمام الأمم المتحدة بمثل ما حظيت به هذه المدينة. ويستدل على ذلك من عدد القرارات والتوصيات التي أصدرتها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة تجاه القضية خاصة أو ما يتعلق بها عامة ونعني القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.

فقد بلغت هذه القرارات بخصوص مدينة القدس حوالي المائة وواحد وخمسون قرارا صادرا عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس الوصاية ومنظمة اليونسكو.

وهكذا سوف نعكف في هذا الفصل على دراسة التطورات المختلفة التي رافقت قضية القدس في الأمم المتحدة حيال قضية شغلت الأسرة الدولية عقودا من الزمن حتى أصبحت قضية العمر بالنسبة لهذه المنظمة الدولية.

المبحث الأول : محاولات إيجاد نظام دولي خاص بمدنية القدس

لقد خضعت القدس إلى السيادة العثمانية لمدة أربعمائة عام منذ ١٥١٧ إلى أن وقعت تحت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧. وخلال هذه الفترة تمتعت المدينة بمركز خاص ومتميز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن باقي الولايات والأقضية التابعة للدولة العثمانية، ففي خلال التنظيم الإداري في الدول العثمانية سند ١٨٨٧ و ١٨٨٨ قرر الباب العالي أن ترتبط القدس إدارياً وبشكل مباشر بعاصمة الدول العثمانية (اسطنبول) بمعنى أنها ستكون خاضعة إدارياً لسلطات الباب العالي وليس لحاكم المقاطعة أو القضاء.

وتجدر الإشارة إلى اهتمام الدولة العثمانية بوضع القدس ضمن وحدة مستقلة بهذا الشكل يعزى إلى الاهتمام الدولي بهذه المدينة والذي انعكس من خلال الامتيازات الأجنبية كما لاحظنا سابقاً.

فطوال تلك الفترة الطويلة التي خضعت بها القدس أو الأماكن المقدسة بالأحرى إلى السلطنة كان المركز القانوني للمدينة أو لهذه الأماكن قد تحدد بموجب الامتيازات الأجنبية، والتي أعطت لكل حامل امتياز الحق في إدارة وممارسة السيادة على الأماكن المقدسة المعطاة له[١].

جميع الحقوق محفوظة

لم تكن هذه المحاولة الوحيدة لوضع القدس بصورة منفصلة عن الارتباط الإداري أو القضائي بباقي الأقاليم بل تبع الإجراء العثماني السابق محاولات عديدة لوضع هذه المدينة تحت نظام دولي خاص لاعتبارات تتعلق بخصوصية هذه المدينة.

فقد اتفقت دول التحالف في الحرب العالمية الأولى (إنجلترا وفرنسا وروسيا القيصرية) على وضع فلسطين بأكملها ومن ضمنها القدس تحت ظل نظام دولي خاص بحيث لا تخضع لسيادة دولة واحدة مهما كانت نتيجة الحرب في النهاية. وقد أسفر هذا الاتفاق عن عقد اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة في أيار من عام ١٩١٦ ، حيث قضت الاتفاقية بوضعها تحت إشراف دولي بغية تامين المصالح الدينية للدول الحليفة، وذلك بعد التشاور مع الأطراف الحليفة وشريف مكة) [٢].

وخلال فترة الحرب وفي ظل الاحتلال البريطاني لعموم فلسطين (١٩١٧) طالبت الفاتيكان بتدويل الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم. فعلى الرغم من إدراك الفاتيكان لتفشي الخطر الصهيوني وإدراكه لمخططاته التوسعية والعنصرية منذ (١٨٩٧) (أي بعد أشهر من

---

١ الأمر الذي دفع الدول العثمانية بتقديم مذكرة للسفارات الأجنبية في القسطنطينية في ٩/أيلول/١٩١٤ تطالبها بإلغاء هذه الامتيازات لأنها تعيق علاقاتها مع الدول الأجنبية. انظر خليل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم – دراسة قانونية سياسية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١، ص ٩٦.

٢ موسوعة السياسة، ج٣، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، إعداد عبد الرحمن الكيالي، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل) إلا أنه لم يبد أي تعليق رسمي على هذا الخطـــر إلا في عام ١٩١٧ عندما دخل الجنرال اللنبي القدس وبدأت احتمالات بناء الوطن القومي اليهودي تتزايد والتي عكسها وعد بلفور ، وقد حذر البابا بنيدسكيت الخامس عشر بأن الأماكن المقدسة معرضة لخطر وقوعها بين أيدي اليهود المدعومين من قبل دولة أنجلوساكسونية بروتستانتية، ترغب في بناء دولة يهودية في فلسطين. وقد عبرت الكنيسة عن قلقها بان حكم الصهيونية في القدس قد يعيق تقدم المجتمع المسيحي المحلي).

وفي حزيران ١٩٢١ أعلن البابا مرة أخرى (يجب أن نشجب جميع الجهود القائمة من قبل العديد من الأطراف لتغيير الطابع الديني للاماكن المقدسة، وتحويلها إلى أماكن ترفيه)[١].

وعقب نهاية الحرب ارتفعت الأصوات منادية ليس بتدويل القدس فحسب بـــل بتـــدويل جميع المناطق والولايات التابعة للدول المهزومة في الحرب (تركيا وألمانيا) ومـــن هـــؤلاء الرئيس الأمريكي (وذرويلسن) صاحب النقاط الأربعة عشر[٢].

وعملاً بهذه النقاط وخاصة تلك التي تتعلق بمنح أهالي الأقاليم المنسلخة عـــن تركيـــا وألمانيا الحق في تحديد مصيرها عملاً بمبدأ حق تقرير المصير، قام مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس سند ١٩١٩ بتشكيل لجنة للتقصي والوقوف على رغبات الأهالي بالنـــسبة لـــشكل الحكومة المقبلة في فلسطين ودعيت بلجنة كنج–كرين وتشكلت مـــن عـــضوية اثنـــين مـــن الأمريكان، واستطاعت أن تدرك نوايا الصهيونية التوسعية وأوصت بالنسبة للقدس (علـــى أن تقوم برعاية الأماكن المقدسة لجنة دولية للأديان المشتركة تحت بصر وموافقة السلطة المنتدبة وعصبة الأمم، وان يكون لليهود بطبيعة الحال ممثلين في هذه اللجنـــة) [٣]. أي إنهـــا أقـــرت بوضع القدس تحت نظام دولي خاص منفصل عن الإدارة المشتركة لعموم فلسطين.

وقد رأت اللجنة كذلك مدى الإجحاف الذي يلحق بأكثرية الأهالي وهم من العرب جراء تطبيق السياسة الصهيونية في فلسطين، حيث رأت (أن أهالي فلسطين غير اليهود هم تقريبـــاً

---

١ Stevens. Richard P. : The Vatican, the Catholic Church and Jerusalem, the Journal of Palestine .Studies, year 1981, pp 102-103

٢ فؤاد شباط، مصدر سابق، ص ١٥١.

٣ عز الدين فوده، مصدر سابق، ص ٢٤–٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعة أعشار عدد السكان–وهم جميعاً ضد برنامج الصهيونية في فلسطين– وان تطبيق هـذا البرنامج هو إساءة لمبدأ حق تقرير المصير وانتهاك لحقوق الأهالي..) [١].

ولم تتوقف المشاريع بالنسبة للقدس ووضعها في إطار مستقل عن كامل فلسطين مـن جهة، و المشاريع الخاصة بفلسطين وتقسيمها من جهة أخرى.

فعلى أثر ثورة البراق في عام ١٩٢٩ رأت بريطانيا بتقسيم فلسطين علـى كانتونـات بعضها عربي وبعضها الآخر يهودي ومنح كل منهما قدراً من الحكم الذاتي ضمن الانتـداب البريطاني، إلا إن مقاومة الشعب الفلسطيني كانت شديدة وأحبطت أغراض هذه الرؤية[٢].

لكن فكرة التدويل الصحيحة لمدينة القدس ككيان منفصل كما عكسته توصية الجمعيـة العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١–د) جاءت به أول مرة اللجنة الملكية البريطانية سـنة ١٩٣٨ برئاسة اللورد بيل وهو المشروع الذي عرف باسمه. حيث اعتبرت اللجنة إن التقسيم هو الحل الوحيد الذي يؤدى في النهاية إلى إقامة دعائم السلم، وقد وضعت خريطة يتم بموجبهـا ضـم الجليل وسهل يزرعيل ومرج ابن عامر والسهل الساحلي حتى اسدود جنوباً دولـة يهوديـة، وجعل القسم الأعظم من فلسطين الواقع إلى الجنوب والشرق من هذا الخط منطقة عربية تتحد مع شرق الأردن، على أن تبقى مدينة القدس وبيت لحم، مع الممر المؤدي إلى البحر في يافا والناصرة تحت الانتداب البريطاني[٣].

إلا أن الثورة الفلسطينية لعام ١٩٣٦–١٩٣٩ قد أفشلت المشروع رغم قبول الـصهاينة له بتحفظ وتخلت عنه بريطانيا عام ١٩٣٨/١١/١٩ عندما قدمت لجنة الخبراء المعروفة بلجنة (وودهيد) تقريرها باستبعاد فكرة التقسيم لتعذر تطبيقها في الوقت الحاضر[٤].

---

١ Hazem Nusebeh. Zaki:Palestine and the united Nation, Mackays Chatham LTD., UK, 1981, .p.21

٢ خليل الحديثي، القدس البداية والجذور ، ص ٥٥–٥٦، إلا أن من الواجب ذكره أن ثورة البراق لها أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ المدنية في العصر الحديث، فهي أول ثورة يهب فيها شعب فلسطين للدفاع عن مدينته بل بالأحرى لجزء صغير منها وهو ملكية حائط البراق أو ما يسميه اليهود حائط المبكى (Wailing wall).

٣ تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة ١٩٣٧، تقرير اللجنة الملكية المعروف بتقرير لجنة بيل، القدس، الكتاب الأبيض، رقم ٥٤٧٩، ص ٤٩٦–٥١٣.

٤ خليل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة، مصدر سابق، ص ٥٥. وقد خلصت اللجنة الملكية السابقة (وودهيد) إلى انه (بعد دراسة الأحداث التي جرت في فلسطين منذ الحرب، فانه لا مجال للشك أن أسباب هذه الحرب هي : رغبة العرب بتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظة الجديرة بالذكر إن هذا المشروع (مشروع بيل) يظهر رغبة بريطانيا بشكل دائم نحو الإبقاء على القدس والمناطق الدينية الأخرى تحت سيطرتها، ولم يكن ذلك لتذرعها بأنه لا يمكن الوصول إلى حل يرضي العرب واليهود فيل بل كان لرغبتها ومصلحتها الشخصية في حفظ التقاليد المسيحية التي تهمها بالإضافة لاعتبارات اقتصادية وعسكرية تخص الممر الذي يربط القدس بالساحل.

ومن المشاريع الأخرى التي اقترحت لحل المشكلة الفلسطينية وقضية القدس خاصة، وهو اقتراح رئيس وزراء العراق "نوري السعيد" حيث أوضح فكرته بهذا الخصوص برسالة وجهها إلى وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط في نهاية سند ١٩٤٢ المستر كيسي (وهي المذكرة التي عرفت بالكتاب الأزرق) والتي اقترح فيها قيام دولة سوريا الكبرى ضمن مشروع الهلال الخصيب حيث اقترح على الوزير إن الحل المنصف والوحيد لقضية فلسطين هو أن تصرح الأمم المتحدة الآن بما يلي:

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- أن يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة (وهي وحدة الهلال الخصيب).

٢- يمنح اليهود في فلسطين إدارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها مع منحهم الحق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة، على أن تكون هذه المؤسسات الصحية والشرطة تابعة لإشراف الدولة السورية بوجه عام.

٣- أما بالنسبة للقدس فقد رأى أن تكون القدس مدينة يباح دخولها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة أو العبادة وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الأديان السائدة لضمان ذلك[١].

وقد كان مشروعاً طموحاً لو طبق، فمهما كان عدد اليهود في كيانهم الخاص داخل وحدة الهلال الخصيب سوف يبقون أقلية ضمن هذه الوحدة، تقريباً مثلما هو وضع الموارنة في لبنان في داخل دولة عربية كبرى تشمل سورية وشرقي الأردن.

الاستقلال الوطني، وخوفهم من تطبيق بريطانيا لإنشاء وطن قومي في فلسطين..) وأشارت اللجنة أن هذه الأسباب هي نفسها وراء قيام الثورات الأخرى في فلسطين. Nusebeha Hazem :op.cit, p.22

١ نوري السعيد، استقلال العرب ووحدتهم، مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط لها جميع نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل أن تنقل بريطانيا القضية إلى الأمم المتحدة، شكلت مع أمريكا لجنة تحقيق مشتركة سنة (١٩٤٦) [١] وتوصلت إلى حقيقة بأن (فلسطين ينبغي أن لا تكون دولة يهودية، أو دولة عربية) واستناداً لتوصية اللجنة المشتركة تقدمت كل من أمريكا وإنجلترا بمشروع، يهدف إلى الاستقلال الإقليمي، إلى مؤتمر لندن في تشرين ثاني ١٩٤٦ (وهو مشروع الذي عرف بمشروع موريسون) حيث يقسم هذا المشروع القسم الأكبر من فلسطين إلى ولاية عربية وأخرى يهودية، تشمل الولاية الأخيرة جميع المنطقة التي يستوطنها اليهود الآن تقريباً مع منطقة كبيرة بين المستعمرات وحواليها.. وتبقى القدس وبيت لحم مع النقب تحت الإشراف المباشر لممثل الحكومة البريطانية التي تضطلع بالوصاية على فلسطين بمقتضى اتفاق وصاية يعقد مع الأمم المتحدة[٢].

وقد ترك هذا المشروع الباب مفتوحاً أمام قيام دولتين عربية ويهودية في الولايات التي حددها هذا المشروع إلا أن الغرض الأساسي منه على الأكثر هو إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي مؤتمر لندن (٧/شباط/١٩٤٧) تقدم الوفد البريطاني باقتراح جديد (مشروع بيفن) مآله أن تضطلع الحكومة البريطانية بالوصاية على فلسطين مدة خمس سنوات تمهيداً لاستقلالها مع إعطاء قسم كبير من الاستقلال الذاتي المحلي لليهود والعرب، وفي حالة الوصول إلى اتفاق بين العرب واليهود يستشار مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالخطة الواجب اتباعها في المستقبل مع السماح خلال هذه الفترة بالهجرة اليهودية[٤].

ونتيجة لرفض العرب واليهود هذه الخطة رأت الدولة المنتدبة بأنها قد عدمت الوسيلة للوصول إلى حل لمشكلة فلسطين فتقرر رفع قضية فلسطين (القدس) إلى الأمم المتحدة.

---

١ حيث أوصت هذه اللجنة بان تظل إدارة فلسطين قائمة تحت الانتداب، إلى أن يتسنى عقد اتفاق لنظام الوصاية.. وان يحمى هذا النظام بضمانات وتعهدات دولية، ويصون.. مصالح الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية في الأرض المقدسة. اثر التقرير الذي رفعته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين إلى الجمعية العمومية، جنيف، سويسرا في ٣١ سنة ١٩٤٧، مطبعة حكومة فلسطين القدس، ١٩٤٧، ص ٧٠.

٢ جميل الشقيري، كتاب الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلواميركية المشتركة حول قضية فلسطين مع تواصي اللجنة، ط١، في ١/حزيران/١٩٤٦، مطبعة النجاح التجارية، يافا، ص ص ٢٤-٣٢.

٣ تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، ص ٧٠.

٤ تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، ص ٧٠-٧١ وكان لليهود مشاريع خاصة بهم بالنسبة لحل مسألة مستقبل الحكم في فلسطين القدس، فقد اقترحوا في ١٩٣٨ بان توضع القدس تحت انتداب بريطانيا واقترحوا في ١٩٤٦ تدويل المدينة في مؤتمر لندن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد هذا السرد للمشاريع والمقترحات والأفكار التي تقدمت بها أطراف معنية أو غير معنية لتحديد مصير القدس يمكننا أن نجمل هذا المطلب بالتالي:

أ- يظهر تاريخ المدينة بشكل خاص اهتمام المجتمع الدولي بها ورغبتها في إيجاد نظام دولي خاص بها.

ب-تظهر هذه المشاريع وخاصة في بدايات هذا القرن الرغبة الأوروبية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين حيث لم تخلى هذه المشاريع من ذكر ضرورة الموافقة على استمرار الهجرة اليهودية، وهو الهدف الأساسي في اغلب هذه المشاريع وليس استناداً لإيجاد حل لقضية القدس، على الأقل.

ج- يبدو انه في فترة الاحتلال ثم الانتداب البريطاني على فلسطين لم تكن الظروف مواتية من اجل إنشاء نظام دولي خاص في القدس إلا أن بريطانيا لم يمنعها مقاومة العرب، لذلك حاولت قدر الإمكان تغير هذه الظروف من خلال فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية، ودفعهم للاستقرار بجانب منطقة القدس (الغربية) [1]، وبتهيئة القوات اليهودية الإرهابية بالسلاح لتغيير الواقع من اجل تحقيق نوع من التوازن بين العرب واليهود في المدينة حتى يتم إيصال قضية فلسطين إلى مرحلة لا يكون لهذه القضية إلا التقسيم أو التدويل.

د- والملاحظة الأكثر أهمية وهي أن النية في تدويل أو إنشاء نظام دولي خاص المدنية في ظل توصية الأمم المتحدة لم يكن من نسج الخيال أو جاء من فراغ وإنما جاء مبرمجاً منذ الحملات الصليبية وتعزز بشكل واقعي من خلال الامتيازات الأجنبية. فتدويل القدس هو الآخر -فكرة ومشروع- سبق أن طرح على بساط البحث قبل أن تتولى الأمم المتحدة اتخاذ القرار حيز التنفيذ.

المبحث الثاني : عرض قضية القدس على الجمعية العامة للأمم المتحدة

يبدو أن من الملائم وقبل دراسة الآثار القانونية للتوصية الصادرة عن الجمعية العامة الخاصة بتقسيم فلسطين وتدويل القدس أو مدى أهلية الجمعية العامة وفقاً للميثاق أو القانون الدولي باستصدار قرار التقسيم، كما اصبح يعرف، وجب علينا أن نلم بالخلفية السياسية التي رافقت صدور القرار والإجراءات التي اتبعتها الأمم المتحدة إلى حين صدور القرار، ومن ثم نطلع على كيفية إدارة الأمم المتحدة لهذه القضية طوال السنوات الماضية إلى الآن.

---

[1] نظام العباسي ، القدس في التاريخ، مجلة صامد الاقتصادي السنة ٢١٣، عدد ٨٥ أيلول ١٩٩١، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩١، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت فلسطين هي الإقليم المنتدب الوحيد الذي لم يمنح استقلالاً استناداً لما نص عيه عهد عصبة الأمم ، في حين استقلت جميع الدول الأخرى والتي وضعت تحت الانتداب من درجة(أ).

وعوضاً عن أن تبادر الدولة المنتدبة على فلسطين بإعلانها دولة مستقلة، قامت بنقلها إلى الأمم المتحدة، بعد أن أوصلت القضية إلى مرحلة لا يمكن معها أن تشرع بإنشائها كدولة مستقلة، نتيجة ما التزمت به لليهود بموجب وعد بلفور (١٩١٧) القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين والذي فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه والى ما لا نهاية.

وإزاء هذه الهجرة التي انهالت كالسيل على فلسطين تصدى لها عرب فلسطين بكل قوة حتى أصبحت الفوضى والإرهاب جزءاً من بيئة فلسطين اليومية، واستمرت على ذلك طوال فترة الانتخاب البريطاني على فلسطين. وقد اشتد الصدام خاصة بعد قيام الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٨) الأمر الذي أزعج السلطات المنتدبة وخاصة مع اقتراب نذر الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

ولذلك وجدت الدولة المنتدبة أنه لابد من إيقاف الهجرة اليهودية وتوقف عمل بناء مؤسسات الوطن القومي لليهود وتكسب ود العرب من خلال تصريحها بقيام دولة فلسطين خلال اقرب فترة ممكنة، وانعكست هذه السياسة البريطانية في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩، ومما جاء فيه ".. ولذا فان حكومة جلالته تعلن الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام انه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية، أما سياسة الحكومة المقبلة ".. ترمي إلى.. أن تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة... ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة"[١].

وكان من الطبيعي أن تكون هذه السياسة التي تنوي الحكومة البريطانية تنفيذها نكسة كبيرة لخطط اليهود ولبرامج الصهيونية في فلسطين مما استدعى تبني استراتيجية جديدة تجاه الدولة المنتدبة[٢] وبالفعل فقد اتخذت هذه الاستراتيجية في جزء منها طابع العنف ضد الدولة

---

١ الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطوراتها (١٩١٧-١٩٨٨)، ج١ (١٩١٧-١٩٤٧)، وثيقة رقم ٩٣٨، ب (٩٠) نيويورك، ١٩٩٠، ص ٧٢.

٢ حيث نسف الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ سياسة وايزمن المستندة إلى (التدرج) والرامية إلى تحقيق الهدف الصهيوني بالتعاون الدبلوماسي مع بريطانيا، وذلك حين حدد الهجرة ووعد بوقفها بعد خمس سنوات.
انظر : احمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات التاريخية، المجلد الثاني، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٠٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتدبة حيث وقعت الأخيرة ضحية للعمليات الصهيونية الإرهابية والتي طالت موظفيها وأفراد جيشها كرد على سياسة الكتاب الأبيض.

وهكذا وقعت بريطانيا ضحية لمن تعاملت معهم بكل ود، فقد أشارت اللجنة العربية العليا في مؤتمر لندن إلى ذلك (أن الإنجليز هم الذين خلقوا المشكلة لتحقيق مشروعهم الاستعماري، وانهم وحدهم الذين يتحملون مسؤوليته).. وهكذا لم تستطع بريطانيا أن تحتفظ بصداقة من تعاملت معهم ونالت منهم جميعاً- رجالاتها وضحاياها- ما استحقته من التكذيب والاستنكار والطعن[١].

وإزاء حالة العنف المنتشرة في فلسطين وتصعيد الجماعات الصهيونية الإرهابية هجماتها وأعمالها التخريبية ضد العرب والحكومة البريطانية، طلبت بريطانيا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في تعيين لجنة خاصة لوضع توصيات .. بشأن الحكومة المقبلة لفلسطين، "خاصة أن الدورة العادية للجمعية لا تزال لديها عدة أشهر لانعقادها[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: **بدايات القضية في الأمم المتحدة :**

بداية قضية القدس في الأمم المتحدة يبدأ مع الكتاب الذي وجهه وفد المملكة المتحدة إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في ٢/نيسان/١٩٤٧، يرجوه فيه درج مشكلة فلسطين في جدول أعمال الدورة التالية للجمعية ويطلب عقد دورة استثنائية من اجل -تأليف لجنة خاصة وإصدار التعليمات لها لتمهد السبل أمام الجمعية العامة عند بحث المشكلة في دورتها العادية التالية. وقد علل وزير خارجية بريطانيا آنذاك هذا التصرف من جانب حكومته (أن حكومة جلالته لا تملك سلطة منح البلاد لليهود أو للعرب أو تقسيمها ولهذا وصلت إلى نتيجة وهي أن الحل الوحيد بالنسبة إلينا هو نقل الموضوع إلى الأمم المتحدة) [٣].

وعملاً بالمادة (٤) من النظام الداخلي المؤقت للهيئة العمومية ابلغ الأمين العام الدول الأعضاء بعقد دورة خاصة للجمعية في ٢٨/نيسان/١٩٤٧ لمناقشة البند الذي تقدمت به بريطانيا والذي وافقت عليه أغلبية الأعضاء. وخلال هذه الفترة أبلغت الدول العربية (مصر

---

١ أحمد طربين، المصدر نفسه، ص ١٠٧٩

٢ الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ..، مصدر سابق، ط٢، (٤٧-١٩٧٧)، ١٩٩٥، ذ (٩٠)، ص ١٣٢-١٣٣.

٣ صبحي عمر، فصول من مذكرات ابا ابيان. وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق، ترجمة صوت البلاد، ط١، مؤسسة البيان للنشر، يناير ١٩٨٦، ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعراق وسوريا ولبنان والسعودية) الأعضاء في الأمم المتحدة الأمين العام برغبتهم بان تدرج البند الإضافي وهو (إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها) [١] ذلك لان الغاية من إنهاء الانتداب على فلسطين هي إعلان الدولة المنتدبة استقلالها أو أن تعقد اتفاقية وصاية تخضع بموجبها فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، وهو ما لم تفعله بريطانيا أو بالأحرى لم تكن ترغب في إعلانها دولة مستقلة[٢].

"دافعت البلدان العربية بقوة عن طلبها قائلة أنه: حيث أن عصبة الأمم قد اعترفت بالاستقلال المؤقت للدول الموضوعة تحت الانتداب من الفئة(أ) فلا يمكن للأمم المتحدة تجنب مسألة استقلال فلسطين"... وردت على الادعاءات البريطانية القائلة بعدم إمكانية منح البلاد

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة العامة، المجموعة العامة، الوثائق من A/٢٨٧ إلى A/٢٩١ نيويورك، ١٩٤٧.

٢ للتعرف على كيفية إدراج البند الذي تقدمت به بريطانيا لجدول أعمال الدورة الاستثنائية ورفض إدراج البند الذي تقدمت به الوفود العربية والملابسات التي رافقت هذا الرفض انظر بالتفصيل : شاكر الدبس، القضية الفلسطينية والأمم المتحدة، الجمهورية السورية، وزارة الخارجية، مطبعة الجمهورية السورية، أيلول ١٩٤٧، ص ٥٨-٦٢..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلال في كلمة صرح بها وفد لبنان بأنه " من المؤكد أن الأمم المتحدة فوق أية حكومة أو دولة ولذا فإنها لا تستطيع الاستجابة لرغبات حكومة واحدة أو حكومتين أو حتى مجموعة من الحكومات فقط. ومن المؤكد أنها يمكنها...بفعل ما تتسم به من تجرد،.. أن تناقشها (قضية فلسطين)، بما في ذلك إمكانية الاستقلال"[١].

لكن أعضاء اللجنة العامة للجمعية كان لهم رأي آخر مما أحبط سعي الدول العربية لإدراج البند السابق في جدول أعمال الجمعية العامة لعدم حصوله على الأغلبية المطلوبة حيث سحق بأغلبية ثمانية أصوات ضد صوت واحد، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت[٢]. وإدراج البند البريطاني على جدول أعمال الدورة الاستثنائية وهو البند الوحيد في جدول الأعمال.

ثانياً: عرض أطراف النزاع للقضية في الجمعية العامة:

وبعد أن قامت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بسلسلة من الإجراءات التحضيرية، مثل انتخاب رئيس الدورة والفصل في القضاء المتعلقة بطلبات الاستماع إلى أطراف النزاع وخاصة ما واجهته الجمعية من تعقيدات بهذا الخصوص لعدم وجود نص يتعلق بمثول المنظمات غير الحكومية أمام الجمعية العامة ولعدم وجود سوابق والبت كذلك في مهام وعضوية وكيفية إنشاء لجنة الأمم المعنية بفلسطين وغيرها من القضايا، عقدت الجمعية العامة في ٢٨/نيسان أولى جلساتها لغرض تشكيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين وغيرها من القضايا ، عقدت الجمعية العامة في ٢٨ نيسان أولى جلساتها لغرض تشكيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين بناء على توصية الدولة المنتدبة، واستمعت الجمعية إلى وجهتي نظر أطراف النزاع. حيث تولت الوكالة اليهودية وهو الاسم الثاني للمنظمة الصهيونية العالمية بعرض القضية اليهودية على الأمم المتحدة باعتبارها هيئة عامة، والذي اعترفت به الدولة المنتدبة بهذه الصفة (م/٤)[٣]، حيث رأت أن القضية اليهودية تهدف إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، والسماح بهجرة يهودية إليها قبل نشأة هذه الدولة وبعدها، واستندت الوكالة على الحق التاريخي والتوراتي لليهود في فلسطين اللذين أكدا في تصريح بلفور وفي صك الانتداب والتي التزمت الدولة المنتدبة فيهما بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، والذي سوف يؤدي في

---

١ شاكر الدبس، مصدر سابق، المجلد الثاني، الجلسة ٢٩، ص ٣٢.

٢ التقرير الذي رفعته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ١.

٣ انظر صك الانتداب على فلسطين (المادة-٤) في الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية.. مصدر سابق، ج١، ١٩٥٩، ذ(٩٠)، ص ١١٧-١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهاية إلى إقامة (كومنولث) يؤلف اليهود فيها الأكثرية، وقد ربطت الوكالة بين مستقبل الحكم في فلسطين وبين حل مشكلة اليهود في العالم.

وقام بعرض القضية من الجانب العربي الهيئة العربية العليا، وهي في الإجمال ترمي إلى إنشاء فلسطين مستقلة غربي نهر الأردن كدولة عربية في الحال، وشددت على أن سكان فلسطين يمثلون الآن أكثرية عربية كبيرة تتجاوز"١,٢٠٠,٠٠٠" نسمة بينما لا يتجاوز اليهود في فلسطين أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ ألف نسمة وأن من حق هذه الأغلبية (الطبيعي) أن تظل المسيطرة على البلاد دون منازع، أما بالنسبة للهجرة اليهودية فقد عبرت الهيئة العربية العليا عن عطف العرب على مشكلة اللاجئين في العالم إلا أن مسؤولية تحمل هذه المشكلة هي مسؤولية دولية، ولا تقع بأكملها على شعب فلسطين وأضاف أن العرب استقبلوا نصيبهم أكثر من اللازم مساعدة منهم لحل هذه المشكلة الدولية، وأشار إلى أن أهداف صك الانتداب وعهد العصبة تقوم على مساعدة الأهالي في تنمية مؤسسات الحكم الذاتي ومساعدتهم للوصول إلى الاستقلال وليس بناء دولة يهودية[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع الرسائل الجامعية

ثالثاً: لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP):

قامت الجمعية العامة في ١٥/أيار/١٩٤٧ بموجب توصياتها رقم (١٠٦دا-١) بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين United Nations Special Committee On Palestine (انسكوب) المتكونة من أحد عشر عضواً "استراليا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا، والهند، وإيران، وهولندا، و البيرو ، و السويد ، وأورغواي و يوغسلافيا".وقد منحت اللجنة صلاحيات واسعة من اجل القيام بعملها بسهولة، وللتأكد من الحقائق وتسجيلها، و الاستماع للشهادات الشفوية والخطية من السلطة المنتدبة ومن ممثلين سكان فلسطين ومن الحكومات ومن المنظمات، وقد أعطى القرار للجنة ضرورة الانتباه إلى المصالح الدينية في فلسطين، وضرورة أعداد ما تراه ملائما من مقترحات لحل مشكلة فلسطين، على أن لا

---

١ استمعت اللجنة إلى الوكالة اليهودية لفلسطين في جلساتها الخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين واستمعت إلى الهيئة العربية في جلستيها الثانية والخمسين والخامسة والخمسين.
انظر كل من : التقرير الذي رفعته اللجنة..، مصدر سابق، ص ١٠٨٠.
وانظر كذلك : الأمم المتحدة، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، نيويورك، ST/SG/SER F/4ص ١٢-١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتجاوز إعدادها للتقرير الأول من أيلول المقبل حتى يتسنى للجمعية العمومية في دورتها العادية النظر في القضية وتقسيم الاقتراحات المناسبة. (الفقرات من ٢-٧) [١].

وقد اقترحت الجمعية العامة عند تشكيلها للجنة بأنها سوف تتكون من أعضاء محايدين لا علاقة لهم بقضية فلسطين، ولذا استبعدت عضوية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحجة أن تقريرها قد يفضي إلى وضع تقرير متحيز[٢]. إلا أن اللجنة كانت تمثل تحيزا آخر ضد عرب فلسطين، إذ أن عدد من أعضائها كانوا معروفين بميولهم أو خضوعهم للضغط الأمريكي وأحدهم (د. غراسيا غرانادوي) مندوب غواتيمالا، والآخر هو (انريك فايريفات) مندوب الأورغواي. وبلادهم تتحكم في سياستها جالية يهودية نشطة وكان اندفاعهما في تأييد وجهة نظر الصهيونية موضع دهشة الأمم المتحدة"[٣].

وعلى أية حال فقد سافرت اللجنة إلى فلسطين في منتصف شهر حزيران ١٩٤٧ وأعلنت الهيئة العربية العليا عن مقاطعتها للجنة في حين أعربت الدول العربية عن استعدادها للاجتماع باللجنة في لبنان إلا أن اجتماعها بها كان باهتاً وضعيفاً في حين أعلنت الوكالة اليهودية قبولها بالاجتماع بهم وكان أن عقدت سلسلة من اللقاءات التي كان لها الأثر الكبير فيما بعد تجاه مشروع الأكثرية حيث قدمت الوكالة اليهودية للجنة على ما يزيد عن مائة وثيقة بعضها موجز واغلبها مطول وتفصيلي مقارنة بورقتين موجزتين قدمتها الدول العربية.

وقدم الطرفين أوراقهما للجنة وهي على الأغلب لا تخرج عن إطار ما قدموه في الجمعية العمومية في دورتها السابقة[٤]. وقد انتهت اللجنة من أعمالها في الوقت المحدد لها في ٣١/آب/١٩٤٧، وقدمت اقتراحاتها والتي جاءت في اثنتي عشرة توصية إلى الجمعية العمومية. وقد وافق أعضاء اللجنة إجماعاً على التوصيات العامة، والتي تتلخص بضرورة

---

١ التقرير الذي رفعته اللجنة الخاصة المعينة بفلسطين إلى الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣-٤.

٢ أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب... ، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٠٨٠

٣ المصدر نفسه، ص ١٠٨١.

٤ الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية...، مصدر سابق، ج٢، ص ١٤١-١٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال في اقرب وقت ممكن مع فترة انتقال ضرورية قبل منح الاستقلال وتكون هذه السلطة التي تضطلع بإدارة فلسطين وتهيئها للاستقلال مسؤولة أمام هيئة الأمم المتحدة ، وبالنسبة للاماكن المقدسة اتفقت اللجنة باحترام العبادة فيها وتسهيل العبور إليها وعدم نكران الحقوق التي لأصحاب الديانات حق فيها، ورأي بأن يعد نظام لتسوية الخلافات الدينية تسوية لا محاباة فيها، بالإضافة لوضع اتفاق دولي يعالج مشكلة يهود أوروبا المشردين وقد ربطتها بحل مشكلة فلسطين، ورأت اللجنة إن منح الاستقلال مرتبط بإدماج المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في دستور الدولة (أو الدولتين) المزمع إنشاؤهما بفلسطين، كما أوعزت اللجنة للأمم المتحدة أن تطالب أعضائها والذين لهم امتيازات أجنبية ضرورة التنازل عنها[١].

إلا أن اللجنة لم تتفق على خطة موحدة لتنفيذ هذه التوصيات فانقسم أعضاؤها إلى قسمين بحيث قدم كل منهما مشروعاً مستقلاً لمستقبل الحكم في فلسطين.

فقد أوصت غالبية الأعضاء وهم أورجواي وتشيكوسلوفاكيا والسويد وغواتيمالا وكندا وهولندا، وهو ما يسمى بمشروع الأكثرية بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين سياسياً لكنهما موحدتان اقتصادياً على أن تكون القدس مدينة دولية وان توضع تحت وصاية الأمم المتحدة، بينما اقترحت الأقلية (إيران والهند ويوغسلافيا) قيام دولة فلسطينية مستقلة على نحو اتحادي على أن تكون القدس عاصمة لها وهو ما عرف بمشروع الأقلية[٢].

واستند مشروع الأكثرية الذي طرح للتصويت في الجمعية العامة فيما بعد على إن (الركن الأساسي الذي يقوم عليه مشروع التقسيم هو أن ادعاءات العرب واليهود في فلسطين، وكلاهما على جانب من الصحة، غير قابلة للتوفيق وان التقسيم من بين سائر الحلول التي عرضت، يتضمن خير تسوية، من الناحية الواقعية، وهو أكثر احتمالاً لتوفير أساس عملي لإجابة ادعاءات كلا الطرفين وأمانيهم الوطنية، إجابة جزئية... إن النزاع الأساسي القائم في فلسطين هو عبارة عن تصادم قوميتين حادتين.

---

١ التقرير الذي رفعته اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين، مصدر سابق، ص ٧٥-٨١.

٢ انظر : الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، المرفوع إلى الدورة الثانية للجمعية، الملحق رقم (١١)، وثيقة رقم A/٣٦٤ في ٣ أيلول ١٩٤٧.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا غضضنا النظر عن منشأ هذا النزاع، من الوجهة التاريخية وعن صحة الوعود والعهود المتناقضة وخطئها، وعن التدخل الدولي الذي نجم عن الانتداب، يستوطن الآن (٦٥٠،٠٠٠) يهودي وحوالي (١,٢٠٠,٠٠٠)عربي، يختلفون في طرق معيشتهم،وتفصلهم في هذه الآونة مصالح سياسية تجعل من العسير قيام تعاون سياسي تام ناجح بنيهما. ويوفر حل التقسيم صفة الحسم التي تعد اكثر صفة مطلوبة في هذا الحل...) [1].

ويقوم هذا المشروع الذي أصبح مسودة توصية الجمعية العامة رقم (١٨١-د) على تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصصت ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع وهو يافا جيباً عربياً في الدولة اليهودية المقترحة.

وأما الجزء الثامن فقد تقرر أن يتألف من مدينة القدس بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص متميز عن سائر فلسطين بقسميها وتكون إدارتها موكلة إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لفترة مبدئية أمدها عشر سنوات[2].

وترتبط هذه الإجراءات الثامنة بوحدة اقتصادية عن طريق "معاهدة بين الدولتين ... وتكون المعاهدة ملزمة في الحال دون التصديق عليها..". أما بالنسبة لتوزيع السكان في الدولتين فقد تقرر كالتالي:

	اليهود	العرب	المجموع
الدول اليهودية	٤٩٨٠٠٠	٤٠٧٠٠٠	٩٠٥٠٠٠
الدولة العربية	١٠٠٠	٧٣٥٠٠٠	٧٣٥٠٠٠
مدينة القدس	١٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠

عدا عن إدماج (٩٠٠٠٠) عربي بدوي في الدولة اليهودية.

أما بالنسبة لمشروع الأقلية فقد استند على أن الواقع يظهر قلة، إن لم يكن أحد من العرب، يفضل مشروعاً للتقسيم كحل للمسألة. من جانب آخر فإن هناك نسبة من اليهود متأثرة

[1] انظر كل من : التقرير الذي رفعته اللجنة المعنية...، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٥.

[2] خليل الحديثي، القدس، البداية والجذور..، مصدر سابق، ص ٨٥.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقادة اليهود وبعض المنظمات هم ضد التقسيم، فالتقسيم سواء كان مبدئياً أو أساسياً لا يمكن إلاّ اعتباره حلاً ضد العرب. أما الدولة الفدرالية فلا يمكن اعتبارها كذلك بل تستخدم مصالح كل من العرب واليهود، وقد رد مشروع الأقلية على الحجج غير العملية التي يستند عليها مشروع الأكثرية بحجة آثار فيها، إن كانت للطرفين حقوق تاريخية وقانونية في فلسطين وان كان كلاهما يقوم بدور حيوي في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد، لذا وجب إيجاد حل ديناميكي يكفل حقوقاً متساوية لكل من العرب واليهود وذلك ضمن دولة واحدة تجمعهم[١].

وفي اليوم الثاني من صدور تقرير اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين أعلنت الهيئة العربية العليا رفضها لمشروعي الأكثرية والأقلية. وقد عبرت "(غولدا مائير) ممثلة الوكالة اليهودية عن قبولها الضمني لمشروع الأكثرية بل وناقشت بعض تفاصيله[٢]. ووصفت اقتراحات الأقلية بأنها غير مقبولة[٣].

ولم يكتف العرب برفض المشروعين بل دعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع لدراسة محتوى تقرير اللجنة الدولية واتخاذ موقف سياسي موحد، وبالفعل عقد اجتماع صوفر بلبنان في (١٦ أيلول من السنة نفسها) واصدر مجموعة من القرارات الموحدة، والتي لم تخرج في أغلبها عن رفضها للمشروعين[٤].

رابعاً: التهديد البريطاني :

وبعد ذلك أحالت الجمعية العامة مشروعي الأقلية والأكثرية إلى اللجنة السياسية الخاصة لمناقشتها والتصويت على إحداهما تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة، حيث فاجأت بريطانيا بكلمة لمندوبها أكد فيها عزم حكومته على الجلاء فوراً، وإصرارها على الإسراع بالانسحاب، وعدم استعدادها للاشتراك في تنفيذ أي حل لا ترضى به العرب أو اليهود على حد سواء، وطالب الأمم المتحدة بالإسراع في اتخاذ ما تراه مناسباً من حل لتضمن بقاء الاستقرار في البلاد المقدسة بعد جلاء قوات بلاده عنها، وأعلن في النهاية عن امتناع حكومته عن الاقتراع[٥].

---

١ خليل الحديثي، القدس البداية والجذور، مصدر سابق، ص ص ٤٨-٦٤.

٢ أحمد طربين، فلسطين في عهد..، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٠٨٣.

٣ الأمم المتحدة، منشأ القضية...، ج٢، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٤ انظر مقررات اجتماع صوفر في : محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج٤، المطبعة العصرية، صيدا، ص ص ٩٩-١٠١.

٥ خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط١، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعنى ذلك أن جلاء القوات البريطانية سيؤدي إلى تفاقم الوضع وزيادة العنف بين العرب واليهود واحتمال تعرض الأماكن المقدسة في المدينة إلى الدمار جراء الحرب المتوقع نشوبها ما لم تسارع الأمم المتحدة بوضع إجراء سريع يحول دون تفجر النزاع. ولم يكن بوسعها غير أن تبدي موافقتها على أجد مشروعي اللجنة الخاصة بفلسطين، هذا فضلاً عن ما يوفره إعلان الانسحاب من ضغط في سبيل نجاح مشروع الأكثرية التي تؤيده كل من الدولتين الكبريين (أمريكا وروسيا) [١].

وخلال ذلك تقدمت الوفود العربية بمشروع إلى اللجنة السياسية تدعو فيه إلى إنهاء الانتداب وإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتاً إدارة فلسطين كلها على أن يتم الجلاء البريطاني بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة، ونظراً لان هذا المشروع يستند على تواجد القوات البريطانية لسنة واحدة فقط، أعلنت الأخيرة عن نيتها بان الجلاء سيتم في موعده المقرر أي قبل الأول من آب وان حكومة جلالته غير مستعدة لاحتمال أية مسؤوليات جديدة، مما يعني للجميع انه قصد تدمير المشروع العربي وتجريده من مقوماته، وقد تم الاقتراع على هذا المشروع في ٢٤/تشرين ثاني/١٩٤٧ فلم تؤيده إلا اثنتا عشر دولة ورفضته (٢٩) دولة من بينها بريطانيا[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١ المصدر نفسه، ص ١٥٨.

٢ مصطفى عبد العزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ٢٦٧-٢٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن المندوبين العرب لم يتوقفوا عند هذا الحد بل أثاروا اعتراضاً قانونياً يتعلق بمدى صلاحية المنظمة الدولية لفرض أي حل غير الاستقلال لشعب فلسطين (وغيرها من القضايا)، وذلك عندما قدم رئيس اللجنة مشروع الأكثرية إلى الاقتراع، وقد شعر العرب من احتمالية فشل المشروع فحولوا الموضوع إلى مجرد طلب استشارة من محكمة العدل الدولية حول صلاحية المنظمة لفرض التقسيم وتدويل القدس ودستورية التوصية، إلا أن هذا الاقتراح قد رفض بسبب عدم حصوله على الأغلبية المطلوبة (أغلبية الثلثين) بعد الاقتراع عليه، إذ صوتت لصالحه (٢١) دولة مقابل معارضة (١٨) دولة وامتناع (١١) دولة عن التصويت.

وتجدر الإشارة بان ادعاء بريطانيا بعدم قدرتها على تحمل مسؤوليات جديدة لاستمرار الانتداب سنة واحدة لأمور معينة تخصها يخالف ما صرحت به في مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ من قدرتها على تحمل أعباء الانتداب لمدة خمسة سنوات أخرى[١].

وهذا يوضح مدى التآمر على القضية الفلسطينية من قبل بريطانيا من جهة، ومدى التناقض الصارخ في اتجاهات الجمعية العامة من جهة أخرى. حيث أوصت الأخيرة الأعضاء فيها في ١٩٤٧/١١/٤ قبل عشرة أيام من رفض الاقتراح العربي بالإكثار من الاسترشاد برأي محكمة العدل الدولية حيث قالت (توصي الدول بصفة عامة بعرض منازعاتها القانونية على محكمة العدل الدولية والإكثار من الاسترشاد بها في كافة المنازعات)[٢].

خامساً: الضغوط الدولية لصالح التصويت لقرار التدويل :

بعد ذلك قامت الجمعية العامة بعرض مشروع الأكثرية على اللجنة السياسية الخاصة في ٢٥/تشرين ثاني/١٩٤٧ حيث أقرت مشروع التقسيم بأكثرية (٢٥) صوتاً، ومعارضة (١٣) دولة، وامتناع (١٧) دولة عن التصويت، وغياب عضوين. وهذه النتيجة لم تكن كافية لتأمين أكثرية ثلثي الأصوات المطلوبة في الجمعية العامة وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الهامة كالتوصيات بحفظ السلم والأمن الدوليين[٣].

وكان على الجمعية العامة إجراء التصويت على القرار في اليوم التالي إلا أن رئيس الجلسة (مندوب البرازيل المعروف بميوله للصهيونية) أحال إجراء التصويت إلى اليوم الذي

---

١ مصطفى عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

٢ التقرير الذي رفعته اللجنة المعنية...، مصدر سابق، ص ٧٠.

٣ انظر ميثاق الأمم المتحدة (م-١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يليه بحجة عدم القدرة على الاستماع لكلمات الوفود التي ترغب في الكلام لضيق الوقت حيث أمست الساعة السادسة والنصف مساء، وهذا الأمر بالطبع يعتبر مستهجناً لان عادة ما تعقد الجمعية العامة جلساتها إلى وقت متأخر وحتى ما بعد منتصف الليل، كما أن الوفود العربية قد أعلنت عن نيتها في إيجاز كلماتها حتى يتسنى للجمعية التصويت على مشروع القرار. وصادف اليوم الذي يليه عيد شكر عند الأمريكان، وعلى الرغم من انه ليس من الأعياد الرسمية التي تعطل بها الأمم المتحدة أعمالها إلاّ أن رئيس اللجنة أعلن للمرة الأولى والأخيرة في تاريخ الأمم المتحدة عن تعطيل أعمالها إلى اليوم الذي يليه، وفي (٢٨) من الشهر نفسه وعندما التأمت اللجنة سارع مندوب فرنسا إلى طلب تعطيل أعمال الجمعية لمد (٢٤) ساعة أخرى حتى يتسنى له الاضطلاع على المزيد من المعلومات حول ملابسات القضية[١].

وهكذا، استطاعت الدبلوماسية الصهيونية بالإضافة للضغوط الأمريكية سواء من الكونجرس أو بعض الشركات الخاصة أو من بعض المواطنين ذوي النفوذ، أن تغير مواقف بعض الأعضاء لصالح التقسيم، وما أن التأمت الجمعية العامة في (٢٩) من الشهر نفسه حتى سار الأمر واضحاً للجميع أن التصويت سيكون لصالح التدويل، وبالفعل صوتت الجمعية على مشروع الأكثرية لصالح (٢٣) عضواً مقابل (١٣) وغياب عشرة أعضاء، وتضمن فيما تضمن جعل القدس مدولة وذات نظام خاص يخضع لإدارة الأمم المتحدة وتحت وصايتها.

ويروي الذين شهدوا التصويت في الجمعية العامة في دورتها الثانية في ليك سكسيس[٢]، بأن أروقة الأمم المتحدة لم تشهد في تاريخها السابق أو اللاحق، نشاطاً كالذي دب فيها في تلك الساعات الاثني والسبعين،ولم يخضع وفد في الأمم المتحدة للضغط والتهديد بمثل ما حظيت به الوفود التي شاركت في التصويت على مشروع التقسيم وتدويل القدس.

حيث فاحت رائحة الضغوط الأمريكية التي أمنت الأغلبية المطلوبة، ومن بين أكثر الحالات إنفضاحاً كانت حالة ليبريا التي أكرهتها شركة فايرستون للمطاط على أن تغير قرارها، وحالة "هايتي" التي تم الحصول على صوتها بواسطة (ادولف بيرلي) الذي استغل وعد أمريكا لها بالمعونة الاقتصادية لها، و الفليبين الذي دافع مندوبها (الجنرال روميلو) عن حقوق الشعب الفلسطيني بحماسة عالية وصوت ضد القرار في جولته الأولى، إلى أن تلقى رئيس جمهوريته تهديداً من السفير الأمريكي في بلاده بعزوف الكونجرس عن إقرار القوانين

---

١ محمد المجدوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، ص ١٤١

٢ وهو مقر الأمم المتحدة السابق قبل بناية المقر الجديد ، حيث جرى التصويت على قرار تدويل القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعروضة عليه لمساعدة الفليبين اقتصادياً آنذاك إذا لم تبدل حكومته موقفها من مشروع قرار التدويل، حيث استبدل الجنرال المتحمس بسفير بلاده في واشنطن الذي صوت لصالح التقسيم في جولته الثانية والأخيرة[١].

وقد كانت هذه الأصوات كفيلة لتحويل مجرى التصويت لصالح قرار التدويل[٢]، ونكتفي في عرض المثال السابق حيث لا تسعنا الدراسة على عرض المزيد حول هذه الضغوطات الصهيونية والتي طالت كذلك الرئيس الأمريكي ترومان نفسه، هذا فضلاً عن الضغوط الأمريكية بالطبع.

ونشير أخيراً إلى كلمة مندوب لبنان الذي أشار بأصابع الاتهام للضغوط الأمريكية، حيث قال (..إذا كان علينا أن نترك الأساليب الديمقراطية وحرية التصويت إلى أسلوب الفساد مع كل وفد في غرف النوم والممرات، وتهديدهم بالعقوبات الاقتصادية أو رشوتهم بالوعود لإرغامهم على التصويت بشكل أو بآخر ففكروا ماذا سيكون شأن منظمتنا في المستقبل.. وإذا تحولنا من التعميم إلى التخصيص فإنني أشير إلى الولايات المتحدة بالذات...) [٣].

وهكذا جاءت فكرة تقسيم فلسطين وفصل القدس عن الكيان الفلسطيني بوضعها تحت إدارة دولية خاصة مطابقة مع فكرة بريطانيا في مشروع "لجنة بيل" البريطانية لعام ١٩٣٧، وذات صيغة جديدة وهي اتخاذ الأمم المتحدة قراراً بهذا الشأن[٤].

المبحث الثالث

مدى مشروعية عمل الدولة المنتدبة في عرض قضية القدس على الأمم المتحدة

يجدر بنا قبل أن نعكف على دراسة هذا المبحث أن نشير إلى، إن قضية القدس هي جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين بشكل خاص ومن قضية الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة، فهي تدور مع القضية الأم وجوداً وعدماً وانه من الصعب الفصل بينهما.

---

١ كميل ق. داغر، الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، ط١، دار الطليعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٩٥-٩٦.

٢ لكن الضغط الأمريكي والصهيوني قد طال كذلك جميع أعضاء الجمعية، فقد وجهه بعض المواطنين الأمريكان وبعض أعضاء الكونغرس رسائل لجميع الوفود تطالبهم بالتصويت لصالح القرار. انظر : محمد المجدوب، القضية الفلسطينية في ..، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ص ١٤١-١٤٢.

٣ .U.N., Official Records of G.A., Plenary Meeting 2 nd session, 1947, p. 134

٤ عز الدين فوده، القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن إذ نفردها عن قضية فلسطين إنما لدواعي البحث وما تقتضيه الدراسة، كما أنه لا يجب أن يغيب عن البال أن كل ما يتعلق بقضية فلسطين وما سوف نناقشه من إجراءات قانونية أو غير شرعية تتعلق بإطارها في الأمم المتحدة ينحسب كذلك على قضية القدس، فمدينة القدس جزء من فلسطين ولا تختلف عن باقي مدن فلسطين.

بادئ ذي بدء، يمكننا تحديد مدى مشروعية عمل الدولة المنتدبة في عرض قضية القدس على الأمم المتحدة من خلال تحديد المركز القانوني للمدينة قبل أن تصبح جزءاً من قضية تعرض على الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دراسة مدى توافق ما قامت به بريطانيا استناداً للمواثيق الدولية المعنية في القضية.

وعليه فان طبيعة الموضوع تقتضي منا أن نعالجه من خلال النقاط التالية:

أولاً: <u>المركز القانوني لمدينة القدس يتعارض مع الإجراء البريطاني :</u>

لتحديد المركز القانوني لمدينة القدس قبل عرض قضية القدس على الأمم المتحدة وجب بداية تحديد مركزها القانوني بعد انقضاء السيادة العثمانية عليها والى غاية الثاني من نيسان عام ١٩٤٧ وهو الموعد الذي حددته الدولة المنتدبة لعرض قضية القدس على الأمم المتحدة.

ولذا، سوف نقوم بدراسة المركز القانوني لمدينة القدس من خلال محاور ثلاث :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- المركز القانوني لمدينة القدس بعد انقضاء السيادة العثمانية :

تعتبر الدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية والفعلية على مدينة القدس منذ سيطرتها عيها في عام (١٥١٧) وذلك وفق أغلب الآراء[١].

ولكن هذه السيطرة التي تحققت اثر حق الفتح والضم وغيرها من المبادئ التي يحق للدول الاستحواذ على ملكية إقليم ما -كما حدث للقدس عندما استحوذت عليها الدولة العثمانية- قد كفت أن تصبح مبادئ مشروعة وفقاً للقانون الدولي المعاصر.

وأصبح يتم الاستحواذ على ملكية إقليم ما وفق معاهدة دولية يتنازل بموجبها صاحب السيادة على الإقليم وبعد موافقة أهالي الإقليم[٢]. بمعنى آخر إن أهالي الإقليم أي سكان اقدس هم الذين لهم حق تقرير مصير الإقليم لأنهم أصحاب السيادة الحقيقيين.

وقد ميزنا فيما سبق بين ممارسة السيادة على الإقليم وبين ملكية السيادة على الإقليم حيث تكمن الأخيرة بيد أهالي الإقليم، بحيث إذا تخلت الحكومة أو الدولة عن ممارسة سيادتها على إقليم حتى وفي ظل معاهدة دولية تبقى ملكية الإقليم وفقا للقانون الدولي الحديث لأهالي الإقليم، و ينطبق ذلك على مدينة القدس.

فقد تنازلت الدولة العثمانية عن اختصاصات السيادة على مدينة القدس، في حين أبقت حق السيادة على الإقليم ثابتاً لأهله. فقد نصت المادة (١٦) من معاهدة لوزان على أن (تتخلى تركيا بموجب هذا عن جميع الحقوق وعن أي حق من أي نوع كان في ما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الحدود المرسومة في هذه المعاهدة والجزر، ما عدا تلك التي يعترف لها

---

١ فقد ثبت لها هذا الحق استناداً لحق الفتح الذي كان شرطاً أساسياً ومشروعاً لملكية السيادة على الأقاليم وفق القانون الدولي التقليدي. وقد تعزز هذا الحق بقبول أهالي الإقليم ورضاهم لسلطة الدولة العثمانية على ممارسة السيادة على القدس، فلم يثوروا ضد الدولة العثمانية، بل تحقق الأمن والقبول بعد مرور فترة زمنية طويلة لم يبدي فيها أهالي المدنية أي اعتراض على سلطة الدولة العثمانية. وقد ثبت هذا الرضى والقبول من خلال الرسائل والمعاهدات التي بعث بها أهالي القدس سواء من السكان أو من اتباع الطوائف الدينية المختلفة إلى السلطان أو ولاته في المدينة يرحبون بسلطات وقوانين الباب العالي والموافقة على السير بما فيها. وهكذا فوفقاً للقانون الدولي التقليدي الذي كان سائداً آنذاك فقد أصبحت القدس جزء لا يتجزأ من سيادة الدولة العثمانية بموجب حق الفتح وقبول الأهالي ومرور فترة زمنية طويلة لم يبدي فيها السكان أي اعتراض على هذه السيادة. انظر: محمد طلعت الغنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٦١-٦٦. وانظر: حول هذه الرسائل والمعاهدات في: كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، مع مقدمة حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس، المجلد الأول، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣، ص ٨٦-٣٢٢.

٢ جعفر عبد السلام، المركز القانوني لمدينة القدس، السنة ١٤، كتاب شهري، رابطة العالم الإسلامي، عدد ١٥٧، مكة المكرمة، ١٩٩٦، ص ٢٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالسيادة عليها بموجب المعاهدة المذكورة، ويسوى أو تتم تسوية مستقبل هذه الأراضي والجزر بمعرفة الأطراف ذات الشأن) [١].

حيث تشير الفقرة الأخيرة (بمعرفة الأطراف ذات الشأن) إلى أن حق السيادة بالإضافة لممارسة السيادة على هذه الأراضي (القدس) يعدو إلى تلك الجماعات التي تسكن هذه الأراضي وهي التي يهمها أمرها بالمقام الأول[٢].

وقد أشار البعض إلى الغموض في الفقرة السابقة على أنه قصد منه، تنازل الدولة العثمانية إلى دول الحلفاء المنتصرة في الحرب وليس إلى الأهالي، وان كان هذا الأمر صحيحاً لما رفضت تركيا توقيع اتفاقية "سيفر" في١٠/٨/١٩٢٠ والتي أشارت بوضوح إلى تنازل تركيا عن سيادتها (سواء ممارسة السيادة أو حق السيادة) لصالح قوى التحالف (م.١٣)[٣]، ولو أنها قد قصدت ذلك لنصت صراحة على ذلك كما فعلت حينما أعطت بعض الجزر لإيطاليا وتنازلت عن سيادتها عليها عملاً بأحكام المادة (١٥) من معاهدة لوزان[٤].

وقد أشار الفقيه فيردوس كذلك إلى (أن دولاً جديدة قد ظهرت في الأراضي الآسيوية بعد أن سلخت من الإمبراطورية العثمانية بفضل الاتفاقية الحالية)[٥].

---

١ Henry Cattan,: Palestine and International Law, op. cit, p. 25.

٢ هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٧٤.

٣ Henry Cattan, the Question of Jerusalem, Third world center for research and publishing first Ed., London, 1980, p. 24.

٤ منذر العنبتاوي، واجبات الأطراف الثلاثة في الحروب المعاصرة، ملحق خاص بالوضع القانون لموقف الدول الأخرى من الحرب الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، دراسات فلسطينية، بيروت، ١٩٧١

٥ Henry Cattan, The Question, op. cit, p. 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن نخلص إلى أن :

أ- القدس (وفلسطين) قد كانتا جزءاً من سيادة الدولة العثمانية خلال أربعمائة عام من سيطرتها عليه بموجب حق الفتح استناداً للقانون الدولي التقليدي.

ب- وقد أصبحت فلسطين بعد انسلاخها عن الدولة العثمانية دولة مستقلة عملاً بأن السيادة تكمن لأهالي الإقليم[١] ولهم وحدهم حق تقرير مستقبل فلسطين، والقدس جزء من هذه الدولة وتخضع لها، ولم تصبح خاضعة لدول الحلفاء كما حاول البعض أن يدعي ذلك.

٢-المركز القانوني لمدينة القدس في ظل الاحتلال البريطاني :

لقد وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني في سبتمبر سنة ١٩١٧ واحتلت جيوش الحلفاء المتكونة من جيوش الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين وفيلق من الجنود اليهود المدربين (فيلق الإسكندرية) القدس في ١٩١٧/١٢/٩ بقيادة اللبني الذي دخلا في صبيحة يوم ١١كانون أول/١٩١٧ من بوابة باب الخليل، ومن خلال كلمة ألقاها على أهالي القدس أشار إلى أن احتلاله للمدينة يقوم لاعتبارات مشروعة وهي حفظ الأماكن المقدسة وتأكيد الطابع الروحي لهذه المدينة[٢].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويبدو أن اللنبي أراد تبرير احتلاله غير القانوني للمدينة بوصفه إياه بالاحتلال الشرعي طالما اقترن بهدف سام وغال كإنقاذ الأماكن المقدسة التي تهم المسيحية. ويبدو أن الأمر لا يعدو إلا استمراراً للعادة الأوروبية القائمة على المبادئ الكنسية في القرون الوسطى وهي التمييز بين نوعين من الحروب وهما الحرب المشروعة وغير المشروعة وفق ما تراه الكنيسة[٣].

وعلى أية حال، فمهما كان وصف الاحتلال الحربي بالشرعية أو عدمه فإن القانون الدولي الحديث لا يقر بالاحتلال الحربي مهما كانت الدوافع والأهداف. فلذلك فان احتلال

---

١ وليس ذلك فحسب، بل أن هنالك مظاهر أخرى تشير إلى سيادة هذه الدولة الحديثة النشأة سواء من خلال التثبت من وجودها عملياً من جراء عقدها لمجموع معاهدات واتفاقيات مع الدولة المنتدبة أو مع بعض الدول الأخرى، مثلها مثل الدول التي تخضع لنظام الانتداب، أو من خلال تصريحات بعض الفقهاء والقادة على نشأة هذه الدولة (الفلسطينية) مثل تصريح فيردوس السابق أو من خلال تصريح ويلسن في ١٩١٨/١/٨ والذي اعترف بان أمم مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى

انظر : محمد الغنيمي، قضية فلسطين ...، مصدر سابق، ص ٩٠، وكذلك : هنري كتن، فلسطين في ...، مصدر سابق، ص ٢٨١.

٢ انظر نص هذا الخطاب في : عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ط٢، مطبعة المعارف، القدس كانون الثاني، ١٩٨٦، ص ٣٨٤.

٣ انظر كذلك: يعقوب خوري وعز الدين فوده: أسانيد السيادة الإسرائيلية على القدس في ضوء أحكام القانون الدولي العام، أرشيف اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٣، ص ٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات البريطانية لفلسطين لا يتصف بكونه احتلالاً غير شرعي فحسب بل هو إجراء يتعارض مع سيادة دولة فلسطين التي أصبحت كذلك بعد انقضاء السيادة العثمانية عليها، كما رأينا أعلاه. لذا فإن احتلال بريطانيا لفلسطين والقدس لا يعطيها الحق في تملك السيادة على القدس، وإنما يعطى لها الحق في ممارسة السيادة على الإقليم وضمن نطاق ما بدأ يعرف بقانون الاحتلال الحربي.

إذن فسيادة أهالي القدس تبقى معلقة نظراً للاحتلال البريطاني لها وكل ما جرى أن ممارسة السيادة تبقى موقوفة لصالح دولة الاحتلال ضمن قواعد ضيقة ومحدودة ولا تنتقل إليها قانوناً إلا ضمن معاهدة، وهذا ما لم يحدث للقدس حيث بقيت السيادة قانوناً لأهالي الإقليم[١].

٣-المركز القانوني لمدينة القدس في ظل عهد الانتداب البريطاني :

خضعت فلسطين والقدس خاصة إلى نظام الانتداب منذ عام ١٩٢٠، وقد أقرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين في عام ١٩٢٢.

ولذا ولتحديد المركز القانوني للقدس في ظل الانتداب البريطاني غير أن المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم المتحدة قد قسمت نظام الانتداب إلى ثلاثة أنواع تختلف باختلاف درجة رقي البلاد وتطورها وحددت بالاسم تلك الأقاليم التي تخضع لأية درجة من هذا النظام بحيث يتسع عمل الدولة المنتدبة كلما ازداد الإقليم تخلفاً وتأخرا[٢].

وما يعنينا هو مركز القدس باعتباره جزءاً من فلسطين، فقد خضعت إلى انتداب من درجة (أ) وأوكلت لبريطانيا مهام النصح والإرشاد، مثلها مثل باقي أقاليم المشرق العربي التي انسلخت عن تركيا مثل العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان.

---

١ فالاحتلال العسكري البريطاني لم يمنح السيادة للمملكة المتحدة كما أنه لم يؤثر على أي مطلب للسكان في السيادة. وبصرف النظر عن أن الاحتلال العسكري لأراضي العدو لا يعطي دولة الاحتلال، بمقتضى القانون الدولي، أي حق قانوني في الأراضي، فقد كان الهدف المعلن للدول المتحالفة أثناء الحرب العالمية الأولى لم يكن هو اكتساب أراضي في الشرق الأوسط. فحق العرب الفلسطينيين في فلسطين لا يعتمد ولا يمكن أن يعتمد على وعود وتأكيدات دولة ثالثة لا تملك، علاوة على ذلك، سيادة ولا سيطرة ولا أي حق على الإطلاق على القطر.

الأمم المتحدة : الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة، اعد للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبتوجيه منها، نيويورك، ١٩٨٢، ص ٣-٤.

٢ وقد قسمت هذه المادة أنواع الانتداب إلى ثلاثة درجات (أ و ب و ج).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعترفت المادة (٢٢) بفلسطين كدولة مستقلة بشرط تقديم الدولة المنتدبة "المشورة الإدارية والمساعدة .. حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها".

وبكلمة أخرى، فإن الأقاليم التي خضعت للانتداب من درجة (أ) تختلف كلياً عن تلك التي وضعت تحت درجة (ب) مثلاً، في أن البلاد التي كانت خاضعة للنظام الأول كانت تعتبر دولاً بالمعنى القانوني رغم عدم تمتعها بالسيادة الكاملة أما البلاد التي كانت خاضعة للنظام الثاني فإنها كانت لا تعتبر دولاً ولا تتمتع بشخصية دولية[١].

وقد استقلت جميع هذه الأقاليم التي خضعت للانتداب من درجة (أ)، والاستثناء الوحيد هو فلسطين.

أما بالنسبة لمن تكون السيادة في الإقليم المنتدب (فلسطين) فإنها تكون لأهاليه أو للجماعة التي تقطنه، أما ممارسة السيادة على الإقليم المنتدب فإنها توزع بين أهالي الإقليم والدولة المنتدبة وعصبة الأمم[٢]. وحتى إدارة الدولة المنتدبة الموكلة من قبل العصبة لا تمارسها باعتبارها لها سلطة مطلقة، بل تدير الدولة المنتدبة الإقليم باعتباره (أمانة مقدسة في عنق المدنية) وليس استنادا لحق في السيادة، وتخضع الدولة المنتدبة لرقابة وإشراف لجنة الانتدابات الدائمة التي شكلتها عصبة الأمم وتنتهي مهمة الدولة المنتدبة على الإقليم المنتدب باعتبارها تمارس اختصاصات السيادة (إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها) حيث يرجع هذا الحق للأهالي أو الجماعات[٣].

---

١ محمد مقبل البكري، المركز القانوني للأقاليم الموضوعة تحت الانتداب عند انتهاء هذا النظام، من المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٣٤، السنة ١٩٧٨، ص ص ١٣٩-٢٢٣.

٢ محمد المجدوب، القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص ص ٩٠-٩٥.

٣ راجع نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً نخلص إلى قول "ستاينوفسكي" في تحديده لمركز القدس خلال وبعد انقضاء السيادة العثمانية عليها، حيث أشار (أن أهالي الأراضي الواقعة تحت الانتداب لم يتم انتزاع سيادتهم بل انتزع منهم بشكل مؤقت الحق في ممارسة هذه السيادة.. ولذا فإن لاشك أن السيادة على القدس كجزء من فلسطين كانت في جميع الأوقات موجودة بين يدي أهالي فلسطين (القدس) سواء خلال فترة الحكم التركي عندما كان الفلسطينيون مواطنين لدولة مستقلة ذات سيادة خاصة بعد انسلاخ فلسطين عن تركيا...) [١].

وقد أكد على ذلك مندوب الفليبين في الأمم المتحدة عند مناقشة مشروع قرار الجمعية العامة رقم (١٨١-د) إن سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه تبقى محتفظة له ولا تنازعه الحقوق الممنوحة للدولة المنتدبة، فقد قال (.. إن الحقوق الممنوحة للدولة المنتدبة، حتى ولو أكدها اتفاق دولي بعد ذلك، لا تبطل الحق الأصلي لشعب أن يقرر المستقبل السياسي الأصلي وان يحافظ على سلامة هذا الموطن الإقليمي ..) [٢].

ويتبع ذلك أن السيادة على القدس هي ملك لشعب الإقليم وإنما يمكن أن تمارس اختصاصات السيادة أو بعضها من قبل الغير، وهذا الغير هو عصبة الأمم ممثلاً بالدولة المنتدبة، وهي لهذا الوصف تمارس السيادة على فلسطين بصفة مؤقتة نيابة عن شعبها.

---

١ نقلاً عن : Henry Cattan: The Status of Jerusalem Under, pp. 6-7.

٢ الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، مصدر سابق، ج٢، ٨٢٩، ث(٩٠)، ص ١٧٢.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد هذا العرض لمركز المدينة قبل أن ترفع الدولة المنتدبة قضية القدس إلى الأمم المتحدة، يظهر لنا بجلاء مدى بطلان هذا العمل الذي قامت به بريطانيا بنقل قضية لا تملك فيها إلا حق النصح والإرشاد وبصورة مؤقتة لأهالي الإقليم أصحاب السيادة القانونية على القدس منذ انقضاء السيادة العثمانية عنها.

ثانياً : مخالفة الدولة المنتدبة لنصوص المواثيق الدولية :

وهي مخالفة الدولة المنتدبة لنصوص صك الانتداب وعهد عصبة الأمم اللذين أعطاها صلاحية محددة و ألزمتها بجملة أمور لا يحق لها من خلالهما أن تتصرف بملكية القدس. وذلك من خلال :

١-كان من المفترض وبعد انتهاء فترة الانتداب على فلسطين أن تكون الدولة المنتدبة قد وضعت فلسطين ضمن ظروف تهيئ لشعبها الحكم الذاتي أو الاستقلال أو أن تكون مهمة مستقبل الحكم في فلسطين إلى مجلس الوصاية في حالة لم تستطع أن تقوم بذلك. وهذا ما لم تفعله الدولة المنتدبة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد تذرعت بريطانيا حينما قدمت قضية فلسطين إلى الجمعية العامة بأن إعلانها دولة مستقلة يتعارض مع رغبات كل من العرب واليهود في فلسطين وان بريطانيا لن تتحمل ... مسؤولية تنفيذ حل لا يقبل به الفريقان ولا يستطيع "ضميرها أن يتحمله"[١].

كما وأنها لم تعرض القضية على مجلس الوصاية من أجل القيام بمهام الانتداب وتذرعت بأن ذلك "كان يتطلب عقد اتفاقية تقوم بموجبها بريطانيا العظمى بدور مماثل للدور الذي كانت تحاول التحلل منه"[٢]. ولو كان الإجراء الأخير قد حدث لكان من المحتم على مجلس الوصاية طبقاً للمادة (٧٦) من الميثاق أن تعمل على اطراد تقدم أهالي فلسطين نحو "الحكم الذاتي أو الاستقلال، حسبما يلائم ظروف ورغبات أهالي فلسطين"[٣].

---

1 الأمم المتحدة، التقرير الذي رفعته اللجنة الخاصة بفلسطين..، مصدر سابق، ص ٢.

2 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية..، ج٢، مصدر سابق، ص ١٣٢.

3 منذر العنبتاوي ، مصدر سابق، ص ١٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظة الجديرة بالذكر أن بريطانيا لم تخالف الالتزامات الدولية المفروضة عليها عند انتهاء الانتداب فحسب بل خالفت الجهة المسؤولة التي كان من المفترض أن ترفع الأمر إليها وهو مجلس الأمن وليس الجمعية العامة. فعلى الرغم من بطلان عمل الدولة المنتدبة جملة وتفصيلاً، إلا أنها ارتكبت خطأ في اختيار الجهة اللازمة للبت في المسائل التي قد يؤدي بقاؤها أو استمرارها تهديداً للأمن والسلم الدوليين وهي بالطبع مجلس الأمن، وما كانت لتفعل ذلك إلا لخوفها مما ينطوي عليه هذا الإجراء من إمكانية استخدام حق النقض لقضية تريد أن تزيحها عن كاهلها بأي طريقة ممكنة[1].

٢-كما انتهكت الدولة المنتدبة نص المادة (٥) من صك الانتداب والتي نصت (على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أو تأجير أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية أو وضعها تحت سيطرتها بأية صورة أخرى). وهذا ما فعلته عندما أحالت قضية القدس إلى الأمم المتحدة لتقوم الأخيرة بفرض حل مناقض لمبادئ صك الانتداب ومخالف للوضع الحقيقي لمدينة القدس باعتبارها جزءاً من دولة مستقلة (فلسطين) اعترفت بها نص المادة (٢٢) من عهد العصبة بهذا الوصف.

٣-لقد ضمن عهد العصبة وصك الانتداب على فلسطين حقوق شعب هذا الإقليم ذلك لأن المادة (٢٢) من العهد قد تضمنت مبدأين أساسين وهما مبدأ عدم ضم الأراضي المحتلة، ومبدأ أن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها أمانة مقدسة في عنق الحضارة، بمعنى أن سكان الأقاليم المنتدبة هم المنتفعون الأساسيون بهذه الأمانة[2]. ولذا لا يحق لبريطانيا التصرف بنقل هذه الحقوق إلى الأمم المتحدة لتبت فيها طالما أن المواثيق الدولية السابقة قد ضمنت هذه الحقوق لشعب فلسطين[3]. ومن ضمنها الحق في إنشاء دولة كباقي دول المشرق العربي التي حصلت على الاستقلال بعد الانتداب.

٤-إن القاعدة الأساسية في أي حكم ديمقراطي هو حكم الأغلبية[4]. وهذا ما لم تحترمه الدولة المنتدبة عندما نقلت قضية القدس إلى الأمم المتحدة بدون أخذ مشورة أهالي الأقاليم وخاصة بعد ما ثبت بما لا يقبل الشك أن السيادة القانونية تبقى كامنة لسكان الإقليم، وهم أحرار في التنازل عنها وذلك من خلال استفتاء الأهالي حول الوضع النهائي للإقليم.

---

1 الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية..، ج٢، مصدر سابق، ص ١٣٢.

2 محمد طلعت الغنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

3 هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مصدر سابق، ص ٢٨١

4 حازم جمعة، القانون الدولي العام، بلا، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فموافقة الشعب الذي يقطن الإقليم على انتقال السيادة على الإقليم من دولة إلى أخرى أو إلى الأمم المتحدة ضروري جداً لأن هذا الإجراء يلزم مسبقاً قبل رضا السلطة السياسية المسؤولة (الدولة المنتدبة) للإقليم بتغيير السيادة على الإقليم، فكلاهما مرتبط بالآخر. ورضا الأهالي يتم عادة التعبير عنه عن طريق استفتاء الشعب[1].

وهكذا، وبعد هذا العرض لبطلان عمل الدولة في عرض القضية على الأمم المتحدة، وجب أن لا نغفل العامل الدولي في تصرف بريطانيا على هذا النحو كدولة استعمارية خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى وانتقال مركز التأثير الدولي منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى بالإضافة للولايات المتحدة كانتا ضمن توجه سياسي واحد وهو استغلال شعوب العالم الثالث وليس إلى ما ادعته قبل تأسيس الأمم المتحدة إنها سوف تعمل جميعاً على تقرير مبدأ الديمقراطية وحفظ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وغيرها من المبادئ السامية الواهية التي حاولت عن طريقها أن تكسب ود العالم الثالث في أفريقيا وآسيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويظهر هذا التصرف بشكل واضح من خلال التصويت على قرار التقسيم، فمن الثابت أن دول العالم الثالث العربية والدول الآسيوية والأفريقية لم توافق على القرار المذكور، مما يدفع البعض على الاعتقاد –وهم على حق– إنها كانت محاولة من جانب الدول الأوروبية لفرض أوضاع سياسية استعمارية على شعوب آسيا. وهكذا جاء تصرف بريطانيا منسجماً مع هذه الصورة.

المبحث الرابع : قضية القدس في ضوء توصيات وقرارات الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، نرى بأن الدارس لقضية القدس في إطار الأمم المتحدة يجب عليه أن يدرسها ضمن إطار فترتين متمايزتين. حيث لكل فترة طابعها المميز عن الأخرى والناتج عن اختلاف تناول أجهزة الأمم المتحدة لهذه القضية التي شغلتها سنين طوال منذ عام ١٩٤٧، ولكن لا يعني ذلك أنه يشترط وجوب دراستها وفق فترتين بل يمكن زيادة عدد الفترات وهذا الأمر يحكمه بالطبع الغاية من هذه الدراسة.

الفترة الأولى: قضية القدس منذ العام ١٩٤٧ والى غاية العام ١٩٦٧.

الفترة الثانية: قضية القدس ما بعد ١٩٦٧ والى عام ٢٠٠٠.

---

[1] محمد حافظ غانم ، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الأولى : قضية القدس منذ العام ١٩٤٧ والى غاية العام ١٩٦٧:

لقد كان بند (القضية الفلسطينية) هو البند الوحيد الذي ادرج على جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية التي عقدت في نيسان ١٩٤٧ بناء على طلب الوفد البريطاني باعتباره ممثلاً للدولة المنتدبة وبموجب نص المادة (١٠) من ميثاق الأمم المتحدة. واستمر إدراج هذا البند مع القضايا التي تفرعت عنه ومنها "قضية القدس أو الوضع الدولي لمدينة القدس" خلال خمس دورات متعاقبة حتى أصبحت نوعاً من العرف درجت عليه الأمم المتحدة وخاصة جمعيتها العامة في إدراجها في جدول أعمال تلك الدورات. ونوردها أدناه كما جاءت تماماً في جداول أعمال الدورات المتعاقبة.

١- الدورة الثانية / من ١٦/أيلول/إلى ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧.

*قضية فلسطين وقد تضمن في هذا البند المواضيع التالية الخاصة بمدينة القدس.

-تقرير اللجنة الخاصة عن فلسطين (انسكوب) والذي تضمن فصلاً بالوضع الخاص لمدنية القدس.

-إنهاء الانتداب على فلسطين والاعتراف باستقلالها كدولة وإعلان نظام دولي لمدينة القدس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- الدورة الثالثة (أ) : من ٢١ أيلول إلى ١٧ كانون الأول ١٩٤٨:

*فلسطين : أما المواضيع التي تضمنها والخاصة بالقدس:

-تقرير الوسيط الدولي للأمم المتحدة والذي اقترح فيه إنشاء لجنة التوفيق لفلسطين.

٣- الدورة الثالثة (ب) من ٢٠ أيلول إلى ١٠ كانون الأول ١٩٤٩:

أ-فلسطين وتضمن هذا البند عن القدس:

-اقتراحات بنظام دولي دائم لمنطقة القدس.

-تقرير لجنة التوفيق الدولية من أجل القدس.

ب- حماية الأماكن المقدسة: تقرير لجنة التوفيق الدولية من أجل فلسطين.

ج- مساعدة لاجئي فلسطين : تقرير مدير وكالة الغوث.

٤- الدورة الرابعة (١٩٥٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-فلسطين: وتضمن المواضيع الخاصة بالقدس في :

-مسألة إقامة نظام دولي لمدينة القدس وحماية الأماكن المقدسة، تقرير لمجلس الوصاية.

ب-تقرير مدير وكالة الغوث: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

ج-إعادة اللاجئين الفلسطينيين ودفع التعويضات المستحقة لهم.

د-تقرير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة عن فلسطين.

٥- الدورة الخامسة : من ١٦ كانون الأول ١٩٥٠ إلى ٥ تشرين ثاني ١٩٥١ لم تبحث فيها أي قضية عدا مشكلة كوريا.

٦- الدورة السادسة العادية : ٦ تشرين ثاني ١٩٥١ إلى ٥ شباط ١٩٥٢ :

*فلسطين : أما المواضيع الخاصة في القدس فقد تضمن هذا البند:

-تقرير لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة عن فلسطين، والذي جاء فيه رغبة اللجنة بتدويل الأماكن المقدسة فقط.

-تقرير مدير وكالة الغوث حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين[1].

ومنذ الدورة السابعة للجمعية حذف من على جدول الأعمال بند "القضية الفلسطينية" وتصدرت بعض القضايا الفرعية وأصبحت بنود مستقلة قائمة بذاتها. حيث بحثت الدورة السابعة لعام ١٩٥٢ المواضيع التالية والتي تتعلق بقضية فلسطين أو القدس.

أ-لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة عن فلسطين.

ب-شكوى من إسرائيل حول خرق الدول العربية لاتفاقات الهدنة وميثاق الأمم المتحدة.

ج-تقرير مدير وكالة الغوث.

أما الدورة الثامنة في ١٩٥٣ بحثت فيها موضوع واحد يخص القضية الفلسطينية ووضع تحت بند رقم (١٩) وهو "تقرير مدير وكالة إغاثة اللاجئين وتشغيلهم".

وهكذا غابت قضية فلسطين وبعض القضايا التي تفرعت عنها مثل قضية القدس وإقرار النظام الدولي في القدس منذ الدورة السابعة للجمعية العامة، وأصبحت قضية القدس تذكر ضمنياً أو بإشارة عابرة في تقرير مدير وكالة الإغاثة والذي بدا يظهر عوضاً عن قضية

[1] انظر : جورج طعمة: قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، ع ٣٨، تشرين أول ١٩٧٤، ص ص ٨-٩، وانظر كذلك: منير شفيق: فلسطين في الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، ع ٣٨، ١٩٧٤، ص ص ١٧-١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلسطين منذ الدورة السابعة والى الدورة التاسعة والعشرين، وما أضيف إليه من بنود خاصة بعد حزيران ١٩٦٧ إذ انعقدت الجمعية العامة للنظر في بند طلب إدراجه الاتحاد السوفيتي (السابق) في الجمعية العمومية تحت عنوان (الوضع في الشرق الأوسط). واستمر هذا البند يدرج في جداول دورات الأمم المتحدة إلى اليوم بالإضافة لبند القضية الفلسطينية.

وتعتبر هذه الدورات الخمس من أهم الدورات في حياة قضية القدس، بل كانت من أغزر الفترات التي تناولت بها الأمم المتحدة قضية القدس بشكل مباشر بحيث لم تحظى دورة من دورات الأمم المتحدة مناقشة مطولة بخصوص هذه القضية بقدر ما حظيت به هذه الدورات الخمس.

ولذا ولترابط الموضوع سنسترسل في الحديث عن هذا الموضوع وما رافقه من محاولات لتهويد المدينة من حين توقفنا عند حديثنا عن موقف الأمم المتحدة من قرار التدويل.

اقترح الوسيط الدولي إنشاء لجنة التوفيق لفلسطين في دورة الجمعية الثالثة، وبالفعل أنشئت هذه اللجنة بقرار الجمعية العامة رقم (١٩٤/١١١) [1]، والذي اعتبر (القرار الأخير) الميثاق التأسيسي لهذه اللجنة، حيث أوكلت لها الصلاحيات التي كانت ممنوحة لوسيط الأمم المتحدة بفلسطين. وتكونت اللجنة من عضوية ثلاث دول وهي (تركيا وفرنسا والولايات المتحدة)، وطلب منها(أن تقدم إلى الجمعية العامة في جلستها الاعتيادية الرابعة اقتراحات مفصلة لإقامة نظام دولي خاص لمنطقة القدس تتكفل بتزويد الجماعات المميزة بأقصى حد من الحكم الذاتي..)[2].

وعلى الرغم من أن تشكيل هذه اللجنة يعتبر انتهاكاً لقرار الجمعية الداعي بتدويل القدس لأنه منح لها حق إيجاد حل آخر لقضية القدس، وهذا ما فعلته حينما دعت الأطراف إلى مؤتمر لوزان والذي قامت على أثره (اللجنة) بتبني وجهة نظر المشروع اليهودي والمشروع الهولندي السويدي القائمين على الاكتفاء بتدويل الأماكن المقدسة فقط وليس كامل القدس، وتقدمت بوجهة النظر هذه إلى دورة الجمعية الرابعة، وردت الجمعية العامة على ذلك بإصدار توصية رقم (٣٠٣-د٤) في ٩/كانون الأول/١٩٤٩ حيث عهدت إلى مجلس

---

1 انظر قرار الجمعية العامة رقم (١٨٥) في ١٩٤٨/٤/٢٦ في القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣١.

2 انظر حول أعمال هذه اللجنة ونص القرار في : فؤاد حمزة، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين ١٩٤٩-١٩٦٧، ترجمة طلال سعيد حمزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الأصدقاء للطباعة والتجارة، عمان، ١٩٨٢، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصاية من جديد بمهمة الانتهاء من إعداد النظام الدولي لمدينة القدس وعرضه على الجمعية العامة للمباشرة بتطبيقه فوراً ودون أي إبطاء[١].

وما كانت الجمعية العامة لتصدر هذه التوصية إلاّ لرغبة منها في توطيد نظام دولي دائم في القدس ولم تكن على استعداد لقبول مثل هذه الحلول الضعيفة التي تقدمت بها تلك الوفود أو التي جاءت بها لجنة التوفيق الدولية بتقسيم القدس بين العرب واليهود وبإشراف حاكم عام تعينه الأمم المتحدة على الأماكن المقدسة فقط[٢].

وما فعلت ذلك إلا متأثرة برغبات للكنيسة الكاثوليكية وبموقف الفاتيكان وموقف الكنيسة الأرثوذكسية وجميع الدول التي تتبعهم في وضع الأماكن المقدسة تحت نظام دولي دائم[٣].

ومن أجل بناء نظام دولي إلى القدس أصدرت الجمعية العامة في اليوم التالي قرارها رقم (٣٥٦) دعت فيه إلى اعتماد أموال لوضع النظام السابع موضع التنفيذ وبالفعل فقد اعتمد مبلغ ثمانية ملايين دولار أمريكي كميزانية للمنطقة المدولة لعام ١٩٥٠ [٤].

لكن استمرت إسرائيل في خرقها لقرارات وتوصيات الأمم المتحدة كشأنها دائماً وأظهرت رغبتها، عارمة وسافرة، في تهويد القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل والتي بدأت منذ إعلانها لقيام الدولة العبرية في ١٤/أيار/١٩٤٨ [٥].

فقامت كخطوة أولى نحو تهويد المدينة بعقد الجلسة الأولى للكنيست الإسرائيلي في القدس في ١٣/كانون الأول/١٩٤٩، ونقلت مقر حكومتها إلى القدس في الوقت الذي لم يمض سوى أربعة أيام على التوصيتين الأخيرتين، وقبل ذلك أعلنت في ١١/كانون الأول من الشهر نفسه بنقل العاصمة إلى القدس، وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي "بن غوريون" بنقل مكتبه إلى القدس، وتبعه بعد ذلك عدد من الوزراء والوزارات.

ورداً على ذلك قام مجلس الوصاية بإدانة واستنكار هذه الإجراءات في توصية رقم (١١٤د-٢) حيث دعت فيها إسرائيل إلى إبطال نقل الدوائر والوزارات إلى القدس ودعا إسرائيل إلى تقديم تقريرها حول التزامها بهذا القرار[١].

---

1 انظر توصية الجمعية العامة رقم (٣٠٣-د-٤) في ١٩٤٩/١٢/٩ في : القدس في قرارات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ٣٦.

2 انظر : مشروع لجنة التوفيق العامة المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد مصير القدس، في مجلة الأبحاث الأمريكية، بيروت، السنة ٢، الجزء الرابع، كانون الأول ١٩٤٩، ص ص ٥٢٢-٥٢٣.

3 عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٨١.

4 محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٧٨.

5 صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، دراسة خاصة، عمان تشرين ثاني ١٩٩٣،ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أن الأمم المتحدة قد أحست بعدم جدوى تطبيق نظام التدويل في القدس، فقد أشارت في التوصية الأخيرة "انه من الأرجح إن عمل حكومة إسرائيل سيؤدي إلى جعل تنفيذ نظام القدس... أكثر صعوبة" والذي توافق مع الأمر الواقع الذي خلقه ضم سلطتي الاحتلال (الأردن وإسرائيل) لشطري المدينة إلى سيادتهم، فقامت الجمعية العامة بإلغاء الاعتماد المالي المخصص لقيام النظام الدوي في القدس بموجب توصيتها رقم (٥/٤٦٨) [٢].

وإمعاناً برفض قرارات وتوصيات الأمم المتحدة –وهو شانها دائماً_ أعلن برلمانها في ٢٣ كانون ثاني ١٩٥٠ أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وحينما انتهى مجلس الوصاية في ٤ نيسان ١٩٥٠ من إقرار مشروع دستور المدينة المدولة، بدى من كل ذلك أن الأمر من جانب إسرائيل لا يتعلق بمجرد رفض قرارات الأمم المتحدة بقدر ما ذهبت النية الإسرائيلية إلى استكمال الإجراءات والمتطلبات للتعامل الدولي مع (العاصمة الجديدة) [٣].

وكخطوة نحو الاعتراف بالعاصمة الجديدة (على الحدود) طلبت من الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها تقديم أوراق اعتماد سفرائها في القدس وأعلنت إنها لن تقبل بغير ذلك مما يعني على المدى المنظور من احتمالية نقل سفاراتها أي القدس مما يشكل اعترافاً فعلياً بالعاصمة الجدية، وبالتالي إلغاء كل قيمة عملية للصفة القانونية لوضع المدنية وهو (التدويل) كما أقرته الأمم المتحدة[٤].

وقد نجحت الدبلوماسية العربية في إعاقة أو تأجيل نقل السفارات الأجنبية إلى القدس ولكن تهديد إسرائيل بأنها لن تقبل غير ذلك دفعت البلدان التي لديها تمثيل دبلوماسي في تل أبيب إلى تقديم أوراق اعتماد سفرائها في القدس. وكانت بريطانيا أولى الدول التي تقدم أوراق اعتماد سفيرها في القدس معللة ذلك بأنه لن يكون بمثابة اعتراف بالعاصمة الجديدة لإسرائيل بل إن أجرائها ذلك لا يبعد الطبيعة الخاصة والدولية للمدينة التي أقرتها الأمم المتحدة. وتبع ذلك تقديم باقي الدول أوراق اعتماد سفرائهم في القدس ومتخذين نفس الحجج في تعليل هذا الإجراء[٥].

---

1 انظر توصية مجلس الوصاية رقم (١١٤د-٢) في ١٩٤٩/١٢/٢٠ في القدس في قرارات، المصدر السابق ص ٤٦٣.

2 انظر توصية الجمعية العامة رقم (٥/٤٦٨) في ١٩٥٠/١٢/٢٤ في: المصدر السابق ص ٣٨.

3 خليل الحديثي، قضية القدس البداية والجذور، مصدر سابق، ص ٦٨.

4 جعفر عبد السلام ، المركز القانوني لمدينة القدس، السنة الرابعة عشر، كتاب شهري، رابطة العالم الإسلامي، عدد ١٥٧، مكة المكرمة، ١٩٩٦، ص ٧٣.

5 خليل الحديثي، قضية القدس البداية والجذور، المصدر السابق، ص ٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يفوتنا أن نذكر إن لرفض الولايات المتحدة نقل سفاراتها إلى القدس دوراً في أحجام عدد كبير من الدول، الحليفة والتي تدور في فلكها، من نقل سفاراتها إلى القدس. وقد عللت الولايات المتحدة هذا الرفض بأنه ينسجم مع الطبيعة الدولية لمدينة القدس.

وبعد ذلك لم تدرج الجمعية العامة موضوع القدس (فلسطين) على جدول أعمالها في دورتها السابعة للعام ١٩٥٢، حيث قدم الأمين العام للمنظمة (تراكفلي) المعروف بولائه للصهيونية جدول أعمال الدورة السابعة بدون الإشارة إلى بند (قضية فلسطين) بل تضمن البند التالي فقط (تقرير مدير الأونروا عن لاجئ فلسطين) [1]. ولم تحرك الأمم المتحدة ساكناً أمام قيام إسرائيل بنقل وزارة خارجيتا إلى القدس عام ١٩٥٣.

وقد تنبهت الوفود العربية لإسقاط بند قضية فلسطين من على جدول أعمال الدورة السابعة، فطلبت إدراج البند التالي لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الأمم المتحدة (البند رقم ٦٧). وردت إسرائيل على ذلك بأن تقدمت ببند رقم)٦٨) والذي جاء فيه (كشكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وأحكام اتفاقيات الهدنة المعقودة مع إسرائيل والتي تلزمها أن تمتنع عن سياسة العداء وان تسعى للتوصل إلى اتفاق من أجل إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل). ويظهر أن إسرائيل كانت ترمي من تقديم هذا البند إلى حذف قضية فلسطين إلى الأبد من على جدول أعمال دورات الأمم المتحدة، في نفس الوقت تكسب الدول العربية في مفاوضات مباشرة معها في غياب شعب فلسطين من أجل عقد صلح ودون أن تأخذ بعين الاعتبار القرارات السابقة التي صوتت عليها المنظمة، بل تكون نقطة الابتداء (الأمر الواقع) الذي حققته إسرائيل أي اعتراف الدول العربية باحتلال إسرائيل للقدس الغربية، وفي نفس الوقت نفي أي دعوة نحو التدويل.

ولم تستطع إسرائيل أن تكسب المعركة في التفاوض المباشر مع الدول العربية عندما ناقشت اللجنة السياسية البند الذي تقدمت به إسرائيل حيث كان دون الثلثين عندما صوتت عليه الوفود في اللجنة، مما أدى إلى فشله في الجمعية العامة إذ غيرت وفود الدول الاشتراكية شكل تصويتها من امتناع إلى ضد.

---

[1] جورج طعمه ، قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٨، بيروت، تشرين أول ١٩٧٤، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن الحصيلة النهائية أن القرار الذي حاربت إسرائيل به من أجل المفاوضات مع العرب قد هزم ولكن وعلى الرغم من خسارة إسرائيل النسبية في الجمعية العامة، كانت خسارة الوفود العربية افدح إذ جاءت المحصلة النهائية للبند الذي تقدمت به، لغير صالح إدراج بند "قضية فلسطين" (وبالطبع القضايا التي تفرعت عنها مثل القدس) من على جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة السابعة والى الدورة التاسعة والعشرين[1].

وهكذا لم تتناول الأمم المتحدة موضوع القدس خلال الفترة من سنة ١٩٥٢ والى سنة ١٩٦٧ إلاّ في قضايا صغيرة وهامشية لا تمس جوهر القضية (القدس) مثل تحديد خطوط الهدنة فيهما أو الإبقاء على الأوضاع كما هي عليه خلف حدود الهدنة مثل قرار مجلس الأمن رقم (١٢٧) في عام ١٩٥٨. أي بكلمة أخرى الإبقاء على سياسة الأمر الواقع في القدس والتي خلقتها إسرائيل على أرض الواقع منذ ١٩٤٧، والتي تعززت بتوقيع إسرائيل مع دول الطوق اتفاقيات خطوط الهدنة[2].

جميع الحقوق محفوظة

وتجدر الإشارة إلى أن جميع القضايا بلا استثناء المتفرعة عن قضية فلسطين وبالذات قضية القدس وحفظ الأماكن المقدسة فيها وإقرار النظام الدولي بها، ابتداء منذ ربيع ١٩٤٧، وجميع شكاوي الحكومات العربية ضد إسرائيل والتي نظر فيها مجلس الأمن من ١٩٤٩عام والى عام ١٩٦٦، قد أدرجت جميعها تحت بند "قضية فلسطين"، في نفس الوقت الذي طوت به الجمعية العامة هذا البند منذ عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من استمرار مجلس الأمن مناقشة بند "قضية فلسطين" على جدول أعمالها تحت هذا البند طوال هذه الفترة إلاّ أن هذا البند بدأ

---

1 أحمد أبو الخير، قضية فلسطين ومنظمة التحرر الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة، بيروت، ١٩٨٠، ص ص ١٥-١٦.

2 انظر حول الوضع القانوني لاتفاقيات الهدنة ونصوصها مع كل طرف عربي في : محمد المجذوب: الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٩ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختفي من على جدول أعمالها منذ حزيران ١٩٦٧ حيث بدأت تناقش القضايا المتفرعة عنها (القدس بالذات) تحت عنوان (الوضع في الشرق الأوسط)، وهو نفس البند الذي نظرت فيه الجمعية العامة آنذاك.

وهذا الأمر إن دل على شيء فهو لا يدل على التخبط الذي تعمل فيه الأمم المتحدة فحسب، بل هو دلالة واضحة على أصابع التآمر داخل المنظمة التي تلاحق قضية فلسطين والقدس بالذات ولغاية واحدة وهي طمس هذه القضية[١].

حيث بإشارة بسيطة إلى قرارات الأمم المتحدة وما رافقها من ملابسات غير قانونية سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة تشير إلى محاولات طمس قضية فلسطين عامة، منذ عام ١٩٥٢ بالنسبة للجمعية العامة ومذ عام ١٩٦٧ بالنسبة لمجلس الأمن، والقدس خاصة بحيث –كما لاحظنا هذه الفترة– لم يصدر قرار أو توصيه جديرة بالذكر تؤكد الوضع الدولي للمدينة أو تشجب الممارسات الإسرائيلية لتغيير هذا الوضع.

وهكذا طمست قضية القدس في الجمعية العامة بصورة أبكر منها في مجلس الأمن، وزيادة على ذلك فقد صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) التاريخي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ تحت عنوان (الوضع في الشرق الأوسط)، وما كانت الغاية إلا إبعاد أي حديث عن القدس أو حتى عن قضية فلسطين وكل ما ذكر بخصوصها (إن مجلس الأمن يؤكد ضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين) [٢]. أي بكلمة أخرى، إن قضية القدس وفلسطين قد أصبحت في إطار الأمم المتحدة قضية لاجئين فقط، وهذا كان الهدف كما يبدو من طوي بند قضية فلسطين والقضايا التي تفرعت عنها مثل القدس من على جدول أعمال مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ ومن الجمعية العامة منذ العام ١٩٥٢ وجاء هذا القرار ليعزز ذلك.

وعلى الرغم من هذا الإهمال فان الوضع القانوني لمدنية القدس خلال هذه الفترة أصبح يتلخص في أن التدويل الشامل ودستوره قائمان من ناحية الأمم المتحدة لكنهما يفتقران إلى التنفيذ بحكم التجميد الذي مارسته إسرائيل وحلفاؤها الاستعماريون ضد قرارات الأمم المتحدة التي لا تصادف هوى منها[٣].

---

1 جورج طعمة، قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ص ١٠-١١.

2 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) في ١٩٦٧/١١/٢٢، في القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٨٣.

3 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) في ١٩٦٧/١١/٢٢ في القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الثانية : قضية القدس في الأمم المتحدة ما بعد ١٩٦٧ والى عام ٢٠٠٠م:

لقد شهدت قضية القدس في أروقة الأمم المتحدة في هذه الفترة تحولاً واضحاً في السياسة التي انتهجتها المنظمة الدولية تجاه هذه القضية عن الفترة السابقة، لدوافع وغايات طمحت لها سواء المنظمة الدولية، لحل هذه القضية على حساب الحل الذي وضعته في عام ١٩٤٧، أو لدوافع جاءت بها الأطراف المعنية الأربعة في إيجاد تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط كما أخذت تعرف الآن.

قامت القوات الإسرائيلية في ٧ حزيران ١٩٦٧ باجتياح مدينة القدس– الخاضعة للسيادة والإدارة الأردنية– و احتلالها ، لتبدأ فترة جديدة من فترات تهويد المدينة وتأكيد ضمها للسيادة الإسرائيلية عبر سلسلة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس الدولي. وأدت هذه الممارسات إلى تعدد المناسبات التي تدخلت فيها الأمم المتحدة –الجمعية العامة ومجلس الأمن بالذات– للإعراب عن إدانتها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس. لذا سنحاول في السطور القادمة تسليط الضوء على ممارسات سلطة الاحتلال وما رافقها من إدانة المجتمع الدولي لها ممثلة بأجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

سارعت إسرائيل بعد احتلالها للقدس إلى استخدام نفس الأسلوب الذي استخدمته في حرب عام ١٩٤٨ وهو إرهاب مواطني القدس عبر سلسلة من الهجمات المتتالية بالأسلحة الثقيلة والخفيفة براً وبحراً من أجل إجبارهم على الهرب من القدس القديمة، إلا أنها باءت بالفشل فقد صمد مواطنو القدس العرب فيها، واستشهد على أثر ذلك ما يقارب (٣٦٠) شخصاً ما بين رجال وأطفال ونساء وشيوخ، على الرغم من انسحاب القوات العربية من المدينة في اليوم التالي.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال ظهرت نية إسرائيل تجاه القدس مع تصريح القائد الصهيوني "موشي دايان" الذي أعلن أمام حائط المبكى: (لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية. عدنا ولن نبارحها أبداً). وهكذا بدأ الطور الثاني من مخططات تهويد المدينة بعد أن قامت الجرافات الإسرائيلية في جنح الليل، في الوقت الذي لم تدفن فيه جثث المواطنين العرب بعد، بهدم الحي المقابل لحائط البراق (حي المغاربة) وتسويته مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرض. وتم بعد ذلك دمج شطري المدينة بإزالة بوابة "مندل بوم" التي كانت تفصل شطري المدينة[1].

ومنذ الأسابيع الأولى لعدوان عام ١٩٦٧ بدأت سياسة تهويد المدينة تأخذ شكلها بوضوح، وظهرت النوايا الإسرائيلية بضم القدس إلى السيادة الإسرائيلية، من خلال ثلاثة محاور قامت عليها، أولها التخلص من أكبر عدد من المواطنين العرب من أبناء القدس، وثانيها تكثيف الوجود اليهودي من خلال النزوح اليهودي إلى القدس وتصعيد حركة الاستيطان، وثالثها إضفاء الطابع اليهودي الإسرائيلي على المدينة – لخلق أمر واقع – من أجل الوصول إلى هدف واحد تطمح له إسرائيل منذ القدم وهو اعتبار القدس عاصمة أبدية " لدولة إسرائيل".

ولذلك ولتحقيق هذه الغاية قامت إسرائيل بسلسلة من الإجراءات والتدابير لتغيير الوضع في القدس وإجبار المواطنين العرب في القدس (والبالغ عددهم ١٠٠ ألف نسمة في القدس الشرقية أما في الغربية فتعدادهم يصل إلى الصفر) بالعمل بموجب الأنظمة الإدارية والقضائية التي فرضتها عليهم بدلاً عن الأنظمة السابقة التي كانت سائدة زمن الإدارة الأردنية، باعتبارها خطوة أولى نحو ضم القدس إلى إسرائيل وإعلانها الدولة العبرية في النهاية[2].

فعلى سبيل المثال لا الحصر، اصدر الكنيست الإسرائيلي قرارات على شكل إضافة إلى قانون إسرائيلي أسماه مرسوم القانون والإدارة لسنة ١٩٤٨ ، خولت بموجبه حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة تخضع تحت سيطرة إسرائيل وعلى أية مساحة ترى ضمها إلى أراضي إسرائيل. كما قامت السلطات الإسرائيلية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ بإصدار قرار بحل مجلس أمانة القدس العربية وفصل أمين القدس (روحي الخطيب) من عمله وإلحاق

---

1 فايز فهد جابر، القدس في عصبة الأمم المتحدة، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، دراسة خاصة، بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٠، ص ١٤

2 محمد الفرا، القدس وقرارات الشرعية الدولية والعربية والفلسطينية، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، دراسة خاصة، عمان، ١٩٩٣/١٠/١، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القدس الجديدة (المنطقة التي كانت تحت الحكم الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨)، وصدرت بعد ذلك عدة تشريعات وأوامر وقرارات في مجال القضاء والتشريع وتم كذلك إلغاء القوانين الأردنية المعمول بها في القدس والمحاكم العربية القائمة فيها ونقل مقر محكمة الاستئناف إلى رام الله خلافاً للقانون النافذ، وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل نحو ضم القدس لها[١].

وعندما تمت معظم هذه الإجراءات، كانت الجمعية العامة في دورة انعقاد طارئة (استثنائية) دعا إليها الاتحاد السوفيتي لمناقشة العدوان الإسرائيلي تحت بند "أزمة الشرق الأوسط"[٢]، وذلك في الوقت الذي تأخر به مجلس الأمن في إصدار قرار بإدانة إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي التي غزتها، والذي تأخر صدوره حتى الثلث الأخير من شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ (القرار ٢٤٢) أي بعد خمسة أشهر من العدوان وبعد صدور عدة قرارات من الجمعية العامة.

جميع الحقوق محفوظة

وإزاء هذه الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الوضع في القدس، قامت المجموعة العربية في عقد اجتماع لها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك حيث أثار مندوب الأردن الدائم موضوع القدس ودعا إلى ضرورة تقديم مشروع قرار مستقل عن القدس. واختلفت المجموعة حول ما يلزم عمله في الجمعية العامة فهل يقدم مشروع مستقل لإلغاء الإجراءات الإسرائيلية لضم القدس أو يترك الموضوع ليناقش كجزء من الأراضي العربية المحتلة.

وتم الاتفاق بتقديم مشروع قرار مستقل عن القدس، ورأى مندوب الأردن أن الغاية المتوخاة من مشروع القرار المستقل عن القدس هو أن إسرائيل ترمي "إلى مواجهة العالم بأمر واقع جديد. فلا تخرج من القدس وإنما تساوم بالخروج من الأراضي المأهولة بالسكان فقط لتبقى القدس والأراضي الأخرى تحت سيطرتها"، ولذا جاءت النية بالتأكيد صراحة على أن القدس جزء من الأراضي المحتلة.

---

[1] انظر :روحي الخطيب، تقرير حول مواصلة سلطات الاحتلال العسكري اعتدائها لتغيير أوضاع مدينة القدس خلافاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة اليونسكو، أمانة القدس، بلا دار نشر، عمان، ١٩٧٦، وانظر كذلك: روحي الخطيب، القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، أمانة القدس، ١٩٨٦، ص ٣٦-٤٥.

[2] وقد رأى البعض أن عقد هذه الدورة الطارئة جاءت لترد على فشل مجلس الأمن الدولي في أن يتخذ قراراً لسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بعد الخامس من حزيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال ذلك قام وزير خارجية إسرائيل "ابا ايبان" بالتقليل من أهمية الإجراءات الإسرائيلية وقال أن ما حدث لا يتعدى أموراً عادية تتضمن مد القسم الثاني من المدينة بالماء والكهرباء وغيرها من مستلزمات الحياة الطبيعية، وليس الدعوة إلى ضم القدس[١].

وفي هذا السياق قامت إسرائيل بالرجوع عن بعض إجراءاتها، فعلى سبيل المثال أمر "موشي دايان" بإنزال العلم الإسرائيلي عن المسجد الحرام كدلالة على شجب الادعاءات بأن إسرائيل تنوي ضم القدس[٢]، وغيرها من الإجراءات الواهية والتصريحات المخادعة التي حاولت من خلالها خداع الرأي العام العالمي.

ولكن باءت جميع محاولات إسرائيل بالفشل حيث صدر أولى القرارات الخاصة بمدينة القدس في مشروع قرار مستقل وهو القرار رقم (٢٢٥٣) في ٤ تموز ١٩٦٧ تدعو فيه إسرائيل إلى إلغاء التدابير السابقة المتخذة لتغيير وضع القدس والامتناع عنها في المستقبل، والذي جاء فيه (إن الجمعية العامة، إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة:

١- تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة.

٢- وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣- تطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه[٣].

وفي تقرير الأمين العام في ١٢/تموز/١٩٦٧ المقدم إلى الجمعية العامة بناء على القرار السابق تضمن فيه رسالة من وزير الخارجية الإسرائيلي (ابا ايبان) يشرح فيها الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس وهي (الرسالة) لا توضح ما ذا كانت هذه الإجراءات ذات طبيعة مؤقتة أم دائمة، ولا تشير إلى امتثال إسرائيل للقرار (٢٢٥٣) [٤]، وبناء على ذلك أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (٢٢٥٤) في ١٩٦٧/٧/١٤ لإبداء اسفها

---

1 محمد الفرا، سنوات بلا قرار، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٠-١١.

2 زياد أبو زياد، القدس بين الولاية الدينية والسيادة السياسية، في جريس سعد خوري وآخرون، القدس، دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، ط١، القدس، ١٩٩٦، ص ٢٢٦.

3 انظر نص قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٣٥) في ١٩٦٧/٧/٤ في القدس في قرارات الأمم..، مصدر سابق، ص ٣٩.

4 جورج ديب، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، مركز الأبحاث، دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ٦٥-٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس وعدم التزامها بالقرار (٢٢٥٣) ولـذا فهي :

١- تأسف جداً لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العام ٢٢٣٥.

٢- وتكرر الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التـدابير التـي صـار اتخاذها والامتناع فوراً من إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣- وتطلب من الأمين العام إعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعـن تنفيـذ هـذا القرار[١].

ولم تستجب إسرائيل كعادتها لهذا القرار وأعلنت في ١٦ تموز بأنها سوف تمضي قدماً في إجراءات ضم القدس العربية والقرى المحيطة بها حتى لو صوتت جميع الدول الأعـضاء في الأمم المتحدة ضد هذه الإجراءات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وكخطوة نحو العمل على تنفيذ قرارات الجمعية العامة، أوفد الأمـين العـام مبعوثـه الشخصي السفير "ارنستوتالمان" إلى القدس لتقصي الحقائق ودراسة الإجـراءات والـدعاوى حول ضم إسرائيل للقدس، حيث أشار في تقريره إلى الانتهاكات الإسرائيلية لوضـع القـدس واطلع على الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد العرب وضـد أمـاكن العبادة والمزارات الإسلامية والمسيحية، وأشار كذلك إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والشخصيات اليهودية البارزة التي تؤكد تلك الدعاوى، حيث ذكر أن وزير الـشؤون الدينيـة أعلن في مؤتمر صحفي بالقدس بتاريخ ١٢ /آب/١٩٦٧ إن السلطات الإسـرائيلية تعتبـر أن موقع مسجد عمر "قبة الصخرة" ملك لها "بالتملك السابق أو بالفتح"[٢].

وأشار التقرير إلى زيارة الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي مع مرافقيه للحرم الشريف وقيامهم بالصلاة في منطقة الحرم وأشار إلى أن ذلك يعتبر بمثابة استفزاز لمشاعرهم.

وعلى الرغم من الإجماع الدولي على استنكار وشجب الممارسـات الإسـرائيلية فـي القدس، قامت إسرائيل بتحدي هذا الإجماع عندما قررت إقامة عرض عسكري فـي مدينـة القدس وحددت موعداً لإقامته في ٢ /أيار ١٩٦٨، واجتمع مجلس الأمن بنـاء علـى طلـب

---

1 انظر توصية الجمعية العامة رقم (٢٢٥٤) في ١٩٦٧/٧/١٤ في القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٠.

2 يقصد بالتملك السابق عند اليهود أن النبي داود عليه السلام قد اشترى الأرض التي أقيم عليها الهيكل من أحد اليبوسيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن وأصدر قرار رقم (٢٥٠) بإجماع الأصوات طالب فيه إسرائيل بعدم إقامة العرض العسكري[١].

لكن إسرائيل لم تذعن لقرار المجلس وقال مندوبها حال اتخاذ القرار (إن إسرائيل لن تلتزم به لان إقامة العرض العسكري هو من أمور إسرائيل الداخلية) [٢] وهذا يعني إن إسرائيل قد اعتبرت القدس ضمن سيادتها ومن أمورها الداخلية ومما قاله مندوب إسرائيل في هذا الأمر (إن العرض العسكري سيقام في القدس الموحدة، وان الشعب اليهودي قد انتظر هذه الساعة العظيمة طويلاً، وان وراء من يسير في العرض العسكري في القدس سيسير وراءه عشرون قرناً من الاحتلال الأجنبي والنفي والاضطهاد والتمييز العنصري وجريمة إبادة البشر، وأن لا شيء سيمنع الاحتفال العشرين في ذكرى ميلاد إسرائيل) [٣].

وعندما أقامت إسرائيل العرض، عاد مجلس الأمن إلى الانعقاد واتخذ قراراً بالإجماع هو القرار رقم (٢٥١) يبدي فيه المجلس اسفه العميق على إقامة العرض في القدس تجاهلاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٥٠) [٤] وأردفه بقرار رقم (٢٥٢) دعا فيه إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات المتخذة وأشار في فقرتيه الثانية والثالثة :

٢-يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير من وضع القدس.

٣-يدعو إسرائيل بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات وان تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير من وضع القدس[٥].

ويكتسب القرار الأخير أهمية خاصة، فهو قد جاء عقب قرار مجلس الأمن الشهير رقم (٢٤٢) الذي لم يشر إلى القدس من قريب أو بعيد إلاّ في إطار وضع قضية فلسطين ، وجاء هذا القرار كتفسير لقرار (٢٤٢) بسبب شموله على القدس.

---

1 صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، نشره اللجنة الملكية لشؤون القدس، دراسة خاصة، عمان، ١٩٩١.

2 انظر وثيقة مجلس الأمن رقم SBV/١٤١٧ ص ٤٥١ نقلاً عن محمد القرا، سنوات بلا قرار، مصدر سابق، ص ١٤.

3 محمد الفرا، سنوات بلا قرار، المصدر نفسه، ص ص ١٤-١٥.

4 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٥١) في ٢/أيار/١٩٦٨، في: القدس وقرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٨٦.

5 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٢) في ٢١/أيار/١٩٦٨، في: القدس وقرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٨٦.
وانظر كذلك حول ما يمس هذا القرار من مؤامرات حاكها سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة من اجل إفراغ هذا القرار من ذكر القدس في ثناياه ولتأتي الصورة منسجمة مع ما جاء به قرار رقم (٢٤٢) في: محمد الفرا ، سنوات بلا قرار، مصدر سابق، ص ص ١٤٩-١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإزاء الرفض الإسرائيلي لتنفيذ القرار السابق رأت المجموعة العربية أنه لابد من ضرورة رفع القضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وبالفعل انعقد الأخير في ٧/حزيران/١٩٦٩ بناء على طلب تقدم به ممثل الأردن.

وفي المجلس جرت مناقشات طويلة ومستفيضة حول الوضع في مدينة القدس حتى طالت المناقشات التاريخ القديم للمدينة وشارك بها عدد كبير من الوفود التي أيدت الموقف العربي، وما كان ذلك إلا ثمرة تعاون المجموعة العربية فيما بينها والتنسيق الناجح مع باقي الوفود لخدمة هذه القضية العادلة.

وكان من الطبيعي أن يدافع مندوب "إسرائيل" عن حقوق مزعومة لدولته، لكنه وفي إطار مدافعته وقع في عدة مغالطات استند عليها لتعزيز ادعاءه بأن القدس يهودية، ومن أهم هذه المغالطات ادعاؤه أن حائط المبكى هو ملك يهودي لا جدال فيه.

غير أن مندوب الأردن واجه هذا الزعم بوثيقة دولية دامغة هي عبارة عن حكم تحكيمي صادر عن لجنة دولية شكلت على عهد الانتداب البريطاني وبموافقة عصبة الأمم للنظر في حقوق اليهود والمسلمين في هذا الحائط، واعترف الحكم بان للمسلمين وحدهم تعود ملكية حائط المبكى لكونه يؤلف هو و الإفريز الكائن بجواره في مواجهة حي المغاربة جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف، وأشار الحكم إن الجانب اليهودي لا يدعي أي ملكية في أي حجر من حائط المبكى وانه يحصر قضيته في طلب امتياز يمنح اليهود في زيارة هذا الحائط فقط و أشار كذلك إلى أن العرب في القدس قد تسامحوا في هذا في الماضي نظراً لروح التسامح التي تنبع من الدين الإسلامي الحنيف[١].

وقد أصبح هذا الحكم (أو النظام) الصادر عن حكومة الانتداب في فلسطين سنة ١٩٣١، بناء على قرار مجلس عصبة الأمم في ١٤/كانون الثاني/١٩٣٠ وتقرير اللجنة الثلاثية الدولية في الأول من كانون الأول ١٩٣٠ اثر ثورة البراق المعروفة عام ١٩٢٩ وثيقة دولية هامة وحكماً تحكيمياً باقياً وملزماً ولا يجوز إثارة النزاع بصدده مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف[٢].

---

1 انظر نص تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠ في، الحق العربي في حائط المبكى في القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ١٠٥-١٠٨.

2 عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدم ممثل الأردن "الدكتور محمد الفرا" هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن وضمنها بالحكم الذي توصلت له اللجنة الدولية المشار إليها من نتائج حول ملكية حائط المبكى* والساحة الملاصقة له والحي المقابل له والتي هدمته إسرائيل في عام ١٩٦٧، وأشار إلى أنه رفعها إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٨ وأودعت بوثائق المجلس تحت رقم (٨٤٢٧/د) ووزعت كوثيقة في الجمعية العامة تحت رقم (A/٧٠٥٧ الملحق ١) وأشار إلى أنه (قد أثار جميع هذه النقاط بصورة وافية لدى مناقشة القضية من قبل مجلس الأمن في المرحلة الأولى وكان لابد من إثارتها من جديد بسبب مغالطات مندوب (إسرائيل) التي لا تعرف الحدود) [١].

وعاد مجلس الأمن إلى الانعقاد مرة أخرى في ٣ تموز ١٩٦٩ فأصدر قراره المرقم (٢٦٧) بالإجماع لعدم امتثال إسرائيل لقراري الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن السالفة، ومضيها في الإجراءات الإدارية والتشريعية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، وأكد القرار المبدأ القانوني القائل ببطلان الاستيلاء على الأراضي بسبب الغزو العسكري وأشار فقرته السابعة :-

٧-يقرر أنه إذا أجابت إسرائيل أو لم تجب على الإطلاق، فان مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها في هذا الشأن[٢].

وتجدر الملاحظة إلى نقطتين هامتين بخصوص هذا القرار، الأولى:- وهي نعت إسرائيل للقرار (بالقوة المسلحة)، وهو نعت يتضمن عدم الاعتراف باحتلال الأراضي العربية بما فيها القدس، ويظهر كذلك أن صيغة قرارات الأمم المتحدة بشكل عام منذ العام ١٩٦٧ أخذت تميل إلى التشدد على نحو ما ضد إسرائيل، والثانية أن الفقرة السابعة من القرار السالف أشارت إلى ضرورة انعقاد مجلس الأمن دون تأخير لاتخاذ الخطوات اللازمة في حالة

---

* لكن ملكية حائط البراق (المبكى) لا تثبته فقط هذه الوثيقة بل يثبته اليهود أنفسهم. فقد جاء في الموسوعة اليهودية في الجزء ١٦، صفحة ٤٦٨، لسنة ١٩٧١، إن المصادر التي تتحدث عن اليهود في القدس حتى القرن السادس عشر تشير إلى تعلق اليهود بالهيكل ولكنها لا تشير إلى أي شيء عن الحائط الغربي (حائط المبكى) وفي فترة الجيوتيع وهم رؤساء الأكاديميات اليهودية في القرن السابع والثامن والتاسع كان موقع الاحتفال عند اليهود على جبل الزيتون، ولا نجد إشارة إلى الحائط الغربي مطلقاً ولا يشار إلى هذا الحائط البتة في المصادر اليهودية المختلفة في القرن الخامس عشر. وليس فيها ما يدل على أن الحائط كان مكان عبادة أو صلاة لليهود.. وان الحائط قد أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالي سنة (١٥٢٠)م نتيجة للهجرة اليهودية من إسبانيا وبعد الفتح العثماني سنة ١٥١٧، وعليه فان اليهود بشهادتهم يتحدثون عن حائط البراق كمكان للصلاة منذ القرن السادس عشر فقط.

انظر : روحي الخطيب، "رداً على الأستاذ عدنان أبو عودة"، مجلة اقدس الشريف، ع ٨٢، السنة الرابعة، عمان، كانون الثاني ١٩٩٢، ص ص ٢٥-٢٦.

1 محمد الفرا ، القدس وقرارات الشرعية الدولية، مصدر سابق، ص ٢٧.

2 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٦٧) في ٣/تموز/١٩٦٩ في: القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٨٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم تنفيذ إسرائيل للقرار، وفي هذا إشارة ضمنية لتطبيق الفصل السابع من ميثاق (الأمم المتحدة) المتعلق باستخدام العقوبات.

واستمرت القرارات الخاصة بالقدس طوال هذه الفترة التي أكدت مركز القدس الدولي، وازداد الاهتمام الدولي بهذه المدينة بشكل كبير بعد حادثة إحراق المسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩.

حيث تقدمت الوفود العربية والإسلامية عبر ممثل الأردن شكوى إلى مجلس الأمن عقب الحادثة يدعوه إلى الانعقاد (وبعد أن استمع المجلس إلى بيانات تعكس غضب العالم المتحضر، تجاه هذا العمل الشائن الذي دنس واحداً من أقدس المقدسات لدى الإنسانية) اتخذ مجلس الأمن في ١٥/أيلول/القرار رقم (٢٧١)، حيث "يستذكر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن السابقة، ويؤكد مجدداً على عدم مبدأ قبول الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري، يقر بأن أي تدمير أو تدنيس للاماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية في القدس، وان أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا، يمكن أن يهدد بشدة الأمن والسلام الدوليين" ودعا إسرائيل إلى الامتناع عن خرق قرارات الأمم المتحدة وان تبطل جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، وعاد وذكر بالفقرة السابعة التي ذكرت بقرارات مجلس الأمن السالفة[١].

وفي ٢٥/أيلول/١٩٧١، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٩٨) يستنكر فيه الإجراءات الإدارية والتشريعية التي تقوم بها سلطة الاحتلال في القطاع المحتل من القدس لتغيير وضع القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان التي تقوم بها إسرائيل ويدعو إسرائيل بإلحاح إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة والى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس الذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة أو قد يجحف بحقوق السكان وبمصالح المجموعة الدولية أو بالسلام العادل والدائم، ودعا القرار الأمين العام أن يقدم تقريره خلال ستين يوماً حول تنفيذ هذا القرار[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار جاء مختلفاً عن القرارات السابقة، فلقد دأب المجلس في قراراته السابقة إلى إدانة وشجب جميع الإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها الإخلال بمركز المدينة أو بما يؤدي إلى أي تغيير في ذلك "أي الإبقاء على الوضع القانوني للمدينة

---

1 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٧١) في ١٩٦٩/٩/١٥ في : القدس في قرارات..، مصدر سابق، ص ٤٨٩.

2 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٢٩٨) في ١٩٦٩/٩/٢٥ في القدس في قرارات..، المصدر نفسه، ص ٤٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هو عشية صدور قرار التقسيم وهو التدويل" ولكنه في هذا القرار يؤكد على أن الممارسات الإسرائيلية وإدانتها من قبل الأمم المتحدة تسري فقط على "القطاع المحتل" من المدينة وهو القطاع الذي احتلته إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، و"كأن ما حصل ويحصل في الجزء الجديد من القدس أصبح حقاً مكتسباً لإسرائيل تمارس عليه كل مقتضيات السيادة التي تمارسها الدول على إقليمها، هذا فضلاً عن أن القرار وقع في تناقض في ثنايا فقراته، حيث ورد في الفقرة الثانية منه إدانة لجميع الأعمال والإجراءات التي تؤدي إلى التأثير في وضع "مدينة القدس" (أي القدس بشطريها القديم والجديد) بينما يورد تعبير "القطاع المحتل"، في ديباجة القرار وفي ثنايا الفقرات العاملة (ف ٣ و ف ٤) وهذا ما دعا سوريا للامتناع عن تأييد القرار.

وخلال فترة السبعينيات أصبح واضحاً أن قضية القدس قد أخذت تفقد أهميتها على الساحة الدولية وخاصة في الأمم المتحدة، وظهر ذلك من خلال قرارات الأمم المتحدة التي أشارت لقضية القدس ضمن قرارات تخص الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وليس بصورة مستقلة كما لاحظنا ذلك في فترة الستينيات. ويبدو أن رجوع بند قضية فلسطين على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين (١٩٧٤) قد أعاق ظهور قضية القدس على مسرح الأمم المتحدة.

لكن بنظرة متفحصة على أرض الواقع نجد لقرارات الأمم المتحدة خلال فترة السبعينيات دوراً في إثارة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، لخدمة قضية القدس من خلال الدعوة لحمايتها والمحافظة على الممتلكات الثقافية في القدس القديمة بالذات، مثل منظمة اليونسكو أو من خلال نشأة مجموعة لجان لخدمة قضية القدس.

فعلى سبيل المثال اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قراراً في عام ١٩٧٢ برقم ١٧م/٣/٤٢٢ دعا فيه (إسرائيل) بصورة مستعجلة إلى الكف عن تغيير معالم القدس وعن الحفريات الأثرية التي تقوم بها، كما أرسلت اليونسكو لجنة إلى القدس من أجل وضع تقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية لعرضه على المؤتمر العام، وقد اتخذ المؤتمر العام بناء على ذلك القرار رقم ١٨م/٣/٤٣٧ بتاريخ ٠٢ نوفمبر ١٩٧٤ دعا فيه إلى عدم تقديم أي عون ثقافي وعلمي لإسرائيل بسبب ممارستها في القدس العربية، حتى تنفذ القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما طالب المجلس التنفيذي، في مناسبات متعددة السلطات الإسرائيلية بالمحافظة على الأملاك الثقافية العربية في الأراضي التي تحتلها ومن ضمنها القدس[١].

بالإضافة إلى ذلك فقد كان لقرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٧) في ١٩٧٤/١١/٢٢ الصادر تحت عنوان (منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب) دوراً في إنشاء اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي كان لجهودها اعظم الأثر في تثبيت الحقوق العربية لسكان مدينة القدس، وقد عبر أعضاء مجلس الأمن عن أعمال اللجنة بأنها تمثل (المرة الأولى التي حاولت فيها لجنة مشكلة من قبل الجمعية العامة رسم خطوات عملية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء كما رحبت دول كثيرة بما تراه من تغيير طال انتظاره في موقف الأمم المتحدة من المشكلة التي نتجت عن النظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم لاجئين فحسب، إلى أن أصبح ينطوي على اعتراف بالجوهر-السياسي-لوضعهم) [٢]. ومن ضمنهم بالطبع سكان مدينة القدس العرب الذين هددتهم سلطات الاحتلال بمصادرة ممتلكاتهم وتدميرها وبناء مستوطنات لليهود على أنقاضها، وهي سياسة اتبعها اليهود منذ القدم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي فترة السبعينات كذلك وجهت الأمم المتحدة اهتمامها نحو السياسة الإسرائيلية القائمة على بناء المستوطنات، حيث وقفت الأمم المتحدة منها موقف الإدانة والاستنكار معلنة أن عملها هذا ليس قانونياً ولا شرعياً وما رافق هذا البناء من قيام إسرائيل بمصادرة الأراضي ونزع ملكية أصحابها وإحلال سكان غرباء فيها.

وكانت الأمم المتحدة قد اطلعت على أول تحقيق أجرته لجنة مجلس الأمن المؤلفة بموجب القرار (٤٤٦) في ٢٢ آذار ١٩٧٩ حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس[٣]. حيث كشف التقرير عن العواقب الوخيمة للاستيطان الإسرائيلي وأبعادها ولاحظ التقرير أن الاستيطان اليهودي في القدس وما حولها كان أكثر كثافة من أية منطقة محتلة أخرى، حيث بلغ اليهود في القدس الشرقية وحدها ٨٠ ألف مستوطن مقابل ١٠ آلاف مستوطن في باقي أراضي الضفة الغربية المحتلة. وعبرت اللجنة عن قناعتها بان تنفيذ سياسة الاستيطان اقتضى (أن تلجأ إسرائيل إلى أساليب قهرية

---

1 نقلاً عن صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، مصدر سابق، ص ص ٣٩-٤٠.

2 انظر وثائق الأمم المتحدة رقم DPT.745 نقلاً عن : خيل إسماعيل الحديثي، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، مرحلة أخرى من الصراع بين الشرعية والقوة (١٩٧٤-١٩٨٨)، مجلة شؤون عربية، ع ٢٥٦، تونس، كانون الأول ١٩٨٨، ص ٨٦

3 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٤٤٦) بتاريخ ٢٢/آذار/١٩٧٩ في : القدس في قرارات..، مصدر سابق، ص ٤٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قسرية غالباً.. وتشمل التحكم بموارد المياه ومصادرة الأملاك الخاصة، وتدمير المنازل، ونفي الأشخاص)، كما لاحظت أن الأراضي التي صادرتها إسرائيل لإقامة المستوطنات أو لإغراض أخرى بلغت نسبتها ٢٧% من مساحة الضفة الغربية بما فيها القدس، ورأت أنه ثمة علاقة وثيقة بين إقامة المستوطنات وبين إجلاء السكان العرب عن ديارهم، بدليل انه منذ بدء سياسة الاستيطان نقص السكان العرب بحوالي ٣٢% من القدس والضفة الغربية[١] وأصدرت الجمعية العامة بعد ذلك العديد من القرارات التي طالبت فيها إسرائيل بعدم ضم أي من الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وعاد مجلس الأمن إلى إصدار بعض القرارات المتعلقة بالقدس والأراضي العربية الأخرى[٢] فأدان في قراره رقم (٤٦٥) بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ (إسرائيل) لاستمرارها في إنشاء المستوطنات في القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى* . وطلب مرة أخرى من إسرائيل في قراره رقم (٤٧٦) بتاريخ ٣٠/حزيران/١٩٨٠ الامتثال لقرارات المجلس السابقة والكف فوراً عن أي إجراء ينجم عنه تغيير في وضع القدس[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأشار القرار الأخير في الفقرة العاملة السادسة أنه في حالة عدم تقيد إسرائيل بهذا القرار فأنه سيعود (المجلس) إلى الانعقاد مرة أخرى لدراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للإحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. أي أنه أشار إلى احتمالية استخدام العقوبات وفقاً للفصل السابع من الميثاق.

إلاّ أن إسرائيل استمرت في رفضها لهذا القرار وحتى تحديه عندما أقر برلمانها (الكنيست) على نحو عاجل في ٣٠/حزيران/١٩٨٠ قانوناً جديداً عرف بالقانون الأساسي "basic law" والذي يقضي باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية "لدولة إسرائيل".

ويبدو أن هذا القانون قد جاء استعراضاً إعلاميا ذلك لان ضم القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل قد بدأت منذ ثلاثة عشر سنة، وقد أدانت بعض القوى في إسرائيل هذا القانون لأنه لم ينتج سوى الضرر السياسي لإسرائيل في العالم، وتكرار تعرضها للإدانة من جانب المجتمع الدولي.

---

1 انظر تقرير لجنة مجلس الأمن في الوثيقة رقم S/٣٤٥٠ المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس نقلاً عن فايز فهد جابر، القدس في عصبة الأمم وهيئة الأمم، مصدر سابق، ص ص ١٧-١٨.

2 انظر قرار مجلس الأمن (٤٧٦) في ١٩٨٠/٣/١ في: القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٤٩٧.

3 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٤٧٦) في ١٩٨٠/٦/٣ في: القدس في قرارات..، المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أصدر مجلس الأمن بعد عشرين يوماً من صدور هذا القانون قراره المرقم(٤٧٨)، بموافقة ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع صوت الولايات المتحدة الأمريكية، يعلن بعدم اعترافه بالقانون الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس، ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس[١] إلى سحب البعثات الدبلوماسية من المدينة.

وبالفعل فقد امتثلت إحدى عشرة دولة من أصل ثلاث عشرة لقرار مجلس الأمن، ونقلت بعثاتها الدبلوماسية من القدس إلى تل أبيب[٢] .

وهكذا جاء هذا القانون خسارة سياسية واضحة لدولة إسرائيل التي كانت ترغب في كسب اعتراف اكبر عدد ممكن من الدول بالقدس كعاصمة لها، ومن هنا جاء رفض بعض القوى في إسرائيل لهذا القانون بل رأت بأنه لا ضرورة له طالما أن ضم القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل قد تم بالفعل منذ زمن بعيد.

وكان الهدف من مشروع قانون القدس السابق الذي تقدمت به النائب "جيئو لا كوهين" من حزب البعث (هيتحاه) [٣]، هو إحراج الحكومة الإسرائيلية القائمة أو أية حكومة أخرى وتكبيل أيديها بمنعها من التقدم باقتراحات أو التوصل إلى اتفاقات ضمن أية تسوية محتملة يمكن أن تمس وضع القدس والسيادة بالإسرائيلية" عليها كما حدث بالنسبة لسيناء[٤].

وخاصة مع بداية الدعوة إلى مؤتمر سلام يعقد لحل "مشكلة الشرق الأوسط" والتي بدأت منذ ١٩٧٤، عدا عن ظهور مجموعة من مشاريع التسوية وخاصة من قبل مسؤولين إسرائيليين تدعو لحل الصراع العربي الإسرائيلي والذي يعني ضرورة التخلي عن جزء من القدس باعتبارها مفتاح السلام في المنطقة كما أخذت توصف آنذاك.

ولم تلبث الجمعية العامة أن اتخذت خطوة مماثلة لقرار مجلس الأمن السابق وأصدرت قراراً هاماً (٢/٧) في ٢٩ تموز بغالبية (١١٢) صوتاً مقابل (٧) أصوات وامتناع (٢٤) صوتاً وغياب (٨) أصوات، تدعو فيه إسرائيل إلى الانسحاب انسحاباً كاملاً وبدون شروط من كافة الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ويصر على أن يبدأ هذا الانسحاب قبل يوم ١٥/تشرين ثاني ١٩٨٠ ويطلب من مجلس الأمن في حال عدم امتثال

---

1 صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، مصدر سابق، ص ٢١. وانظر قرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) في ٢٠/آب/١٩٨٠ في: القدس في قرارات..، المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

2 فايز فهد جابر، القدس في عصبة الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٢٦.

3 حيث أسست هذه النائب مع مجموعة من المتطرفين اليهود حزباً يمينياً متطرفاً وأطلق عليه حزب البعث.

4 صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، مصدر سابق، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل للقرار، إلى النظر في الوضع واتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثـــاق (الفقـــرة العاملـــة رقـــم (١٣) [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] انظر قرار الجمعية العامة رقم (٢/٧) في ١٩٨٠/٧/٢٩ في القدس في قرارات الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر القراران الأخيران من أهم القرارات-بنظرنا- حول قضية القدس في إطار الأمم المتحدة حيث يعكس ولأول مرة رغبة المنظمة الدولية بانسحاب إسرائيل من القدس وحدد في إطار ذلك مدة زمنية للانسحاب وأشار لأول مرة بوضوح لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم تقيد إسرائيل بالانسحاب، بعد أن كانت تشير في القرارات السابقة لهذا الفصل ضمنياً.

وجاء الرد الإسرائيلي حول امتثالها لهذين القرارين مطابقاً لما أعلنه "شمعون بيريز" بعد التصويت (في الكنيست) إن مسألة القدس قد حلت كلياً ولا يمكن أن تخضع لأي نقاش كان (ولا يجوز طرحها في أي محادثات مقبلة) [1]، مما دفع الجمعية العامة إلى إصدار قرارها المرقم (٣٦-١٥) اثر قيام إسرائيل بأعمال الحفر حول الحرم القدسي الشريف وتحته مما هدد بانهياره، وهي آخر مرة تثار قضية القدس بصفة خاصة أمام الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٤ [2].

جميع الحقوق محفوظة

"وقد جاء هذا القرار بخلاف القرارات السابقة بحث جاء شاملاً لجميع جوانب القضية وان كان يبدو أنه قد صدر بخصوص أعمال الحفر والتخريب الموجهين إلى الحرم القدسي، إذ به أراد التذكير بالمركز القانوني لمدينة القدس والوضع الشرعي المقرر لها والمعترف به من قبل المجتمع الدولي والذي لا ينال منه أي تفسير أحدثته سلطات الاحتلال الإسرائيلي سواء تم على صعيد التشريع أو العمل، ويتضح ذلك من سرد القرارات الصادرة من الجمعية والمجلس منذ عام ١٩٦٧ والإشارة إليها باعتبارها نافذة وسارية المفعول"[3].

وظلت قرارات الأمم المتحدة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تردد الموضوعات السابقة وتؤكد الوضع الخاص لمدينة القدس -وان كانت ضمن مشاريع قرارات تخص القضية الفلسطينية عامة- على الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها إسرائيل لتغيير وضع القدس الدولي.

---

1 أ.زاخاروف: كامب ديفيد. سياسة مصيرها الفشل، ترجمة الدكتور ماجد علاء الدين، دمشق، ١٩٨٤، ص ١٩٨.

2 انظر قرار الجمعية العامة رقم (٣٦-١٥) في ١٩٨١/١٠/٢٨ في: القدس في قرارات ، مصدر سابق، ص ٨٤

3 خليل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت قضية القدس بصورة مستقلة مرة أخرى في مشروع قرار رقم (٦٧٢) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ الذي صدر في أعقاب مذبحة المسجد الأقصى التي راح ضحيتها ما يزيد عن عشرين فلسطينياً وأصيب ما يربو على مائة وخمسين شخصاً بجراح، وأدان القرار أعمال العنف التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية تجاه المدنيين في الحرم الشريف والأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس وطالب إسرائيل بالالتزام بمسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة[١].

وعادت الجمعية العامة لتؤكد الوضع القانوني لمدينة القدس في قرارها المرقم (٦٨/٤٥) بتاريخ ٦/كانون الأول/١٩٩٠ ودعت فيه إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة من العام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وضمان ترتيبات لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة بالقرار (١٨١) للعام ١٩٤٧ داخل حدود آمنة ومعترف بها[٢]. وان كان القرار لا يشير إلى الوضع الدولي للمدينة بشكل واضح لكنه يعترف بالقرار رقم (١٨١-د) القاضي بتقسيم فلسطين وتدويل القدس.

واستمرت قرارات الأمم المتحدة في السنوات الأولى من عقد التسعينات تتراوح ما بين التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس أو ما بين إعادة التأكيد على كل ما تقوم به إسرائيل من مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات ونفي المواطنين وتعذيب المدنيين وغيرها من التدابير التي تخالف اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ أو القانون الدولي العام، تعد إجراءات باطلة ولاغية ولا تؤثر على الوضع الدولي لمدينة القدس. وقد جاءت اغلب هذه القرارات بخصوص القدس مشمولة مع باقي الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أي ضمن مشاريع قرارات تخص قضية الصراع العربي الإسرائيلي وليس فقط قضية (القدس) وقد جاءت أغلبها في زمن الانتفاضة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧ والى السنوات الأولى من عقد التسعينات.

---

1 انظر قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٢) في ١٩٩٠/١٠/١٣ في : القدس في قرارات..، ص ٥١٣.
وانظر كذلك محمد الفرا/ القدس والقرارات الشرعية الدولية ..، مصدر سابق، ص ٤١.

2 انظر قرار الجمعية العامة رقم (٦٨/٤٥) في ٦/كانون الأول/١٩٩٠ في : القدس في قرارات الأمم المتحدة، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أنه وبعد ظهور بوادر التقارب العربي الإسرائيلي وبدء عملية "التسوية" مع إسرائيل في السنوات الأولى من حقبة التسعينات والتي توجت بتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاعتراف المتبادل بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أخذت قرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس تذهب إلى الدعوة على الحفاظ على هذه العملية وشجب أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال قد يعكر صفو عملية التسوية النهائية لقضية القدس.

فقد جاء قرار الجمعية العامة رقم (٨٢/٤٦) بتاريخ ١٦/كانون الأول/١٩٩٠ شاملاً لجميع القضايا التي تطرقنا لها سابقا ، من إدانة بناء المستوطنات ، وشجب نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس، واستنكارها الشديد لمصادرة الأراضي، ونفي الأشخاص سواء فردياً أو جماعياً.. ، وبعد ذلك يضيف القرار أن تلك الأعمال تعيق عملية السلام في المنطقة وتدعو إسرائيل للامتناع عن القيام بها مما يعيق عملية التسوية النهائية لقضية القدس والتي سوف تبحث لاحقا[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

لكن كان لهذه العملية وما أعقبها من اتفاقيات مع بعض دول الطوق العربي بعض الآثار السلبية على قضية القدس على أرض الواقع. حيث أعلنت بعض البلدان عن نيتها لنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس والتي تزامنت مع زيادة تكثيف الاستيطان في القدس، مما دفع الجمعية العامة إلى أن تصدر قرارها المرقم (p٢٢/٥٠) في ١٩٩٥/١٢/٤، تذكر بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الذي قرر فيه المجلس بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي وطلب إلى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٤/تشرين أول/١٩٩٥ والمرقم (A/٥٠/٥٧٤) والذي جاء فيه:-

١- تقرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق.

٢- تشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لإحكام ذلك القرار.

٣- تطلب مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

---

[1] انظر قرار الجمعية العامة رقم (٨٢/٤٦) في ١٩٩١/١٢/١٦ في : القدس في قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٣٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها (٥١) تقريراً عن تنفيذ هذا القرار[1].

وتجدر الملاحظة إلى إن قرارات الأمم المتحدة في هذه الفترة بدأت باللين والحزم معاً، دون أن تحيد عن الوضع الدولي لمدينة القدس، فهي إذ تدين بشدة أعمال إسرائيل التخريبية والحفرية ضد معالم القدس الأثرية ومصادرة الأراضي في القدس وتوسيع بناء المستوطنات مما يهدد التسوية النهائية لوضع القدس، فهي تعود وتؤكد ضرورة الرجوع مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات والدعوة إلى التوقف عن القيام بأي عمل قد يهدد مسيرة السلام في المنطقة. ولم تعد تذكر (قرارات الأمم المتحدة) ما أعلنته سابقاً من احتمالية استخدام العقوبات وفقاً للفصل السابع من الميثاق في حال عدم تقيد إسرائيل بتلك القرارات.

فعلى سبيل المثال أشار قرار الجمعية العامة أ/٤٩/ل/٥٦ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ في فقرته العاملة (أ) "إن الجمعية تؤكد عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس". وعادت وأكدت هذا الوضع في الفقرة العاملة (جـ) وأشارت إلى هذه الإجراءات تشكل عقبة في سبيل التسوية الشاملة.

ولم يتضمن هذا القرار أية إشارة إلى احتمالية تطبيق عقوبات معينة على إسرائيل وفق الفصل السابع كما كانت تفعل بقراراتها السابقة، خلال العقد الأخير على الأقل، بل أكدت على ضرورة حل الصراع بالطرق السلمية والذي يعني "ترك الباب مفتوحاً للمماطلات الإسرائيلية

[1] الأمم المتحدة: بيان صحفي-القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الخمسين ما بين ١٩ أيلول إلى ٢٣ كانون أول/١٩٩٥، الجزء الأول Press Release, Part I, GA/9049, 29 February 1996 وثيقة إعلامية غير رسمية، قرار رقم(p٢٢/٥٠) في ١٩٩٥/١٢/٤، ص ٣١-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، لا بل ولرفض تنفيذ ما لا يتلائم وأطماعها، كما هو حاصل منذ عشرات السنين فعلاً"[1].

وهكذا فكلما قامت إسرائيل بإجراء تغيير مركز القدس القانوني تقوم قرارات الأمم المتحدة بدعوة الأطراف إلى طاولة المفاوضات والحث على تنفيذ ما جاءت به الاتفاقيات الموقعة دون إلزامها بإيقاف تلك الإجراءات.

واستمرت إسرائيل كعادتها دوماً في رفضها لتنفيذ هذا القرارات التي تدينها على أعمالها في تغيير مركز القدس مما يهدد عملية التسوية في الشرق الأوسط. وقامت بتحديها مرة أخرى في عام ١٩٩٥ عندما قامت بمصادرة بعض الأراضي في الشطر الشرقي من المدينة لتوسيع المستوطنات القائمة هنالك في ضواحي القدس الشرقية، ويبدو ذلك لربط مستوطنة "معالية ادوميم" بطريق يصل إلى البلدة القديمة، وجاء ذلك بقرار من هيئة الأراضي الإسرائيلية تدعو فيه السلطات المسؤولة بنزع ملكية الأراضي بحجة التعمير في القدس لجميع الفئات في القدس[2]، مما يناقض ما اتفق عيه بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل" ويناقض القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة حول الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف. مما دفع كل من المغرب والإمارات العربية المتحدة بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن يطلب منه الانعقاد لدراسة الوضع، وعقب ذلك بعث وقد المغرب برسالة أخرى إلى المجلس يطلبه للانعقاد. وبالفعل انعقد مجلس الأمن في جلساته بتاريخ ١٢ و ١٥ و ١٦/أيار/١٩٩٥ لمناقشة البند المدرج على جدول أعماله بعنوان "الحالة في الأرضي العربية المحتلة" برئاسة رئيس وفد فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة "السيد مريميه". وحضر الجلسات ممثلو جميع الوفود الأعضاء بالمجلس وتلقى المجلس سلسلة من الرسائل من وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يطلبون المشاركة في مناقشات المجلس، وخاصة من ممثلي الأردن واستراليا وإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين وغيرهم من الممثلين، وأشار رئيس المجلس انه يعتزم وعملاً بالمادة ٣٧ من نظامه الداخلي دعوتهم للمشاركة.

---

1 انظر : نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، رقم النشرة ٣، عمان ١٩٩٥/٣/١٥، ص ١١-١٤. وقد جاءت اغلب قرارات الجمعية العامة منسجمة مع هذا القرار مثل قرار رقم ٣٦/٤٩ في ١٩٩٤/١٢/٩ والقرار ٦٢/٤٩ في ١٩٩٤/١٢/١٤ والقرار ٨٧/٤٩ في ١٩٩٤/١٢/١٦ والقرار ١٣٢/٤٩ في ١٩٩٤/١٢/١٩، وهي تدور ما بين إدانة إسرائيل لتغيير المركز الخاص لمدينة القدس وبين بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي والتنكيل بسكان القدس الذين يسري عليهم اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة برعاية المدنيين زمن الحرب.

2 إلا أن هذه المزاعم غير صحيحة فإذا نظرنا إلى الخريطة الهيكلية لمدنية القدس الشرقية فانه منذ عام ١٩٦٧ لم تبني إسرائيل سوى ٦٠٠ وحدة سكينة للفلسطينيين في القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثنت أغلب هذه الوفود على "عملية السلام" التي تحدث في الشرق الأوسط، ورأت بأنه الحل الأنسب لحل قضية شغلت العالم منذ سنين طوال إلا إنها اختلفت حول إدانة إجراءات إسرائيل في القدس بين مؤيد ومعارض.

في ٢٥/شباط/١٩٩٦ قام رئيس مجلس الأمن بمقابلة المسؤول عن الشؤون الإسرائيلية في الأمم المتحدة ليعبر عن قلق المجلس حول أعمال البناء التي تزعم حكومته القيام بها وليطلب من حكومته عدم الشروع في أعمال البناء.

وعلى أية حال ففي اليوم الثاني شرعت إسرائيل في أعمال البناء مما دفع المجموعة العربية في الأمم المتحدة في نفس الوقت في طلب عقد اجتماع رسمي لمجلس الأمن لدراسة الوضع في القدس.

وانعقد المجلس رسمياً بعد عصر يوم الخامس من آذار عام ١٩٩٧ [1] ، واستمع إلى كلمات حوالي خمسين متحدثاً عبروا فيها عن قلقهم للقرار الإسرائيلي في البناء ودعوها إلى التوقف عن أعمال الاستيطان ، وعبروا كذلك عن دعمهم لعملية السلام وطلبوا من الأطراف الإذعان للاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين سابقاً.

وقد حاول وفد الولايات المتحدة قبل التصويت على مشروع القرار الأوروبي إقناع المجلس من التخفيف من حدة لهجة القرار والدعوة كذلك إلى تبني إعلان يدين إجراءات إسرائيل عوضاً عن إصدار قرار ملزم وحاولت أن تقنع رئيس المجلس بذلك (اصبح ممثل بولندا)، هذا بالطبع من ضمن خط السياسة التقليدية للولايات المتحدة في المجلس من النية بإبعاد الأخير عن اتخاذ أي قرار يتعلق بالشرق الأوسط.

ولكن من جهة أخرى استمرت الوفود العربية والفلسطينيون ومن يساندهم من ممثلي العالم في مجلس الأمن على موقفهم من ضرورة أن يتحمل المجلس مسؤولياته ومن ضمنها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة عند انتهاك الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف أو الممارسات التي تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني أو تلك التي تخالف القرارات السابقة الصادرة عن المجلس.

وقد أشار وفد مصر أن المجموعة العربية لن تقبل سوى قرار في حين أشارت الوفود الأوروبية إلى أن مشروع القرار المقدم من قبلها غير قابل للتفاوض.

---

[1] وقد التقى أعضاء مجلس الأمن في صبيحة نفس اليوم بالرئيس ياسر عرفات على انفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلاّ أن هذا الرد من قبل أنصار القرار لم يقيد تصرف الولايات المتحدة التي استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار الأوروبي، وبالتالي إيقافه.

إلاّ أنه لم يجهض، فقد دعت المجموعة العربية إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة لدراسة الوضع في القدس، وبالطبع فان قرارات الجمعية العامة بالعكس تماماً من مجلس الأمن لا يمكن أن يستخدم فيها حق النقض من قبل القوى العظمى إلا انه على الرغم من ذلك لا يمكن أن ينفذ من قبل أعضاء الأمم المتحدة إلاّ على أسس طواعية.

وقد أصرت الوفود العربية على تقديم نفس مشروع القرار الأوروبي في الجمعية العامة حيث انعقدت الجمعية العامة في جلستين منفصلتين في الثاني عشر من الشهر نفسه للاستماع لتصريحات أخرى عديدة من أعضاء المنظمة الدولية، وانعقدت مرة أخرى في اليوم التالي للتصويت على القرار الأوروبي الذي قدمته إندونيسيا إلى الجمعية العامة حيث تبنته الجمعية العامة تحت قرار رقم (٥١/٢٢٣) لصالح ١٣٠ صوتاً مقابل صوتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضده وبغياب عضوين.

مركز إيداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

وقد أظهر التصويت الموقف الواضح للمجتمع الدولي وأرسل رسالة واضحة لإسرائيل للتوقف عن أعمال البناء وإدانة إنشاء المستوطنات في القدس وأكد التصويت على أن أجهزة الأمم المتحدة يجب أن تلتزم بمسؤولياتها تجاه الوضع في الشرق الأوسط.

وأما نص القرار فقد جاء على النحو التالي :

" الجمعية العامة،

وقد درست الرسائل المؤرخة في ٢٥/٢١ و ٢٧/شباط من قبل المراقب العام لفلسطين ونيابة عن أعضاء جامعة الدول العربية (A/٥١/١٨٠٥-٥/١٩٩٧/١٤٩) و (s/١٩٩٧/١٦٥A/٥١/٨٠٨157/1997/s)

- تعبر عن قلقها العميق لقرار الحكومة الإسرائيلية في تدشين أعمال استيطان جديدة في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية.
- تعبر عن قلقها للإجراءات الجديدة والتي تشجع على تسهيل أعمال البناء، تعلن أن مثل هذه المستوطنات هي غير مشروعة وعقبة أما السلام.

وتذكر بالقرارات السابقة المتعلقة بالقدس وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بنفس الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤكد على أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل التي تستهدف تغيير مركز القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات هي قرارات باطلة ولاغية ولا يمكن أن تغير من مركزها.

تؤكد الجمعية العامة تأييدها لعملية السلام في الشرق الأوسط وجميع إنجازاتها ومن ضمنها اتفاق الخليل الحالي، و إذ تعرب عن قلقها للصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط ومن ضمنها تأثير ذلك على الحياة العامة للشعب الفلسطيني وتحث الأطراف على تنفيذ التزاماتها، ومن ضمنها الاتفاقيات التي تم التوصل لها".

وبعد دراستها للوضع في جلساتها ٩١ و ٩٢ في ١٢/آذار ١٩٩٧ :

١- تطلب من السلطات الإسرائيلية الامتناع عن جميع الأعمال والإجراءات ومن ضمنها أعمال الاستيطان التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض والتي تضر بمفاوضات الوضع النهائي وتأثيرها السلبي على عملية السلام في الشرق الأوسط.

٢- تطلب من إسرائيل السلطة المحتلة الالتزام بشدة بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحروب الموقعة في ١٢/آب/١٩٤٩ والتي تسري على جميع الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٣- تطلب من جميع الأطراف بالاستمرار، وفقاً لمبادئ السلام والأمن، مفاوضاتهم ضمن علمية السلام في الشرق الأوسط بموجب ما اتفق عليه وبموجب الفترة الزمنية المحددة لها في الاتفاقية.

٤- تدعو الأمين العام إلى لفت نظر حكومة إسرائيل بخصوص هذا القرار.

ولكن إسرائيل كعادتها لم تكترث بهذا القرار-ولن تكترث- باعتقادنا لأي قرار لاحق، ويظهر ذلك برد إسرائيل على قرار الجمعية العامة السابق على لسان المتحدث باسم خارجيتها "ايجال بالمور" إن (إسرائيل ترفض القرار. انه صدر من جانب واحد ويستبعد إسرائيل بشكل سلبي لذلك فهو لا قيمة له و لن يسهم بشيء في عملية السلام، إلى جانب أن الأمم المتحدة ليست الجهة المناسبة للتعامل مع مثل هذه القضايا..).

وأثنى المتحدث على موقف الولايات المتحدة الأمريكية وقال (إن إسرائيل وجهت الشكر للولايات المتحدة لمعارضتها للقرار..) [1].

---

[1] انظر نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، رقم النشرة ٢٧٣، عمان، بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١، ص ١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لاستمرار إسرائيل في أعمال البناء في القدس وخاصة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في الجنوب من مدينة القدس الشرقية، دانت الجمعية العامة في ١٣/أيار/١٩٩٧ سياسة الاستيطان بكل قوة.

ومما جاء به هذا القرار شموله لجميع القضايا التي تناولتها قرارات الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة من إدانة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وأعمال التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين في القدس وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ وتأكيد أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ تنطبق على هذه الأراضي، وعاد وأكد على هذه القضايا عندما أشار إلى القرارات الصادرة عن جهازي الأمم المتحدة وعددها بالاسم.

كما وانه أشار إلى الوضع الدولي لمدينة القدس وان موقف الأمم المتحدة من القدس لازال كما عكسه قرار رقم (١٨١/د) لعام ١٩٤٧ والقاضي بتدويل القدس. كما وأكد على أن المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة له مصلحة مشروعه في مسألة مدينة القدس وحماية الطابع الروحي والديني الفريد للمدينة على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

وأشار القرار إلى استياء المجتمع الدولي من أعمال البناء الإسرائيلي في القدس الشرقية وخاصة انه جاء انتهاكاً للقرار رقم (٢٢٣/٥١). وعبر القرار عن قلق المجتمع الدولي واستياء الأمم المتحدة عن تقاعس إسرائيل عن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة إدراكا منه للأخطار الجسيمة الناجمة عن الانتهاكات المستمرة والمخالفات الخطيرة التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين.

وجاءت الفقرات العاملة (من ١-٦) تطالب إسرائيل بوقف كل ما ذكرناه أعلاه والالتزام بالاتفاقيات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وجاءت الفقرة العاملة (٧) بدعوة المجتمع الدولي (إلى التوقف عن جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ولاسيما أنشطة الاستيطان).

وقد أشارت الجمعية لأول مرة عن استعداد الأمم المتحدة بتقبل أي حل لمدينة القدس حتى لو كان خارج ما حددته المنظمة الدولية ولكن شرط الحفاظ على حرية العبادة لجميع معتنقي الديانات، فقد أوصت الفقرة العاملة رقم (١) (بضرورة أن يتضمن أي حل شامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعادل ودائم لمسألة مدينة القدس وهو ما ينبغي التوصل إليه في مفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف إحكاما مضمونة دولياً تكفل حرية الديانة والمعتقد لسكانها وكذلك إتاحة حرية الوصول الدائم بغير عوائق إلى الأماكن المقدسة لمعتنقي جميع الأديان من جميع الجنسيات..).

واظهر القرار رغبة الأمم المتحدة عن الابتعاد عن إيجاد حل لقضية القدس بعيداً عن إطارها عندما حثت في فقرتها العاملة رقم (١٠) (الجهات التي ترعى عملية السلام والأطراف المعنية.. على بذل الجهود لإحياء السلام ولضمان نجاحها) ومنها إيجاد حل آخر لمدينة القدس.

وهكذا يظهر رغبة الأمم المتحدة بالابتعاد عن تناول موضوع إيجاد حل لقضية القدس وان كانت لم تبلغ موقفها من التدويل.

في الخلاصة نجد أن أهم ما يمكن إبداؤه من ملاحظات حول هذا الفصل هو الآتي:

١- مدينة القدس مدينة عربية إسلامية لاشك أبدا في عروبتها والسيادة عليها ثابتة لشعب فلسطين.

٢- أن نية المجتمع الدولي وضع القدس في إطار دولي خاص لم يكن من نسج الخيال بل جاء مبرمجاً منذ الحملات الصليبية.

٣- بعد انقضاء السيادة العثمانية أصبحت فلسطين دولة مستقلة بموجب نص المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، ومدينة القدس جزء لا يتجزأ من هذه السيادة. ولذا يأتي بطلان إجراء الدولة المنتدبة على فلسطين بنقل قضية القدس إلى الأمم المتحدة ولم تعمل بموجب ما جاءت به أنظمة الانتداب من إيصال الإقليم المنتدب عليه إلى الاستقلال والحكم الذاتي.

٤- إن الدارس لقضية القدس في إطار الأمم المتحدة لا يمكن أن يبعدها عن إطار القضية الأم أي القضية الفلسطينية أو عن الصراع العربي-الإسرائيلي.

٥- إن الأمم المتحدة قد وضعت للقدس نظاماً دولياً بموجب ما جاء في قرار التقسيم وإنها وضعت التفاصيل الدقيقة لهذا النظام في الدستور الذي اقره مجلس الوصاية وبلغ الأمر إلى حد رصد التمويل المالي اللازم لتنفيذ النظام.

٦- انه إذا كان تدويل القدس لم يخرج إلى حيز الواقع الملموس لأسباب متنوعة فان الأمم المتحدة قد ظلت ثابتة على وجوب النظر إلى القدس نظرة خاصة ومعالجتها على أساس إن لها وضعاً متميزاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- لعل أهم ما في موقف الأمم المتحدة هو ثباتها على إدانة وشجب كافة الإجـراءات الإداريـة والتشريعية التي اتخذتها (إسرائيل) والتي استهدفت تغيير الوضع القانوني للقدس والذي هـو التدويل سواء قبل وبعد حرب عام ١٩٦٧، واعتبار مثل هذه الإجراءات باطلة ولاغية.

٨- يلاحظ أيضاً أن القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القدس سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن قد تم إقرارها بأغلبية كبيرة ودون معارضة في اغلب الأحيان و بالإجمـاع بالنسبة لمعظم قرارات مجلس الأمن، وهو ما يكشف عن النظرة الخاصة التـي تنظـر بهـا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع القدس[١].

٩- إن المقصود بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها الخاصة بمدينة القدس هو إشارتها إلى شطري المدينة وليس إلى القسم الشرقي من المدينة[٢].

١٠- ظهرت الفترة الثانية من قضية القدس في إطار الأمم المتحدة، وخاصة بعد عـدوان ١٩٦٧ واحتلالها للقدس القديمة، فشل الأمم المتحدة في اتباع الخطوات الطبيعيـة لمعالجـة العدوان الإسرائيلي على القدس ومنعه من جني ثمار عدوانه.

حيث كان من الطبيعي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والأحداث المماثلة التي شهدها مجلس الأمن، الحرب التي شنتها دول العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) وسواها، أن تكـون الخطـوات التالية لقرار وقف إطلاق النار، إرغام المعتدي في ٥ حزيران ١٩٦٧ علـى العـودة إلـى خطوط ما قبل العدوان وعم تمكينه من جني ثمار عدوانه (ضم القدس وتشريد أهلها وإحلال غرباء فيها)، ولكن حال دون ذلك الضغط الأمريكي[٣]، وتقاعس مجلس الأمـن عـن إدانـة إسرائيل مباشرة وإجبارها على الانسحاب ، بل انتظر خمسة اشهر حتى أعلن قراراه الشهير (٢٤٢) رداً على العدوان.

ومما قاله ممثل إسرائيل حول ذلك بكل عنجهية وتحدي فـي سـنة ١٩٦٧ (كانـت جهودنـا الدبلوماسية حول صدور القرار ٢٤٢ تنطلق من قطف ثمار الانتصار العسكري.. ومن هنـا لم يؤيد مجلس الأمن الجلاء الفوري الكامل وغير المشروط لقـوات إسـرائيل بـل الجـلاء

---

1 انظر كذلك صلاح الدين عامر، القدس والقانون الدولي، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

2 وهو القصد الذي غاب عن فكر بعض الساسة والباحثين العرب خاصة والأجانب عامة، حيث توهموا أن مركز القدس الدولي والقانوني في ضوء قرارات الأمم المتحدة يسري فقط على القدس الشرقية.

انظر حول هذا الموضوع : إسامة حلبي، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٣١، بيروت، صيف ١٩٩٧، ص ١٠٧-١٠٨.

3 انظر : فايز فهد جابر، القدس في عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم، مصدر سابق، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرهون بالحدود الآمنة والمعترف بها، كذلك لم يعلن مسئولية إسرائيل عن نشوب الحرب بل قضى بإلغاء الحرب و وقف الأعمال الحربية والمقاطعة والحصار، الذين احتفظت بهما الدول العربية، ولم يعالج حق الشعب الفلسطيني بل أوصى بحل عادل لمشكلة اللاجئين ولم يطلب العودة إلى حدود الهدنة بل بإقامة حدود معترف بها وآمنة، ولم يقر فرض تسوية بل اتفاق سلام ولم يحظر الحصول على أرض بواسطة الحرب بل حظر الحرب نفسها المتمثلة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها) [1].

وهكذا يظهر التصريح السابق عن عجز الأمم المتحدة بمنع الحروب وعدم السماح للمعتدي من جني ثمار عدوانه وتستحق أن تدان بقرارها (٢٤٢) من قبل من ساعدتهم على جني ثمار العدوان.

١١- يظهر العرض السابق لقرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس عن اختلاف المنظمة الدولية في تناولها لهذه القضية طوال سنوات مثولها أمام المنظمة الدولية، وذلك وفقاً للظروف والمعطيات على أرض الواقع وليس استناداً لما يجب أن يكون (وفق القانون الدولي العام).

١٢- خلال فترة الستينات والأربعينات تناولت قضية القدس في مشاريع قرارات مستقلة ثم عادت وتناولتها بصورة عامة من خلال مشاريع قرارات تخص القضية الفلسطينية أو الصراع العربي-الإسرائيلي، وخاصة في فترة الثمانينات والسنوات الأولى من عقد التسعينات حتى في ظل ذلك فقد ظهر الوضع الخاص للمدينة من خلال التمايز بالاسم بينها وبين باقي الأراضي العربية المحتلة.

١٣- على الرغم من محاولة الأمم المتحدة الحفاظ على الوضع الدولي لمدينة القدس أي التدويل إلا إنها أخذت تحيد عن ذلك عندما أشارت بداية في قرارها رقم (٢٩٨) إلى قطاعين في القدس واحد محتل والآخر يخضع بصورة قانونية لسيادة إسرائيل.

وعادة في منتصف التسعينات وكلها أمل في إيجاد حل لمشكلة القدس حتى لو كان بعيداً عن إطار التدويل، ويظهر ذلك في الليونة التي أظهرتها قرارات الأمم المتحدة في هذه الفترة في إدانة إسرائيل أو التخفيف من حدة الوضع الدولي للمدينة، وذلك حتى يتسنى للأطراف المعنية أيجاد حل لقضية القدس قائم على التسوية السياسية.

---

[1] عطية حسين افندي: مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٧٧. دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العاملة في تسوية المنازعات الدولية، تقديم الدكتور عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٨٦، ص ٢٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤- استناداً للنقطة الأخيرة فلعل الملاحظة الجديرة بالذكر حول تعامل الأمم المتحدة لقضية القدس اليوم هو رغبتها في إيكال مهمة حل قضية القدس لإطراف أخرى، أي في خارج إطار ورعاية الأمم المتحدة أو القانون الدولي العام لأنه يبدو قد يكون شرطاً يعيق إيجاد حل سريع للقضية[١].

وظهر ذلك واضحاً عندما أصبحت الولايات المتحدة هي صاحبة الرعاية أو التي تدير المفاوضات بين العرب واليهود حول مصير القدس، وهو ما سعت له إسرائيل دوماً[٢]. وقد أشار إلى ذلك معنى قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) في العام ١٩٧٣ الذي دعا إلى إجراء مفاوضات تحت رعاية مناسبة، وهذا التعبير يمكن تفسيره بأشكال متعددة أي رعاية تتفق عليها الأطراف المعنية وبعيداً عن الأمم المتحدة[٣].

وقد أثبتت الأحداث بعد منتصف العقد الحالي إلى تراجع دور الأمم المتحدة في إيجاد حل لقضية القدس، والذي لا يعني لنا إلا شيء واحد هو احتمالية تخلي الأمم المتحدة عن أي علاقة لها بقضية القدس، والتخلي عن التدويل تباعاً.

١٥- لاحظنا من خلال التلاحم العربي والتنسيق بين الوفود العربية في الأمم المتحدة والمتوافق مع السياسات العربية الموحدة تجاه مدينة القدس قد أعطى ذلك زخماً للحقوق العربية في القدس وأدى إلى كسبها لأصوات دول العالم لصالح قضيتهم العادلة ليس في آسيا وأفريقيا فقط بل وتعدتها إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وهما حصنا السياسة الصهيونية وأمريكا التي عولت عليهم دوماً لكسب الأصوات لجانبها في المنظمة الدولية، لدرجة أن البعض أشار إلى انحيازية الأمم المتحدة لصالح العرب.

فخلال الفترة الأولى من إطار قضية القدس في المنظمة الدولية لاحظنا أن اغلب الأصوات التي جاءت لصالح نزع السيادة العربية عن القدس وخاصة التصويت على قرار التدويل كانت –على الأغلب– نتاج أصوات دول القارة الأوروبية وقارة أمريكا اللاتينية. في حين لاحظنا التصويت في الفترة الثانية قد جاء متوافقاً مع رغبات وطموحات الشعوب العربية والشعب الفلسطيني بالذات، ولا يعزو ذلك لتكشف الحقائق لدى هذه الوفود أو تحللها من الضغط

---

1 لقد أشار الجانب الإسرائيلي في بداية مفاوضات أوسلو على الجانب الفلسطيني بعدم ذكر أي إشارة إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة تطبيق قراري (٤٢ و ٣٣٨) في أي حديث عن أي قضية من قضايا فلسطين (ومنها بالطبع مدينة القدس).
انظر : محمود عباس، طريق أوسلو، ط١، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٢-١٣.

2 وتأكدت هذه الرعاية بتصريحات بعض القادة العرب في انه لا بديل عن الرعاية الأمريكية لمفاوضات السلام.
تصريحات صحفية. انظر جريدة الرأي الأردنية خلال الفترة بتاريخ من أيار إلى تموز ١٩٩٧.

3 انظر تفسير:حسين افندي عطية، مجلس الأمن، مصدر سابق،ص ٣٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي (الأمريكي–والصهيوني) فحسب، بل يعود لثمرة التعاون والتنسيق والثبات على سياسة عربية موحدة تجاه قضية القدس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعات بشأن مستقبل القدس

لقد شهدت قضية القدس، طوال نصف القرن الأخير الكثير من المشاريع التي ترمي لإيجاد حل لقضية شغلت العالم بأحداثها ولا زالت تنتظر حلاً، وقد جاءت أغلب بل جميع هذه الحلول متوافقة مع الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة ومنسجمة مع النظرة الجديدة التي جاءت بها سياسة الأمر الواقع.

وأهمها ما يلي[1]:

اسم المشروع	تاريخ المشروع	الحل المقترح لقضية القدس
١-قرار الجمعية العامة رقم (١٨١-د)	١٩٤٧/١١/٢٩	تدويل مدينة القدس بشطريها وإيكال إدارتها إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة
٢-المشروع الهولندي-السويدي	١٩٤٩	بقاء الوضع على ما هو عليه في القدس بين سلطتي الاحتلال في القدس (إسرائيل-الأردن) مع تدويل الأماكن المقدسة فقط وهو اقتراح لجنة التوثيق.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] إن اغلب هذه المشاريع مستقاة من: إبراهيم أبو جابر، القدس في دائرة الحدث، ج٢، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-مشروع تيري كوليك[١]	بداية ١٩٦٨ وقدم اقتراح آخر في عام ١٩٧٦	كانت الفكرة الأولى هي تقسيم القدس إلى إحياء مع بقاء السيادة الإسرائيلية عليها ووجد فيما بعد أن هذا الاقتراح غير عملي ورأى في عام ١٩٧٦ بخضوع السيادة الإسرائيلية على القدس مع إعطاء الأماكن المقدسة الإسلامية إلى إدارة تشترك بها بعض الدول العربية الإسلامية كالسعودية مثلا.
٥-مشروع القدس الكبرى	ديسمبر ١٩٧٤	يهدف إلى توسيع مدينة القدس على حساب أراضى الضفة الغربية وان أية تسوية تخص القدس في المستقبل يجب أن تقوم على حدود القدس الكبرى وليس حدود ٤ حزيران ١٩٦٧.
٦-اقتراح اللورد كرادون	١٩٧٥	إخضاع مدينة القدس لنظام ثنائي في الإدارة فالقدس الشرقية توضع تحت السيادة العربية والقدس الغربية توضع تحت السيادة الإسرائيلية مع كفالة كامل الحرية في الحركة والاتصال بين المدنيين وبما يسمح بالوصول للأماكن المقدسة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] إبراهيم أبو جابر مصدر سابق، ج٢، ص ٤٣٨، وهو أول رئيس بلدية إسرائيلي لمدينة القدس منذ (١٩٦٧-١٩٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧-مشروع معهد بروكنجز[1]	١٩٧٥	أعطى عدة اقتراحات ورأى أن أيا منها يجب أن يشمل حرية زيارة الأماكن المقدسة لجميع الأديان سواء كانت القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل أو مقسمة بينهم وبين العرب أو إدارتهما دولياً
٨	١٩٧٧	أن تكون القدس عاصمة إسرائيل الموحدة إلا أنها من الممكن أن تصبح أيضا العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني مع إنشاء مجلس ديني يضم الفاتيكان.
٩-خطاب مناحيم بيغن إلى الرئيس الأمريكي	١٩٧٨/٩/١٧	بين موقف الحكومة الإسرائيلية من القدس باعتبارها مدينة موحدة يسري عليها قانون القضاء والإدارة الإسرائيلية ولا يمكن أن تجزأ وهي عاصمة دولة إسرائيل.
١٠-مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان	١٩٨٢/٩/٢	تبقى القدس غير مجزأة إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض.
١١-مشروع الرئيس السوفيتي بريجنيف	١٩٨٢/٩/٥	إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب ويصبح جزء من الدولة الفلسطينية مع احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية.
١٢-مؤتمر القمة العربي في فاس	١٩٨٢/٩/٦	انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية حيث تقوم دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية مع ضمان حرية العبادة لاتباع الديانات في الأماكن المقدسة.

[1] انظر: تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٩٤، ط٣، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، ص ٩٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣-مشروع المحامي هنري كتن	١٩٨١	إقامة إدارة دولية ثلاثية مؤلفة من عدد متساو من المسيحيين واليهود والمسلمين ويرأسها حاكم تعينه الأمم المتحدة ويكون ممثلاً لها.
١٤-بيان قيام دولة فلسطينية[١]	١٩٨٨/١١/١٥	قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس استناداً لقراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢ و ٣٣٨).
١٥-مشروع غدغون غوتلب	١٩٨٩	اقترح وحدة كونفدرالية ثلاثية بين الأردن وإسرائيل وفلسطين تكون القدس عاصمة للفدرالية الثلاثية.
١٦-مشروع مركز الأزمات والحوار التابع لجامعة ستانفورد	١٩٩١/٧/١٩	إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل في حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة في الحدود بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية والغربية عاصمة إسرائيل مع ضمان حرية الوصول لجميع الزائرين للاماكن المقدسة مع إقامة بلدية القدس الكبرى متكونة من تمثيل متساو لشطري المدينة
١٧-رسالة التطمينات الأمريكية للجانب الفلسطيني	١٩٩١/١٠/١٨	القدس تبقى غير مقسمة ووضعها النهائي يجب أن يحدد خلال المفاوضات، ويرى الأمريكان أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية وتعترف بحق الفلسطينيين في إثارة أي موضوع على طاولة المفاوضات بما فيها القدس الشرقية.
١٨-كلمة وزير خارجية مصر (عمرو موسى)	١٩٩١/١٠/٣٠	انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية مع إدانة للمستوطنات

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] انظر : نص بيان قيام الدولة الفلسطينية في : ممدوح عليان، فلسطين وهذا الحل؟ الحكم الذاتي، الفيدرالية، والكونجرس والقانون الدولي العام، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٣، ص ٨٧-٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		التي قامت فيها واعتبارها غير مشروعة ويرى بان تظل القدس حرة مفتوحة مقدسة لكل الأديان ويجب أن يخضع وضع المدينة للتفاوض ويتقرر بالاتفاق في إطار الشرعية التي صاغتها، واجمع عليها المجتمع الدولي.
١٩-كلمة وزير خارجية سوريا (فاروق الشرع)	١٩٩١/١٠/٣١	أكد على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ بما بها القدس
٢٠-المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية	١٩٩٢/٢/٢٤	تقوم انتخابات حرة تحت إشراف دولي ويشمل النقل العادي للسلطات والمسؤوليات التي يمارسها حالياً الجيش الإسرائيلي في القدس وان اتفاقية جنيف تسري على المدينة أكد على أن القدس هي جزأ لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولفلسطيني القدس الحق في الانتخابات.
٢١-مشروع عدنان أبو عوده[1]	إبريل ١٩٩٢	بقاء القدس موحدة مع إعلان القدس الغربية (تدعى اورشليم بالعبرية) عاصمة للدولة العبرية والقدس العربية (تدعى القدس بالعربية) عاصمة الدولة الفلسطينية وتبقى الأماكن المقدسة تحت إدارة دولية لا تخضع لسيادة أحد وتدعي(جيروسالم) بالإنجليزية.
٢٢-وثيقة ستانفود	١٩٩٢/٤/١٠	تبقى القدس موحدة بلدياً.. ضمن بلدية إسرائيلية وأخرى فلسطينية وبلدية مشتركة حيث يتحول القسم العربي إلى عاصمة دولة فلسطينية بعد فترة انتقالية ويكون القسم

[1] وهو ممثل الأردن الدائم في الأمم المتحدة سابقاً ونشر مشروعه في :
Odea, Adnan. Abu :Two Capitals in Undivided Jerusalem in Foreign Affairs, Spring, 1992, vol, 71, No.2, USA., p.p., 184-185.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		الغربي عاصمة إسرائيل.
٢٣-موقف حركة حماس من القدس	مرحلة ما بين ٨٩-١٩٩٤	يتلخص موقفها أن أرض فلسطين هي وقف إسلامي لكل المسلمين وأجيالهم ولهذا فكل تفريط بذرة تراب من فلسطين هو تنازل عن جزء من الدين. وتنظر الحركة لموضوع القدس بحساسية وترى أن تحديدها فرض على المسلمين أينما كانوا
٢٤-بيان رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين	١٩٩٤	عاصمة إسرائيل سابقاً واليوم والى الأبد وقلب الشعب اليهودي.
٢٥-تصريح رئيس وزراء إسرائيل "بنيامين نتنياهو"[1]	١٩٩٦	القدس بشطريها جزء من السيادة الإسرائيلية وعاصمة للدولة الإسرائيلية إلى الأبد ولا دولة فلسطينية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] انظر على سبيل المثال أحد تصريحاته في : صحيفة النهار المقدسية العدد ٣٣٨٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مواقف أطراف النزاع من التسوية السلمية لقضية القدس في الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٠

في الخامس من حزيران لعام ١٩٦٧ تمكنت القوات الإسرائيلية من تحقيق انتصار كبير على جبهات القتال السورية والمصرية والأردنية في وقت واحد، وفيها أتم الجيش الإسرائيلي احتلال القدس الشرقية، وتشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة بقيادة شلوموالاهط، رئيس بلدية تل أبيب السابق، حاكماً عسكرياً، واتخذت فندق إمباسادور مقراً لها، حيث أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وتدمير البنية التحتية للمدينة بهدف السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان العرب وتهويد القدس فيما بعد مستخدمة سياسة الترهيب والترغيب لحمل السكان على ترك المدينة مما أدى إلى هجرة ونزوح أعداد كبيرة تقدر بالآلاف من السكان العرب[١].

وبهذا التفوق الإسرائيلي في الحرب باتت إسرائيل في نظر العالم وخاصة العالم العربي قوة عسكرية قادرة على التفوق على جيرانها، حيث ظهر الخطر الكبير من ترك المشكلة دون إيجاد حل لها، فسعت المجموعة الدولية محاولة أيجاد وتسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي[٢]، حيث استهل مجلس الأمن هذه المحاولات بإصدار قراراته أرقام ٢٣٣ و ٢٣٥ و ٢٣٦ داعياً فيها أطراف النزاع إلى وقف إطلاق النار وجميع الأعمال العسكرية لكنها لم تتضمن هذه القرارات الدعوة إلى العودة إلى المواقع التي كانت فيها جيوشهم قبل بداية القتال[٣].

ومع هذا فقد بقيت المدينة تحظى بموقع خاص لدى الطرفين، خاصة وأن إسرائيل بدأت بتغيير معالم وطبيعة المدينة جغرافياً وديمغرافياً.

المبحث الأول : الموقف الأردني

تحتل القدس – و خلافاً للمواقف العربية المختلفة- موضع خاص في الرؤية الأردنية لهذه المدينة ولاعتبارات مختلفة أبرزها أن الشطر الشرقي من هذه المدينة والذي احتلته

---

1 أسامة الحلبي،"بلدية القدس العربية" القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٣، ص ٢٥.

2 صائب عريقات، المفاوضات: الطريق المسدود، مركز البيادر، الضفة الغربية، ١٩٨٥، ص ١٦.

3 منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٨٦، ص ص ٧٠-٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات الإسرائيلية عام ٦٧ كان جزءاً من الضفة الغربية التي جرى ضمها للأردن عقب الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ [١].

وإذا أردنا أن نستعرض الرؤية الأردنية للقدس والموقف الرسمي منها فلابد من الإشارة إلى مجموعة من المحددات التي تحكم هذه الرؤية ومنها :

١-المحدد الدستوري :

أن الدستور الأردني والذي يعمل به حالياً وهو بمثابة المرجعية القانونية والأساسية في التشريعات الأردنية باعتباره القانون الأسمى والمحدد للسلوك السياسي الأردني، إذ يشدد على أن أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وحدة واحدة لا تتجزأ أو لا يجوز التنازل عن شيء منها، وذلك استناداً على المادة الأولى من الدستور الأردني التي تنص على أن:- "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه[٢].

ولما أصبحت الضفة الغربية جزءاً من أراضي المملكة الأردنية بعد مصادقة مجلس الأمة الأردني المؤلف في تلك الفترة من عدد مساو من ممثلي شطري المملكة في أول جلسة عقدها في ١٠٥٠/٤/٢٤ على قرار المجلس الشعبي الفلسطيني المنعقد في أريحا عام ١٩٤٩، لتصبح جزءاً من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وبهذا لا يجوز دستورياً التنازل عن أي شيء منها مهما كانت الأسباب ولأي طرف كان.

٢-المحدد الروحي-الديني :

احتلت الضوابط الروحية والدينية موقعاً محورياً في السياسة الأردنية والتي كانت تتمثل في أقوال الراحل الملك الحسين، والذي كان دائماً وفي كل حديث له يشير بشكل أو بآخر إلى المحدد الروحي والديني ففي حديثه لصحيفة النهار البيروتية في ١٩٦٩/٣/١، حيث يقول : "القدس لها عندي المكانة نفسها كمسلم وعربي، وكفاحنا من أجلها وفي سبيل الاحتفاظ بها كفاح لا يهدأ، فالقدس عربية والقدس حقنا ولن نفرط في هذا الحق، ولو كلفنا حياتنا، فالقدس كل شيء. وفي حديث آخر للملك الحسين الراحل في ذكرى الإسراء والمعراج في ١٩٥٧/٢/٢٦ يقول : "ومهما باعدت الذكرى بيننا وبين حاضرنا فإنها تأبى إلا أن ترى فينا وتشدنا إليه، كيف لا والمسجد الأقصى الذي بارك الله حوله مازال عامراً بالإسلام وبيت

---

[1] محمد الفرا، سنوات بلا قرار، مصدر سابق، ص ص ١٥١-١٦٥.

[٢] الدستور الأردني، المادة الأولى ، مطبوعات مجلس الأمة ، عمان ، ١٩٨٦، ص ٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدس عاصمتنا الروحية، ومدينة الإسلام (ما تزال) محجة العرب والمسلمين". من أقوال الملك الحسين يمكن أن نستنتج في مجال المحدد الروحي الديني ما يلي :

١- التمسك بالقدس حاضنة المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى ومسرى رسولهم الكريم عليه السلام ومعراجه إلى السماء يرقى إلى مستوى الرسالة الإلهية التي توارثها الهاشميون أباً عن جد، لذا فإن التفريط بها على وارد عبر الإطلاق.

٢- القدس العربية أمانة عربية إسلامية لا يملك أحد في العالمين العربي والإسلامي التصرف فيها أو التنازل عنها[1].

٣-المحدد الوطني-القومي-الإقليمي :

وفي سياق هذا المحدد نجد أن الأردن أيضاً وعلى لسان الملك حسين يوضح الموقف القومي من القدس حيث يقول في كلمة توجيهية له في ندوة الوعاظ والمرشدين في ١٩٧٩/٥/١٤: "هناك تحديات تهدد الشخصية الإسلامية والعربية تتمثل في الصهيونية التي تحتل الأرض العربية وجزءاً غالياً على قلب كل مسلم وعربي، فهي تحتل القدس، قدس عمر وصلاح الدين وقدس الأجيال المتعاقبة وقدس العرب والمسلمين. وتهدد بمزيد من التوسع في حاضرنا ومستقبلنا". من خلال ما سبق نستنتج أن :

١- أن قضية القدس بالنسبة للأردن هي قضية قومية دينية وطنية وشرعية تاريخية.

٢- لذا فإن الأردن يتحمل قانونياً وعملياً دور طليعياً في الحفاظ على الضفة الغربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية وفي العمل وطنياً وقومياً وإسلامياً وعالمياً على استرداد والجزء السليب في فلسطين.

٤-المحدد الدولي:

ويتمثل المحدد الدولي بما يلي :

١- قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، والقاضي بإقامة كيان خاص لمدنية القدس أي تدويلها وهو ما ظل برفضه الأردن كغيره من البلدان العربية، مطالباً بحل قضية القدس في إطارها الأوسع.

---

[1] فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١، ص ص ٢٩-٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إن جميع قرارات الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة الغربية المحتلة والقدس وغزه وعن حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على أرضه المحتلة في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وأن السيادة على هذه الأراضي هي للشعب الفلسطيني وكان آخر هذه القرارات قرار الجمعية العام بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٢، والذي يقضي بأن السيادة متأصلة في الشعب الفلسطيني[١].

وعليه فإن الأردن ومن ضوء هذه المحددات فقد انطلق في موقفه تجاه مدينة القدس من الدعوة إلى حل وتسوية هذه القضية بالطرق السلمية معتبراً أن الانسحاب الإسرائيلي منها شرط أساسي لتحقيق السلام.

الموقف الأردني منذ ١٩٦٧-١٩٧٨ :

إن الموقف الأردني من القدس قد شهد تحولاً نوعياً ذو دلالة بعد احتلال إسرائيل للشطر الشرقي من المدنية في حرب ١٩٦٧، حيث كان الأردن يطالب قبل احتلال هذا الشطر الشرقي من المدنية المقدسة باستعادة الشطر الغربي باعتباره أرض محتلة وفقاً لأحكام القانون الدولي، بدليل اعتراضه على قرار السلطات الإسرائيلية بإقامة عرض عسكري في هذا الشطر من المدينة من خلال تقديم شكوى بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي[٢].

وفي الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣، فقد عمل الأردن على قيادة التحركات الدبلوماسية العربية لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي ترمي إلى ضم مدينة القدس وتهويدها حيث كان للأردن جهد لا ينكر ومن خلال مندوبيه في الأمم المتحدة في إصدار قرارات الأمم المتحدة أرقام ٢٦٧ و ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣، و ١٩٦٩/٩/١٥، وعلى التوالي، حيث جاء وبناء على شكوى من المملكة الأردنية الهاشمية على دعوى إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس وأيضاً يحدد هذا في القرار ٢٧١ بعد إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى ومحاسبة من تنديد عالمي وغضب بعد تدنيسها المسجد الأقصى[٣].

وعليه فإن الأردن لم يكتف بهذا الرفض وإنما قام بعرض عدة مشاريع للتسوية السلمية للصراع مرتكزة جميعها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومنها على سبيل المثال المشروع الذي تقدم به جلالة الملك الحسين في ١٩٦٩/٤/١٠. حيث تضمن النقاط التالية:

---

1 فاروق الشناق، الرؤية الأردنية للقدس، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

2 محمد الفرا، قضية القدس على الساحتين العربية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٠، تونس، ١٩٨٤، ص ص ٦-٢٦.

3 محمد الفرا، قضية القدس، مصدر سابق، ص ص ١٨-٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إنهاء جميع الأعمال العدائية.

٢- الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة واحترام سلامتها وسيادتها الإقليمية.

٣- الاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون التعرض لأية تهديدات أو أعمال حربية.

٤- ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع.

٥- اتخاذ إجراءات تضمن عدم جواز خرق الحدود الإقليمية لكل الدول في المنطقة على أن تشمل مناطق منزوعة السلاح.

٦- تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

٧- في مقابل كل ذلك على إسرائيل أن تلبي مطلباً عربياً واحداً وهو انسحاب قواتها العسكرية من جميع المناطق المحتلة في حرب حزيران عام ١٩٦٧، وتنفيذ البنود الأخرى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ [١].

جميع حقوق الطبع محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وهناك مشروع أردني آخر في ١٩٧١/١/٢٥ دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة كافة بدون استثناء، كما تضمن هذا المشروع تعهداً أردنياً بضمان حرية الوصول إلى جميع الأماكن الدينية والتاريخية في مدينة القدس وحرية العبادة وهو ما يعني ولو ضمنياً المطالبة بإعادة الشطر الشرقي من مدينة القدس إلى السيادة الأردنية[٢].

إلا أن الموقف الأردني وفي الفترة التي تلت الحرب أي من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٨ قد حمل الشيء الجديد في هذه المرحلة فقد أصبح التركيز الأردني منصباً على تحسين دور الأردن وموقعه التفاوض أو أي محادثات سلام تجري بهدف تسوية النزاع، وقد انعكس هذا التركيز على حجم الاهتمام الأردني بالإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير الوضع في مدنية القدس، وظهر هذا الاهتمام من خلال التحركات الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة لوقف الإجراءات الإسرائيلية في المدينة، وقد تجلى هذا الموقف بالدعوة إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، إلا أنه لم يطالب بعودة القدس إلى السيادة

---

1 دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال، ج٣، من ١٠/٢/٥٨ – ١٠/٨/١٩٧٧، ص ٨٦.

2 منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ص ١١٧-١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية، وإنما ركز على المطالبة بعودة السيادة العربية على القدس والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أرضه ، ولعلنا نلاحظ هنا أن الموقف الأردني قد تغير عما كان عليه في السابق إذا كان يدعو إلى عودة القدس إلى السيادة الأردنية بينما في هذه الفترة فقد تعامل مع موضوع القدس كشأن عربي ذو خصوصية معينة لاعتبارات تتعلق بالدور الأردني في القدس. وقد استدل على هذا التحول من خلال خطاب جلالة الملك حسين والذي جاء به قوله: "لئن كان الأخوة العرب في هذا المؤتمر العالمي يرون أن المملكة الأردنية ليست لها صفة شرعية في التكلم باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في كنفها ويحملون جنسيتها والذين أصبحوا جزءاً من مؤسساتها، ولا الدفاع عن حق هذا الشعب ولا مسؤولية العمل لاستعادة أرضه المغتصبة ورفع الاحتلال عنه وإزالة العدوان، وإذا كانوا يرون أن هذه الصفة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها فإنني باسم المملكة الأردنية الهاشمية أحملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عيه واعتبره إعفاءا لنا من مسؤوليتنا السياسية الراهنة ونترك الحكم على هذا القرار إن صدر للتاريخ" [1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومن خلال هذا الحديث لجلالة الملك حسين نستدل على قبول الأردن بتقليص دورها في المكونات الفلسطينية للصراع العربي–الإسرائيلي والتي من بينها قضية القدس والتي أشار إليها الملك حسين باعتبارها شأناً فلسطينياً.

الموقف الأردني للفترة من ٧٨–٢٠٠٠ :

لقد حافظ الأردن على موقفه المعلن من قضية القدس خلال الفترات السابقة وإن شهد هذا الموقف الأردني تحولات مهمة نتيجة تبدل أولويات السياسة الأردنية حيث كان الموقف الأردني يتمحور حول أن أية تسوية يجب أن تقوم على قاعدة انسحاب إسرائيلي تام من الضفة الغربية والقطاع وعلى عودة السيادة العربية إلى الشطر الشرقي من القدس "وإلا فليس هناك ما نتفاوض عليه" حسبما أعلن جلالة الملك حسين في مقابلة صحفية في ١٩٧٨/٩/٢٥. إلا أنه وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر عام ١٩٨٨، والذي أكد فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فقد أصبح اهتمام الأردن منصباً على إنقاذ الدور الأردني في عملية السلام[٢].

---

1 مجموعة خطب جلالة الملك حسين، مصدر سابق، ص ٤٨٩.

2 هاله سعودي، سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ص ١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا لابد من الإشارة إلى ظهور مصطلح (القدس العربية) ليحل مكان القدس الشرقية والذي حل أصلاً مكان القدس بعد احتلال إسرائيل الشطر الشرقي لمدنية القدس، وهنا لا يمكن الفصل في هذه التحولات في الموقف الأردني من القدس عن التحولات العربية العامة والتي يمكن رصدها من خلال استعراض مقررات القمم العربية بهذا الصدد[١].

وبعد مؤتمر مدريد للسلام شهد الموقف الأردني بعض التطورات فيما يتعلق بمدينة القدس وذلك من خلال التصريحات الأردنية إزاء قضية القدس من خلال استخدام عبارات واضحة بهذا الشأن، ففي ١٩٩٣/٩/٢ أشار الملك حسين إلى أنه ِلا يمكن أن يكون هناك حل لهذه القضية لا يعالج موضوع القدس ومكانة القدس في قلوب المسلمين والمسيحيين، ولكي نعرف ونعي واجباتنا بأنه لن يكون هناك سلام حقيقي ما لم نعالج القدس ومكانتها لدينا جميعاً من خلال إيجاد حلاً مرضياً وصريحاً لنا جميعا"[٢]. كما أوضح العاهل الأردني موقفه هذا، حيث قال : "إن القدس يمكن أن تكون رمزاً لأمرين كليهما مهم جداً، فهي رمز نقطة التقاء لجميع أبناء إبراهيم عليه السلام، والمدينة القديمة، المدينة المقدسة مقدسة لنا جميعاً ومهم لنا جميعاً، وأعتقد أن الله بحكمته قد جعلها بهذه الأهمية لاتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث لكي نقوم بالتنازع عليها أو محاولة فرض نفوذ طرف على حقوق الآخرين لذا بالنسبة للمدنية المقدسة، أعتقد أنه يجب التوصل في مرحلة أي وضع خاص يسمو على قضية سيادة أي طرف، وبنفس الوقت القدس الشرقية هي أراض محتلة، ويمكن أيضاً أن تصبح القدس عاصمة للطرفين"[٣].

وبقي النهج الأردني يسير على هذه الخطى في الدفاع عن وحدة القدس حيث صرح الملك عبد الله الثاني في معرض لقائه مع رؤساء تحرير الصفح الأردنية، أن موقفنا تجاه القدس واضح وثابت ومبدئي في اعتبار القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وينطبق عليها القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ وفي رفض السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة فيها، وإن السلام الشامل والدائم الذي تقبل به شعوب المنطقة وتحميه لن يتم إلا إذا أدى إلى تلبية حقوق الأطراف كافة على أساس احترام قرارات الشرعية الدولية[٤].

---

1 جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمم العربية وقراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، الأمانة العامة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١١٢.

2 اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حول قضية القدس، عمان، الأمانة العامة، تشرين أول، ١٩٩٥، ص ١٣.

3 لقاء مع الملك حسين مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي نقلا عن صحيفة الدستور الأردنية في ١٠ كنون أول ١٩٩٦.

4 اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حلول القدس، عمان، الأمانة العامة، العددان التاسع والعاشر، أيلول/تشرين أول، ٢٠٠٠، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدس ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية:

وقع الأردن معاهدة السلام مع دولة إسرائيل في تشرين أول من عام ١٩٩٤ في منطقة وادي عربة حيث نصت المعاهدة في ديباجتها على انتهاء حالة العداء بين الجانبين، وقد هيأ الأردن البيئة العربية والمحلية قبل توقيع المعاهدة خاصة بعد توقيع الجانب الفلسطيني وهو المعني بالدرجة الأولى بالصراع اتفاقاً مع إسرائيل يمهد تسوية الصراع بينهما ومستفيدة أيضاً من انفراج الأجواء النفسية التي هيأتها عملية السلام بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ [1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] عبد الله ولد أباه، التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذكرت القدس في المعاهدة في المادة (٩) الخاصة بالأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان حيث نصت هذه المادة على أنه :

١- يمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢- وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد المفاوضات للوضع النهائي، ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن[١] وكان إعلان واشنطن قد نص على أن " تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الأردنية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وفيما تأخذ المفاوضات المتعقلة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه المقدسات"، بالإضافة إلى ذلك، فقد اتفق الطرفان على العمل لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث[٢].

جميع الحقوق محفوظة

إلا أن هذه البنود قد أثارت خلاف في الرأي وفي المواقف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، انتهى بتوضيح وجهة النظر الأردنية بأن الدور الأردني من رعاية الأماكن المقدسة يأتي من باب الحرص على عدم نشوء فراغ يؤدي إلى إخضاع مدينة القدس لوزارة الأديان الإسرائيلية وبالتالي إضاعتها وليس كما جاء في وجهة النظر الفلسطينية بأن هذا الوضع قد فتح الطريق أما الخيار الأردني لحل المشكلة الفلسطينية، ويعرقل جهودهم في أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها[٣].

من خلال ما تقدم نستنتج أنه : أعطي للأردن دور مميز في رعاية الأماكن المقدسة رغم تعهد إسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس في المرحلة النهائية من المفاوضات ورغم أن الأردن حصل على الإبقاء على سيادته على الأماكن المقدسة ريثما يسوي الوضع السياسي من الخلافات الفلسطينية والإسرائيلية ، إلا أن من يملك السيادة السياسية يملك السيادة الدينية في نهاية المطاف.

---

1 اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، تشرين أول، ١٩٩٤، ما هي؟ دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤، ص ٣٦.

2 دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، معركة السلام، وثائق أردنية، دائرة المطبوعات، عمان، ١٩٩٤، ص ٨٤.

3 اللجنة الملكية لشؤون القدس، عدد ١٠، ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الموقف الفلسطيني

تأثر الجانب الفلسطيني في كيفية تناوله لمشروعات التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي ووضع الفلسطينيين كطرف مستقل من أطراف النزاع بعاملين وهما :

العامل الأول : أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحظ كمرجعية سياسية معترف بتمثيلها للشعب الفلسطيني– يدور في أي من مشروعات التسوية الدولية التي عرضت لإنهاء الصراع خلال الفترة من ٦٧–٧٣، بل أن الولايات المتحدة والدول العربية بأغلبيتها ودول العالم لم تكن تضع في الحسبان منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في النزاع في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن حدة هذا التوجه قد بدأت تتقلص في السنوات الأخيرة من هذه الفترة[١].

العامل الثاني : ويتمثل في عمق الانقسام في صفوف الفلسطينيين بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث كان عميقاً لدرجة لم تمكنهم من تحديد أهدافهم بالإضافة إلى عدم القدرة على التعامل مع قضايا الصراع وإفرازاته.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

الموقف الفلسطيني من قضية القدس في التسوية السلمية :

لقد تمكنت حوالي ١٢٩ شخصية فلسطينية تمثل شخصيات من الزعامات التقليدية الفلسطينية في الضفة الغربية في ١٩٦٧/١٠/٤ من إصدار وثيقة نصت على أن "العدوان الصهيوني يتطلب رداً عربياً شاملاً، وأن الحل يكمن في عودة الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس للسيادة الأردنية" ومع ذلك فإن الملاحظ وخاصة بعد صمود نجم منظمات المقاومة وسيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أخذ العمل السياسي الفلسطيني يتمحور حول قضيتين أساسيتين:

الأولى: تتمثل في محاولة انتزاع شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني لتعزيز الهوية الوطنية، وبالتالي فرض معطيات جديدة على الصراع وأطرافه المختلفة وقطع الطريق على الخيار الأردني.

أما القضية الثانية : فكانت تتمثل في التصدي لمشروعات التسوية السياسية المطروحة آنذاك، حيث كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وهي كبرى فصائل منظمة التحرير

---

[1] صائب عريقات، المفاوضات: الطريق المسدود، مصدر سابق، ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترفض أي مشاريع أمريكية سوفيتية لأنها تعالج المظهر وتترك الجوهر وتتجاهل جمع حقوق الشعب الفلسطيني[١].

وعند مطالع الميثاق الوطني الفلسطيني في نسخته المعدلة مثل الهوية الفلسطينية هي خاصية حقيقية وحيوية وأصيلة، وأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، وأن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وإقامة دولة إسرائيل هو عمل غير شرعي بصرف النظر عن مرور الزمن، وهذا يعني رفض أي إمكانية لمناقشة المشروعات التي طرحت خلال هذه الفترة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وتعنى أيضاً من ناحية أخرى : أن هذه التوجهات كانت تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها تلك المحتلة عام ١٩٤٨ ومن بينها القدس[٢].

وفي كلمة لرئيس منظمة التحرير الفلسطيني آنذاك أحمد الشقيري أمام مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في آب عام ١٩٦٧ قال : "إن جوهر القضية الفلسطينية يستند إلى عدد من المبادئ ومنها رفض المفاوضات مع إسرائيل وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق لأراضي ١٩٤٨ مع التأكيد باهتمام خاص على عروبة القدس[٣].

وبعد تولي المنظمات المسلحة قيادة منظمة التحرير سعت في تبنيها استراتيجية تقوم على تحرير كامل التراب الفلسطيني، ورفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لأنها رأت فيه تجاهل لحقوق ومصير الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية ويعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود ثانية ومعترف بها.

وغاية القول أن القوى الفلسطينية كانت غايتها في هذه الفترة ٦٧–٧٥ وهدفها قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس[٤].

وبعد حرب عام ١٩٧٣ فقد شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وطريقة تعاملها مع مشروعات التسوية السلمية للصراع، فكانت هذه المنظمات قبل الحرب تؤمن بأنه ليس هناك حقيقة تسوية ورفضها للدخول في مفاوضات مباشرة أو غير

---

1 خيرية قاسمية، تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٧–١٩٧٣ على مصير الشعب الفلسطيني، تحرير عبد العزيز الدوري، ج٢، القسم الثاني، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٦٠.

2 منظمة القدس الفلسطينية، الميثاق الوطني الفلسطيني، منشورات منظمة التحرير، د.ت.

3 خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، لجنة تخليد ذكرى المجاهد الفلسطيني الشقيري، الكويت، ١٩٨٧، ص ص ٥٨١–٥٨٥.

4 منير الهور و طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة. وقد استمر هذا الموقف في خطوطه العريضة مع بعض التحول في الوسائل وحتى عام ١٩٧٨، والواقع أن التحول في الموقف الفلسطيني قد امتد أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولو بصورة جزئية، فبعد أن كان القرار مرفوضاً بشكل جذري، أصبحت معارضته تتركز بصفة خاصة على مسالة تجاهله لطبيعة قضية فلسطين وطمسه لحقوق شعبها الوطنية[١]، وعليه فقد قادت هذه التحولات الفكرية إلى بلورة اتجاهين رئيسين في السياسة الفلسطينية :

الأول : يحبذ الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها الحرب لتحقيق عدد من المطالب الفلسطينية على أساس النضال بالتعاون مع الدول العربية لتحقيق عدد من المطالب الفلسطينية على أساس النضال بالتعاون مع الدول العربية والدول الأخرى الصديقة لأخذ الحقوق الفلسطينية بعين الاعتبار أثناء مناقشة بنود التسوية.

أما الاتجاه الثاني : فيرفض مبدأ التسوية من أساسه معتبراً أن حرب ١٩٧٣ وبالرغم من نتائجها الإيجابية إلا أنها لم توفر الأساس للأمل في تحقيق منجزات وطنية مما يرضى عنه دعاة هذا الاتجاه[٢].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

في ضوء ذلك فقد أدى النشاط الدبلوماسي المكثف واستناداً إلى هذين الاتجاهين إلى ظهور اتجاهات فكرية متناقضة على المستوى الفلسطيني حيث نشأت كتلتان : تضم الأولى فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية، وهي المؤيدة من الاستفادة من الفرصة.

والكتلة الثانية التي ضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة العربية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي، وهي المنظمات التي رفضت مبدأ التسوية السياسية.

وفي هذه الفترة فقد ركزت منظمة التحرير الفلسطينية على محاولتها إثبات الوجود العربي والدولي باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني وربما كان لتعزيز الوضع السياسي لمنظمة التحرير على هذين الصعيدين العربي والدولي دور في تعزيز ثقتها لخوض غمار التسوية السياسية والقبول بها مبدئياً كطريقة لتسوية النزاع، فقد اعترف مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وفي عام ١٩٧٦ قرر مجلس الجامعة العربية إعطاء فلسطين – ممثلة في منظمة التحرير

---

1 عصام السختيني، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣٤، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٩٨.

2 عصام السختيني، المقاومة الفلسطينية، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية – العضوية الكاملة في الجامعة[1]. أما على الصعيد الدولي فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٧ في ١٩٧٤/١١/٢٢ والذي يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب، ونلاحظ من ضوء ما تقدم أن مدينة القدس وخلال هذه المرحلة أصبحت في آخر سلم الأولويات الفلسطينية حيث انشغلت المنظمة ببلورة موقفها من مشروعات التسوية وفرض نفسها على المنطقة كطرف في المعادلة السياسية، مما حال دون التركيز على موضوع القدس، غير أنه ظهر هناك استعداد من قبل المنظمة في تعاملها مع مشروعات التسوية والذي يحمل في طياته بذور التغيير في الموقف من القدس، واستعداد غير علني للتعامل معها على أساس قسمين شرقي وغربي، إن لم يكن التسليم بحق إسرائيل في الشطر الغربي انطلاقاً من الضرورات التي تفرضها تلك المرحلة والواقع الذي يحتم القبول في المرحلة الأولى بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ومنها شرقي القدس وغزه وتأجيل المطالبة أو التفكير بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ومنها الشطر الغربي من المدينة وكذلك المنظمات الفلسطينية التي كانت في بدايتها تولي القدس موقعاً متميزاً في برامجها السياسية الأولى، إلا أنها لم تجد فائدة في تخصيص القدس بخطاب مميز في الخطاب السياسي أو في خطاب التسوية[2].

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية حسمت بذلك تأرجح الفلسطينيين بين الخوف والرجاء، فأصدرت المنظمة بياناً هاجمت فيه هذه الاتفاقية والرئيس السادات بقسوة، معتبرة إياها بمثابة استسلام كامل من جانبه إذ يؤكد على تثبيت الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والجولان، كما يفرط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزاً مقدساً لأمتنا العربية ولسائر المسلمين والمسيحيين في العالم[3]. كما أن هذه الاتفاقية تصل بنتيجة مفادها إلى التعارض بين مشروع السلام الذي تقرر في كامب ديفيد وبين التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مطلع الثمانينات بدأت تحولات في الفكر السياسي لمنظمة التحرير إزاء عملية التسوية السياسية للصراع وإفرازاته ولعل محور هذه التحولات كان هو التعامل مع التسوية كخيار استراتيجي وانتقال العمل العسكري إلى موقع وسيلة الضغط لإقناع

---

1 عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٠.

2 كوبان هيلينا، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، مطبوعات هاي لايت، لندن، ١٩٨٤، ص ١٠٦.

3 نظام شرابي، أميركا والعرب- السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠، ص ٥٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل والولايات المتحدة تحديداً باستحالة التوصل إلى حل سياسي دون التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا الصدد فقد تحدث خالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني عن المحددات المقبولة لدى المنظمة للتسوية السياسية حيث قال : تبدأ الخطوة الأولى باتجاه السلام القائم على العدل، وبدون ذلك فالصراع مستمر، والحرب ستكون طريقته، وهذا بدوره انعكس على موقف المنظمة في قضية القدس، من خلال عدم تضمين الحسن لمقترحاته بنداً خاصاً بالقدس كما جرت العادة[١].

وفي المؤتمر العربي في مدينة فاس المغربية المنعقد في الفترة ما بين ٦-٩ أيلول من عام ١٩٨٢ دعا البيان إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس العربية فيما دعا بند آخر إلى ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة[٢].

وفي ١١ شباط من عام ١٩٨٥ وقع اتفاق عمان بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وفيه قبلت المنظمة ولأول مره التفاوض مع إسرائيل بصورة مباشرة، شريطة أن يكون ذلك ضمن مؤتمر دولي للسلام يضم كافة الأطراف النزاع بما فيها الاتحاد السوفيتي، وبعدها أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً يعلن موافقة اللجنة على اتفاق عمان ويؤكد على أسس التحرك المشترك، ومنها إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية بما في ذلك القدس[٣].

وفي عام ١٩٨٦ نجد أن موضوع القدس قد أغفل أحياناً من الخطاب الرسمي الفلسطيني وأحياناً همش، إذ يرد ذكره كاستدراك فقط فيظهر ملحقاً بالأراضي العربية المراد تحقيق إنهاء الاحتلال الصهيوني فيها، دون إيلائه أهمية خاصة كما جرت العادة في السابق.

وفي البيان الصادر عن اجتماعات اللجنة التنفيذية في بغداد في الفترة من ٨-١٠ آب من عام ١٩٨٦ ركزت على حق منظمة التحرير في المشاركة في محادثات لتسوية الصراع وانتقاد الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه تجاهله لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وحق

---

1 خالد الحسن، السلام في الشرق الأوسط وجهة نظر فلسطينية، ط٢، دار الكرمل، عمان، ١٩٦٨، ص ٦١.

2 منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ص ٢١٢-٢١٨.

3 إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي-السوفييتي حول الشرق الأوسط- الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٦٨، ص ٥٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ويلاحظ في العودة وحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة- ويلاحظ هنا أيضاً إغفال موضوع القدس حتى من العبارات التقليدية حول دولة عاصمتها القدس[١].

وفي البيان الصادر عن جلسة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في ١٩٨٨/١٠/١٥ فقد اكتفى بالإشارة إلى موضوع القدس من خلال عبارة "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"، وهنا لم يحدد المجلس فيما إذا كان يقصد الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتل عام ١٩٦٧ أم القدس الموحدة قبل ١٩٤٨/٥/١٥.

وفي عام ١٩٨٨ وفي رد لمنظمة على خطه رئيس الوزراء آنذاك شامير التي عرضها، لم تشر منظمة التحرير إلى مدينة القدس إلا في إشارتين هما "قيادة المنظمة ترفض أي حل فلسطيني جزئي، أو منفصل، وتعتبر أن المشكلة الفلسطينية ليست محصورة في الأراضي المحتلة، بل وتشمل أمور كثيرة وأساسية وعلى رأسها مستقبل مدينة القدس[٢]، أو الإشارة الثانية فقد تعلقت بالانتخابات التي دعت إلى إجرائها على أسس منها يجب أن يشارك في هذه الانتخابات الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية[٣]، وفي فترة التسعينات بدأ الموقف الرسمي المعلن والذي يردد على لسان قادة السلطة الفلسطينية في كل مناسبة يقوم على مبدأ أن لا حل للصراع دون التوصل إلى اتفاق بشأن القدس ومستقبلها، فرئيس السلطة الفلسطينية قد أعلن أن "الرحلة الفلسطينية المستقلة آتية إن عاجلاً أم آجلاً بعاصمتها القدس الشريف ... القدس الشريف أجل القدس الشريف، وأنا أعني ما أقول، أنا أعني ما أقول، فهذه هي رغبة الشعب الفلسطيني التي لن يحول أحد دونها" [٤].

ولكن وبعد انطلاق عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ وحتى قبل ذلك، نجد الكثير من الدلالات والتحولات التي شهدها الموقف الفلسطيني، فوثيقة ستانفور التي وقعها فلسطينيون وإسرائيليون بحضور أمريكي رمزي قبل بدء مؤتمر مدريد، نصت على أن القدس : تبقى موحدة بلدياً ضمن بلدية إسرائيلية وأخرى فلسطينية وبلدية مشتركة، القسم العربي يتحول إلى

---

1 محمد ربيع، سياسة أمريكيا الخارجية تجاه القضايا العربية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٦٢-١٦٣، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٣.

2 أحمد الرشيدي، القدس في المجتمع الدولي القضية الفلسطينية، تحرير حسن نافعه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٩.

3 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، القاهرة، ص ١٠٧.

4 غيمون ماكليلان، "الحل الضائع للنزاع الأبدي على القدس"، مجلة الشاهد السياسي، العدد ٦، لندن، ١٩٩٦، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاصمة دولة فلسطين بعد فترة انتقالية، ويكون القسم الإسرائيلي عاصمة دولة إسرائيل مع ضمان حرية العبادة[1].

أما في اتفاق أوسلو الذي نص على تأجيل بحث مستقبل مدينة القدس حتى مفاوضات الحل النهائي، فإن الموقف الفلسطيني قد قبل بسياسة الإرجاء والتأجيل التي اتبعت سابقاً في كامب ديفيد للحيلولة دون أن يؤدي عدم الاتفاق على حل للمشكلة إلى تفجير المحادثات وفشلها.

ولقد شكل الموقف الفلسطيني من قضية القدس في محادثات أوسلو اختراقاً خطيراً للموقف العربي والإسلامي، إذ وافق الفلسطينيون على الانفراد ببحث القضية مع الإسرائيليين رغم التأكيدات المستمرة على أن المدينة هي شأن إسلامي وعربي، مما أدى إلى تعليق الاهتمام العربي والإسلامي بالقدس على اعتبار إنها ستبحث في مفاوضات المرحلة النهائية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ١٩٩٢، بيروت، ص ٢١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدس والمفاوضات النهائية :

لم يتناول الاتفاق قضية القدس التي أجل التفاوض حولها إلى مفاوضات المرحلة النهائية حسب اتفاق أوسلو، وتخضع مدينة القدس لقانون إسرائيلي أقره الكنيست في ١٩٨٠/٧/٣ باعتبارها عاصمة إسرائيل، وقد صادق الكنيست الإسرائيلي مرة أخرى في آذار عام ١٩٩٠ على قرار يؤكد على أن القدس الموحدة ستكون تحت السيادة الإسرائيلية وسوف لن يكون هناك مفاوضات على وحدتها ووضعها، والغرض من ذلك القرار أن يكون مطابقاً مع قانون القدس لإجبار السياسيين في إسرائيل على الاستمرار في الخطر ضد أي تسوية تتعلق بالقدس الشرقية الموسعة، كما تم الكشف عن تقرير سري صادق عليه حزب العمل خلال فترة حكمه من ١٩٩٥/١/١٩، ينص على توسيع حدود القدس لتشمل عدد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وقد أعطى هذا الاتفاق الطرف الإسرائيلي مزيداً من الوقت لاستكمال تهويد المدينة المقدسة وخلق وقائع جديدة فيها من خلال بناء المستوطنات حول القدس وداخلها وزيادة عدد المستوطنين فيها[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومضايقة السكان العرب فيها لتهجيرهم ومصادرة الأراضي وحجب الكثير من الخدمات عنهم وفرض الضرائب العالية على التجار والأهالي.

وضع القدس في معاهدة السلام الفلسطينية الإسرائيلية :

لم يرد في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الموقعة في ١٩٩٣/٩/١٣، أي مرجعية للمفاوضات، فلم تشير الاتفاقية إلى ميثاق الأمم المتحدة أو قرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن[٢]. وبالرغم من استناد المرحلة الانتقالية إلى الحكم الذاتي لتسوية قضية القدس إلى قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ إلا أن مذكرة الدعوة ذكرت أن المفاوضات تستند إلى القرار رقم ٢٤٢ للتفسير وليس للتنفيذ وقد تجاهلت الاتفاقية مسألة السيادة الفلسطينية على القدس والضفة الغربية وغزة[٣].

---

1 خليل السوامري، "الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية"، مجلة شؤون عربية العدد ١٩-٢٠، تونس، ١٩٨٢، ص ص ٤٩-٥٨.

2 مجلة الدراسات الفلسطينية، تقارير دولية لعملية السلام العربية-الإسرائيلية، العدد ٦٢، ١٩٩٢، ص ١٤٤.

3 عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسة لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة أريحا أولاً) عمان، دار البشير،١٩٩٥، ص ص ٢٠-٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد سمحت الاتفاقية لسكان القدس المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي حيث نجحت إسرائيل في تأجيل الاهتمام الدولي والإقليمي بوضع القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام.

ولقد عمل اتفاق أوسلو على تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق وهي المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ وتشكل ٧٨% من مساحة فلسطين وقد أهملها الاتفاق ومنطقة القدس الكبرى وتركت لمرحلة التفاوض حول الوضع النهائي، وغزه وأريحا المتبقية من الضفة الغربية والتي يتم فيها إعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي وإقامة الحكم ذاتي جزئي[١].

وفي الحديث عن سلبيات الاتفاق نجد أن الاتفاقية لم تحدد أية قدس هي المعنية هل هي القدس الشرقية عام ١٩٦٧، أم القدس القديمة التي تضم الأماكن المقدسة أم القدس الغربية على الطرف الآخر من خط الهدنة الأردني – الإسرائيلي عام ١٩٦٧ أم القدس الكبرى التي تمتد من كريات أربع في الخليل إلى بيت أيل شمال رام الله ومن الخان الأحمر شرقاً إلى عمواس غرباً.

مكتبة الجامعة الاردنية

ومن الملاحظ أن اتفاق أوسلو لا يلزم إسرائيل بتسوية وضع القدس مع أن القرار رقم ٢٤٢ يشمل القدس باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية.

إن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم بعد وذلك منذ القرار رقم ١٨١ والمتعلق بالتقسيم وتدويل القدس، إلى حين بدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وتوقيع إعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣، فحتى ذلك الوقت كان بالإمكان أن تعني القدس فلسطينياً، القدس بشقيها، ولكن بعد توقيع إعلان المبادئ والاتفاق على أن يكون إطار الحل للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يتناولان الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ فقط، فقد أصبح واضحاً أن القدس تعني اليوم عند الحديث عن السيادة الفلسطينية (القدس الشرقية)، وهذا لا يلغي إمكانية التوصل إلى اتفاق آخر غير تقسيم القدس، كأن تبقى المدينة مفتوحة تحت سيادة مشتركة، أما القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضمت بعد حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل، فقد يطالب الفلسطينيون بتعويضهم من أملاكهم فيها ضمن حل مشكلة اللاجئين والقضايا الأخرى ذات الهم المشترك.

المبحث الثالث : الموقف المصري :

---

[1] جريدة الدستور الأردنية، ١٩٩٣/٩/١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتناول الموقف المصري تجاه قضية القدس، وذلك باعتبار مصر ذات أهمية إقليمية ولكونها الدولة العربية الأكبر والأكثر تأثيراً على مجريات الصراع العربي–الإسرائيلي. وبالرغم من أن قضية القدس في بدايتها لم تحظ– باهتمام كبير في السياسة الرسمية المصرية، إلا أننا نجد بعض التصريحات التي تشدد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الشطر الشرقي للمدينة كشرط من شروط التوصل على تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل ومن هذه التصريحات على سبيل المثال إعلان الرئيس عبد الناصر خلال حديث تلفزيوني أجري معه في ١٩٦٩/٤/٢٢ حيث قال : "إن ما تسميه إسرائيل توحيداً للقدس ليس إلا احتلالاً لها"[١]. وفي حديث آخر له نشرته مجلة التايم الأمريكية في ١٩٦٩/٥/١٢ قال : "إن على إسرائيل الانسحاب من القدس العربية وإلا استحال التوصل إلى سلام"[٢].

وبهذا فلم نجد تحولاً كبيراً في السياسة الرسمية المصرية مختلفة عن المواقف العربية الأخرى فبقيت مجرد ردود أفعال على المبادرات الإسرائيلية التي كانت تسعى إلى ضم المدينة وتهويدها، وما يعزز ذلك ما ورد في مقترحات الرئيس السادات بشأن التسوية للصراع العربي–الإسرائيلي حيث لم يرد في هذه المقترحات أي إشارة منفصلة إلى موضوع القدس[٣]. بل جرى التعامل معها كجزء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.إلا أن التحول الوحيد خلال هذه الفترة على الموقف المصري تجاه القدس تمثل من خلال القبول الضمني لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقبول مبادرة روجرز والتي أيدت ضم إسرائيل للشطر الغربي من المدينة والمحتل عام ١٩٤٨، مقابل انسحاب إسرائيل من الشطر الشرقي للمدينة وبقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، بيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ١٦٩.

2 المصدر نفسه، ص ١٧٠.

3 منير الهور وطارق الموسى، القدس في التسوية السلمية، مصدر سابق، ص ص ١٠٦–١٠٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي فترة السبعينات والتي نستطيع أن نطلق عليها بالمرحلة المصرية حيث حرب ١٩٧٣ كانت خياراً مصرياً بدرجة أساسية وأيضاً السلام في عام ١٩٧٧ كان خياراً مصرياً، فحرب ١٩٧٣ كانت بمثابة البداية الفعلية التي حسمت التأرجح العربي بين خيارات الحرب والسلام لصالح الخيار الأخير وهو السلام الذي يجب أن تسوي فيه الصراع على أسس منها الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية[١]. وفي عام ١٩٧٥ عاد الرئيس السادات ليؤكد أن الحرب هي وسيلة دفاعية وأن السلام هو الوسيلة لاستعادة الأراضي المحتلة حتى ولو كان سلام جزئي، ومما زاد الموقف قوة وإثارة هي الزيارة التاريخية للرئيس السادات إلى مدينة القدس، والتي اعتبرت أكثر القرارات العربية إثارة وربما خطورة في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي حيث تمت الزيارة قبل أن يبدي الطرف الإسرائيلي استعداده بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ [٢]ولا بد هنا من الإشارة إلى خطاب الرئيس السادات أمام الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧ حيث قال : "هناك أرض عربية احتلتها– ولا تزال تحتلها– إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية، القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام، وليس من المعقول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لكل المؤمنين، وأهم من هذا فإن تلك المدينة يجب أن لا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون"[٣].

ونستدل من هذه التصريحات أن الرفض المصري لضم الشطر الشرقي من مدينة القدس لإسرائيل وعودتها للسيادة العربية ، قد رافقه أيضاً إبقاء المدينة حرة مفتوحة أمام المؤمنين بالأديان الثلاثة، وهذا لا يعني أن زيارة السادات لمدينة القدس قد حسم الموضوع ، بل أصبح بالإمكان التوصل إلى سلام بين مصر وإسرائيل دون حسم موضوع القدس، عدا عن ذلك فقد نرى أن هناك اعتراف ضمني بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل ، مع معارضته على الإجراءات الإسرائيلية إلى ضم الشطر الشرقي من المدينة مؤكداً على ضرورة ضمان حرية العبادة فيها ، وجاء هذا في المشروع المقدم من الرئيس السادات للرئيس الأمريكي جيمي كارتر حول صيغة السلام مع إسرائيل حيث جاء في هذا المشروع أن انسحاب القوات

---

1 محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي ١٩٧٣–١٩٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤٩.

2 حسن نافعة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٦١–٦٨.

3 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، زيارة السادات لإسرائيل، ص ١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلية إلى الخطوط السابقة لحرب ١٩٦٧، واعتبار الفلسطينيين شعباً خاصاً ليس مجرد لاجئين وتخلي إسرائيل عن القدس الشرقية، وأن لا تكون القدس مقسمة[١].

ثم جاءت الدعوة المصرية بعد ذلك إلى تأجيل بحث موضوع القدس وذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفجير المحادثات مع إسرائيل وخاصة بعد إصرار الجانب الإسرائيلي على بقاء المدينة عاصمة موحدة وأبديه لإسرائيل[٢].

ثم ظهر الموقف المصري تجاه القدس من خلال الخطابات المتبادلة بين السادات وكارتر والتي يمكن أن تلخص ما جاء فيها بصدد هذا الموضوع بما يلي : أن القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأنه يجب احترام وإعادة الحقوق التاريخية والقانونية العربية فيها، وأن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية، ولسكانها العرب الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية بكونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، ويجب تطبيق قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ على القدس، وأن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتبديل وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب نقضها[٣].

وفي فترة التسعينيات وخاصة بعد انطلاق العملية السلمية في مؤتمر مدريد منح الجانب المصري دفعة قوية حيث سار التنسيق المصري–الفلسطيني في اتجاهين متوازيين :

الأول: ويتمثل في فتح قنوات اتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إسرائيل كل على حده.

والثاني : يتمثل في وضع الوثائق والخبرات التفاوضية المصرية لدعم المفاوض الفلسطيني.

ومما لاشك فيه أن الموقف المصري من قضية القدس يعتبر الموقف العربي الأكثر وضوحاً خلال هذه الفترة حيث كان هذا الموقف تجاه القدس أحد مصادر التوتر بين القاهرة وتل أبيب، ففي عام ١٩٩٤ جرت مواجهة بين رئيس وزراء إسرائيل رابين ووزير الخارجية المصري عمرو موسى في الدار البيضاء، وذلك بعد أن رد الوزير المصري بقوة على ادعاءات رابين حول الحق التاريخي لليهود في القدس الموحدة مؤكداً – عمرو موسى – أن القدس الشرقية مدينة عربية محتلة[٤].

---

1 محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣١٥.

2 محمد كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، ط٢، الشركة السعودي للأبحاث والتسويق، ١٩٨٤، ص ٦٠٦.

3 نظام شرابي، أمريكيا والعرب–السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٥٣١.

4 عماد جاد، سر الود المفقود بين إسرائيل والخارجية المصرية، مجلة الوسط، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تصريح آخر لوزير الخارجية عمرو موسى قال : "أن القدس يجب أن تخضع للتفاوض وسننتظر ما ستؤول إليه هذه العملية"[1].

وفي مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة من عام ١٩٩٦ والذي دعمته مصر بقوة وخاصة البيان الختامي للقمة حيث جاء فيه ما يلي :

١- تأكيد مكانة القدس التاريخية والوطنية والروحية، عربياً وإسلاميا ومسيحياً، وأن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمة دولة فلسطين، وأن أي مساس بوضعها الديني والقانوني والحضاري، هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية.

٢- إدانة قراري الكونغرس الأمريكي، الخاصين باعتماد القدس عاصمة لإسرائيل ودعوته إلى إلغاء هذين القرارين غير الشرعيين المخالفين للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة وللمواقف الرسمية الأمريكية الخاصة بالمدينة المقدسة.

٣- اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية ضد أي دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

٤- تأكيد قرار لجنة القدس الخاص بعقد المؤتمر الإسلامي المسيحي لحماية القدس الشريف والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

٥- دعوة الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة رقابة دولية، لضمان عدم الاستيطان، في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس[2].

ونلاحظ من هذه القرارات أن التركيز جاء على أن القدس جزء من الأراضي العربية المحتلة دون التخصيص أو الإشارة إلى أي قدس بل تركت عامة مما يعني ترك الأمر إلى التفاوض لإيجاد حل مناسب لها .

---

1 عماد جاد، المصدر نفسه، ص ٦.

2 مؤتمرات القمة العربية، مصدر سابق، ص ص ٢٦٠-٢٦١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ووضع مدينة القدس :

بعد سلسلة من اللقاءات المباشرة بين كبار المسؤولين في كل من مصر وإسرائيل وبحضور أمريكي، تمكن من الوصول إلى اتفاق بين الأطراف حول عدد من القضايا المختلف عليها حيث تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتي من خلالها تم إزالة الستار عن أول فصل من فصول الصراع العربي–الإسرائيلي([1]).

وقد استندت هذه المعاهدة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واعتبرت هي الإطار للسلام في الشرق الأوسط وتضم بالإضافة إلى المقدمة جزءاً يتعلق بالمستقبل للضفة الغربية وقطاع غزة وجزء آخر للعلاقات المصرية – الإسرائيلية وبما أن مصر قد اعتبرت القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، إلا أن ما يلفت الانتباه أنه لم يرد في اتفاقيات كامب ديفيد أي إشارة لموضوع القدس مع الأخذ بعين الاعتبار أن القرار رقم ٢٤٢ اعتبر أساساً ومرجعاً للمفاوضات والذي كان على الدوام محل خلاف في التفسير، حيث حاول الجانب الإسرائيلي تفسير القرار بما يخدم مصالحه حيث أشار بيغن أن هذا القرار لا ينطبق على الضفة الغربية، وأنه لا يقبل أي مساس بادعاءات إسرائيل بالسيادة على القدس[٢]. مصراً على أن قضية القدس غير قابلة للتفاوض ورفض رفع أي علم عربي أو إسلامي فيها.

وبعدها تقرر إسقاط ذكر القدس من الاتفاقية ، على أن يحدد كل طرف وجهة نظره تجاهها من خلال ملاحق وهذه ليس لها أي قيمة قانونية وليست ملزمة لأي طرف مما اعتبر انتصار للجانب الإسرائيلي.وحتى في اتفاقيات الحكم الذاتي الواردة في اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية فقد فسرها الجانب الإسرائيلي على أنه حكم ذاتي للسكان فقط دون الأقاليم، وقد أصر الجانب المصري في المفاوضات أن تشمل انتخابات المجلس الإداري لسكان القدس الشرقية، وهذا الأمر رفضته السلطات الإسرائيلية، على اعتبار أنه يحد من سيادتها على القدس الشرقية وأن الحكم الذاتي في التفسير الإسرائيلي لا يعني أكثر من حكم الفلسطينيين لأنفسهم في أمور حياتهم اليومية كالصحة والتعليم، مع بقاء الأرض تحت السيادة الإسرائيلية، وأن القدس لن تكون ضمن مناطق إعادة الانتشار باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل[٣].

---

1 نقلاً عن نظام شرابي، أمريكا والعرب، مصدر سابق، ص ٥٠٩.

2 المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

3 سميح المعايطه، التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، عمان، دار البشير للنشر، ١٩٩٣، ط١، ص ص ٢١٤–٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا استطاعت إسرائيل ويتوقعها لمعاهدة السلام مع أكبر دول المواجهة العربية من أن تعزل هذه الدول عن الصراع مما أضعف حجم التهديدات العربية الفعلية لإسرائيل، بل قللت من حجم الاهتمام الأمريكي والدولي في البحث عن مخرج سياسي للصراع، كما أن تجاهل موضوع القدس في هذه الاتفاقية وتركه لمرحلة الوضع النهائي، فقد عزز السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، حيث قال بيغن في حفل التوقيع على المعاهدة :"أن أعظم إنجازاتي هو هذا اليوم الذي أصبحت فيه القدس مدينة موحدة حيث عانق الجنود الإسرائيليون الشجعان الأقوياء بالدمع الأحجار القديمة وقبلوها"[1].

وأخيراً فإن الاتفاقية قد كرست تحولاً كبيراً في ميزان القوى العربي–الإسرائيلي مما كان له انعكاسات كبيرة ولاحقه على أحداث كثيرة في المنطقة.

المبحث الرابع : الموقف الإسرائيلي

لقد استهدفت المخططات الصهيونية منذ البداية تطويق القدس من مختلف جهاتها بهدف الاستيلاء عليها باعتبارها الرمز الذي ألهب خيالات الصهيونيين الذين أطلقوا العنان لأطماعهم في تهويدها بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وتمثل القدس مصدر الهام ديني وتاريخي وسياسي بالنسبة للإسرائيليين، حيث انعكس هذا الموقف على الممارسات العملية فيها، فبد احتلال الشطر الشرقي من المدينة بدأت بأعمال الضم، كما أصدرت الكنيست قراراً أضافت فيه فقرة على قانون الإسرائيليين، وكذلك الإدارة المدنية على مناطق أرض إسرائيل كافة، وتوالت بعدها الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ضم المدينة عملياً لإسرائيل ومنها : نقل محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، دمج محاكم الصلح والبلدية في شرقي القدس بالمحاكم الإسرائيلية في الشطر الغربي من المدينة المحتل عام ١٩٤٨، كما شرعت في هدم الحي العربي وحارات الشرف، والمغاربة، وتهجير السكان العرب من تلك الأحياء إلى خارجها[2]. حيث أدى هذا الإجراء إلى طرد حوالي أربعة آلاف فلسطيني من حي اليهود في القدس القديمة وأزالت البوابة التي تسمى بوابة (مندل بوم) التي كانت تفصل بين شطري المدينة. وعلى الرغم من الإدانات الدولية المتكررة ومطالبات المجتمع الدولي بوقف هذه

---

1 محمد الرفاعي، اتفاقيات السلام المصرية–الإسرائيلية في ظل القانون الدولي، درا الجليل، عمان، ١٩٨٤، ط١، ص ١٨.

2 غسان شهابي، "القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ٨٥، عمان ، ١٩٩١، ص ١٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات، فقد رفضت إسرائيل كل هذه المطالبات، وأصرت على المضي قدماً في إطار سياستها الرامية إلى خلق واقع دولي جديد لإسرائيل[١].

وفي أعقاب احتلال إسرائيل للشطر الشرقي من المدينة وتوالي الإجراءات الرامية لتوحيد شطري المدينة تحت السيطرة اليهودية، فقد بدت إسرائيل وكأنها توحدت وراء الموقف الرسمي للحكومة ولأغلبية الأحزاب الإسرائيلية تجاه الوضع الخاص بمدينة القدس والمتمثل في أن القدس عادت من جديد المدينة الموحدة بعد أن ظلت مدينة مجزأة منذ عام ١٩٤٨ وأنه لا يمكن القول بإعادة تقسيمها في أي تسوية سياسية[٢].

ولتحقيق هدفها هذا –وهو توحيد المدينة المقدسة تحت السيادة الإسرائيلية– اقترح ايجال آلون إبقاء القدس ومرتفعات الجولان السورية وشرح الشيخ في صحراء سيناء المصرية مع شريط ساحلي يمتد شمالاً حتى مدينة إيلات الساحلية على البحر الأحمر تحت سيطرة إسرائيل، على أن تقام مستعمرات يهودية مدنية وريفية على امتداد هذه المناطق، بحيث تقطع التواصل الجغرافي للتجمعات العربية على ضفتي نهر الأردن، وكذلك بين القدس وعمقها في الضفة الغربية، وبين قطاع غزة في مصر، وبهذا يمكن أن تضمن تكامل إسرائيل جغرافياً واستراتيجيا.

ومن خلال المتابعة لردود الفعل الإسرائيلية حول مشروعات التسوية والمبادرات السياسية التي طرحت لحل النزاع ، فإننا نجد أن الموقف الإسرائيلي من مدينة القدس قد شكل على الدوام عقبة أمام إحراز أي تقدم في جهود السلام، ففي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أعلنت إسرائيل أنها ترفض الانسحاب كلياً أو جزئياً ولن يتم الانسحاب إلا إلى حدود آمنة ومعترف بها يجري التوصل إليها عن طريق المفاوضات مع أطراف النزاع. وقد ظلت السياسة الرسمية الإسرائيلية تصر على استثناء القدس من أي مفاوضات مع العرب لتسوية الصراع، مؤكدة على أن القرار رقم ٢٤٢ لا يشمل القدس مستغلة بعض الغموض في القرار[٣].

وفي أعقاب حرب أكتوبر من عام ١٩٧٣، تعرضت الدولة العبرية لصدمة شديدة نتيجة لهذه الحرب وإن لم تكن نتائجها حاسمة في إلحاق الهزيمة بالجانب الإسرائيلي، إلا أن القلق

---

1 محمد الفرا، القدس وقرارات الشرعية الدولية، مصدر سابق، ص ص ٨-٩.

2 فايز جابر، مستقبل القدس السياسي، الندوة السنوية لشؤون القدس لعام ١٩٩٤، المنعقدة في عمان من ٤-٦ نيسان ١٩٩٤، المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس. ١٩٩٤، ص ١٥.

3 محمد الفرا، قضية القدس على الساحتين العربية والدولية، مصدر سابق، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخوف أصاب القادة والساسة الإسرائيليون إزاء نجاح السياسات العربية في المعسكر الغربي، ما أثار قلقهم تجاه الولايات المتحدة ذاتها، هذا بالإضافة إلى زعزعة الثقة بالحكومة الإسرائيلية من قبل الإسرائيليين، كما أنها بددت الأوهام التي عاشتها الحكومة والشعب الإسرائيلي، سواء ما يتعلق منها بالتفوق الإسرائيلي أم ما يتصل بالتخلف العربي إلا أننا نستطيع أن نقول أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي قد انهارت وهذا ما وضعه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس شلزنجر حيث قال : "لقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلي، والإسرائيليون يدركون الآن أن أمنهم لا يمكن أن يتحقق، بمجرد الاحتفاظ بالتفوق العسكري وقد أصبحت الآن هالة الدولة التي لا تقهر موضع تساؤل"[1].

-ولابد لنا هنا من إبراز قضية القدس في أجندة حزب العمل الإسرائيلي الذي ظل مسيطراً على رئاسة الحكومة الإسرائيلية لغاية عام ١٩٧٧، فقد كان الحزب يتنازعه اتجاهان سياسيان برزا داخله:

جميع الحقوق محفوظة

الاتجاه الأول : وهو بقيادة زعيمة الحزب جولد مائير ووزير الدفاع دايان حيث أيد أنصار هذا الاتجاه حل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ونحو مليون فلسطيني يعيشون فيها، عن طريق الاحتفاظ بهذه المناطق تبعاً لسياسة الأمر الواقع المستند إلى التفوق العسكري الإسرائيلي الحاسم، والتي ظهرت نتائجه في حرب ١٩٦٧.

الاتجاه الثاني: وهو بقيادة بيجال آلون وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك فقد كان يدعو على تغليب المصلحة بعيدة المدى على الاعتبارات قصيرة أو متوسطة المدى، مما يعني عدم الركون إلى التفوق العسكري القائم بل محاولة استثماره لرسم ملامح حل نهائي ينسجم مع المصالح الإسرائيلية البعيدة. حيث طالب بوضع حدود شرقية للدولة، عن طريق الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية لصالح الأردن والاحتفاظ بمناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية مع إقامة شريط عازل تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي موازٍ لنهر الأردن[2].بحيث يكون هذا النهر الحد الأمني الشرقي الإسرائيلي، دون أن يمثل حدوداً سياسية، مع نزع السلاح من المناطق التي ستسلم على الأردن من الضفة الغربية وقد وصل حزب الليكود إلى سدة الحكم حيث كان يؤمن أن كل أقلية قومية تستحق الحكم الذاتي، وهي فكرة استمدها من الحركات التقدمية الأوروبية، وخاصة الحزب الاشتراكي النمساوي، وفي هذه الفترة كانت الأوضاع

---

1 محمد عبد الغني، مذكرات الجمسي، حرب أكتوبر، المنشورات الشرقية، باريس، ١٩٨٩، ص ٤٤٧.

2 الياس شوفاني، "إسرائيل.. التسوية والمحطة"، النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٣، ص ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواتية ومناسبة له على الصعيدين الفلسطيني والعربي، ففلسطينياً كانت المقاومة الفلسطينية تغوص في مستنقع الحرب اللبنانية وهي لم تكن قد تعافت بعد من أحداث أيلول عام ١٩٧٠ وأحداث جرش وعجلون عام ١٩٧١، فيما كانت الحكومة الإسرائيلية العمالية المرتبكة في التعامل سياسياً مع المشكلة قد نجحت في تطوير واقع إسرائيلي في الضفة الغربية، وبما يتلاءم والمخططات الاقتصادية الإسرائيلية من جهة، وتطوير فئات اجتماعية في الضفة الغربية، ترتبط بصورة أو بأخرى بالاحتلال ومستعدة لتمرير السياسة الإسرائيلية في الضفة.

أما عربياً: فإن عملية السلام، باتت خياراً لدى عدد من الدول العربية وخاصة مصر التي سارت باتجاه تسوية الصراع مع إسرائيل.

وفي أعقاب ذلك فإن الإسرائيليين لم يدعو العرب إلى توقيع معاهدة سلام معهم وإقامة علاقات طبيعية فقط، بل الاعتراف ببعض ثمار عدوانها عليهم عام ١٩٦٧ من خلال ضمها للقدس العربية ولقسم كبير من الأراضي العربية المحتلة في ذلك العام[١].

ويعني هذا أن قضية القدس لم تكن خاضعة للنقاش في تلك الفترة من جانب الإسرائيليين، وفي عام ١٩٧٤ وبعد الحرب بشهور قليلة أعلنت إسرائيل مشروع سمته مشروع القدس الكبرى، من خلال توسيع حدود المدينة وضم عدد من المدن الصغيرة والقرى العربية المجاورة لها. وبعدها صرت المبادرة من قبل الكنيست إلى إصدار قانون يعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل وذلك من خلال توسيع حدود المدينة بضم عدد جديد من المدن والقرى وهو الأمر الذي يعني إخضاع آلاف من السكان العرب للسلطة الإسرائيلية[٢].

وخلال هذه الفترة فقد واصلت إسرائيل مشاريعها المختلفة في تغيير معالم المدينة من خلال إقامة عدد من المستعمرات، مستغلة الانشغال العربي في البحث عن مخرج سياسي لتسوية الصراع حيث أدى هذا الأمر إلى توقف الأمم المتحدة عن إصدار أي قرار خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٨ تدين فيه الأعمال الإسرائيلية في القدس باستثناء القرارات التي صدرت عن بعض المنظمات التابعة لها مثل اليونسكو[٣]. وبقيت السياسة الإسرائيلية تتجاهل الحديث عن القدس في تصريحات مسؤوليها والتركيز على أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل. وفي بداية الثمانينيات وتحديداً في ١٩٨٠/٨/٢٠، توجت الأعمال الإسرائيلية

---

1 محمد الأطرش، مصدر سابق، ص ص ٥٠-٥١.

2 حسن نافعه، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٧٩.

3 غسان الشهابي، مصدر سابق، ص ١٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهادفة إلى تغيير معالم المدينة وتهويدها بإصدار ما عرف باسم القانون الأساسي–القدس عاصمة إسرائيل– والذي ينص على ما يلي :

١– القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٢– القدس هي مكان إقامة : رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة، والمحكمة العليا.

٣– الأماكن المقدسة تكون مصانة من كل تدنيس أو أي مس آخر، ومن أي شيء يمكن أن يمس بحرية الوصول لأبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.

٤– أ–تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير وازدهار القدس وعلى رفاهية مواطنيها عن طريق تخصيص موارد خاصة بما في ذلك هبه سنوية خاصة لبلدية القدس (هبه العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.

ب– تعطي القدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مواضيع الخدمات العامة والاقتصاد وفي مواضيع أخرى.

ج– تشكل الحكومة هيئة أو هيئات خاصة لتنفيذ هذا البند[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبهذه الإجراءات فقد ضربت إسرائيل قرارات مجلس الأمن وخاصة رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ الذي اعتبر الإجراءات الإسرائيلية لاغية وباطلة في محاولتها لتغيير معالم المدينة، بعرض الحائط بل ردت عليه بقرارها عام ١٩٨٠ بضم القدس الشرقية واعتبارها جزءاً من العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، وبهذا تكونت مظلة قانونية للممارسات الإسرائيلية تجاه هذه المدينة وتهويدها.

وواصلت السياسة الإسرائيلية في تغيير معالم المدينة المقدسة حيث اتخذت في عام ١٩٨٤، خطه سميت خطه تطوير القدس والتي تبناها حزب الليكود والتي اعتبرت أكثر الخطط طموحاً إذا استهدفت مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى وذلك من خلال تكثيف الاستيطان داخل هذه المدينة –وهنا نود الإشارة إلى أنه وبالرغم من الخلافات بين قطبي السياسة الإسرائيلية حزبي العمل والليكود حول سبل التعامل مع القضية الفلسطينية، فإن القدس قد ظلت تمثل حالة إجماع إسرائيلي لا تتوفر لأي قضية أخرى. ففي قضية القدس

[1] رافع علي، هوية القدس في القانون الدولي، ص ٣١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختلط العقائدي المقدس بالسياسي بالاقتصادي ومن هذا المزيج يتبلور الموقف الإسرائيلي من القدس[1].

فمثلاً حزب الليكود اليميني رفض التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل ورفض حتى مقايضة الأرض بالسلام.

أما حزب العمل، فقد أكد عزمه المضي قدماً للوصول إلى اتفاق سلام على أساس دولة يهودية عاصمتها القدس الموحدة، ودولة أردنية–فلسطينية، كما أكد تمسكه بالشطر الشرقي من القدس والمناطق المحيطة بها– وفي تصريحات لرئيس الحكومة شامير عندما شكل حكومة وحدة وطنية عام ١٩٨٩ وأمام مؤتمر التضامن اليهودي مع إسرائيل قال : "أن القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية في أي تسوية يتم التوصل إليها[2]، وقد أكد هذا الكلام في تصريح آخر له أمام يهود نيويورك.

وفي الأعوام ١٩٩٠–١٩٩٢ تزايدت الهجرات اليهودية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل معبرة عن رغبة الليكود في تعزيز التواجد اليهودي في المدينة المقدسة لفرض الأمر الواقع في عملية التسوية لهذه القضية.

وفي بداية المحادثات لعقد مؤتمر مدريد للسلام، بقي الجانب الإسرائيلي يضع العراقيل والعقبات فعلى سبيل المثال رفض شامير طلب الوفد الفلسطيني تعيين أحد أهالي القدس في الفريق الفلسطيني المفاوض والمشارك مع الوفد الأردني، مما يدلل على استمرارية رفضه البحث في مستقبل القدس وبقائها عاصمة موحدة لإسرائيل.

وقد أدى انطلاق عملية السلام في مدريد ومحادثات السلام العربية – الإسرائيلية إلى تعزيز فرص تسوية الصراع وإنهاء مظاهره والمشاكل الناجمة عنه ومنها مشكلة القدس،

---

1 حسن جابر، "مخطط الاستيطان، مشروع بوابات شارون حول القدس"، الاتحاد الآسيوي، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٣٤.

2 نواف الزرو، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، عمان، ١٩٩١، ص ص٢٢١–٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما دفع الإسرائيليين إلى العمل حثيثاً من أجل فرض واقع يحول دون تغيير وضع المدينة في أي محادثات وتحت أي ضغوط قد يتعرضون لها، ولهذا بدأ حزب العمل وبعد صعوده إلى سدة الحكم عام ١٩٩٢ إلى تهجير (٥٠ ألف) يهودي إلى الاستيطان في الأراضي المحتلة، حيث توجه نحو (٢٢ ألف) منهم للاستيطان في القدس، وتعهد رابين لإقامة (٢٤٥٠٠) وحده سكنية للمستوطنين منها (١٣ ألف) وحده في منطقة القدس[١]. وكما أشرنا سابقاً إلى اتفاقية أوسلو فقد تم إرجاء التفاوض حول القدس إلى محادثات المرحلة النهائية، وقبيل توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين لتوقيع هذه الاتفاقية فقد أكد في ١٩٩٣/٩/٢ أن هدف الحكومة الإسرائيلية الحالية هو كغيرها من الحكومات وهو الإبقاء على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وأبدية، فالقدس الموحدة لن تكون مفتوحة للتفاوض لقد كانت وستكون للأبد عاصمة للشعب اليهودي وتحت السيادة اليهودية وهو مطمع وآمال وحنين كل يهودي، وفي حفل التوقيع تحدث رابين وأمام الجميع "لقد جئنا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي" وفي ١٩٩٣/١٠/٢١، أصدرت الكنيست الإسرائيلي قراراً يقضي بمنع إجراء أي تعديل على حدود المدينة المقدسة إلا بموافقة ٨٠ عضو من أصل ١٢٠عضو يشكلون هيئة الكنيست مما يصعب من تحقيق أغلبية في الكنيست وهذا نابع من الخلل في ميزان القوى لصالح الجانب الإسرائيلي مما يصعب التوصل من خلال المفاوضات إلى حل لقضية القدس[٢].

وتابعت إسرائيل سياستها التصعيدية تجاه مواطني القدس وذلك من خلال إجراءات التضييق على الوجود العربي في المدينة باتباع سياسة تشبه سياسة التطهير العرقي وتهدف إلى تحويل المدينة إلى مدينة يهودية، فقد تأكد ذلك في تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي رابين أكد فيه أن "علينا أن نفرق بين حالتين : هناك القدس المدينة المتحدة التي يوجد ويعيش فيها سكان تبلغ نسبة اليهود فيها ٤% فهذه المدنية ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وستظل عاصمة لنا، ولكن فيما يخص القدس كموقع مقدس للمسلمين والمسيحيين، فعلينا التأكد أن تكون القدس مفتوحة ومتاحة لكل الراغبين بالزيارة ولمن يريدون ممارسة شعائرهم

---

1 خالد عايد، محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ١١٤-١١٦.

2 يوسف عماد وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني غزه-أريحا أولاً، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٥، ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدينية، أما إدارة المقدسات (الإسلامية) فسيقرر العالم الإسلامي من سيقوم بها وسيكون ذلك قراراً دينياً وليس سياسياً"[1].

ونلاحظ مبدأ الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي لقضية القدس وذلك لتثبيت المواقف العربية وخاصة الفلسطيني للبحث عن حل لمسألة الإشراف الديني وغلق ملف البحث في السيادة السياسية على المدينة.

أما إذا حاولنا قراءة موقع قضية القدس في فكر نيتنياهو فسوف نأخذها من ثلاثة أمور:

الأول : تأكيد ضمها للسيادة الإسرائيلية وتوحيدها تحت هذه السيادة مع القدس الغربية، ورفض فكرة تقسيم القدس إلى غربية إسرائيلية وشرقية عربية.

الثاني : تأكيد الرفض الإسرائيلي الليكودي المطلق للبحث في مسألة السيادة على القدس، ولا إدراجها على جدول أعمال المفاوضات النهائية.

الثالث: اتخاذ إجراءات طوارئ بهدف ضمان سيادة إسرائيل الوحيدة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودي وذلك بإغلاق بيت الشرق وأي مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس[2] وفي كامب ديفيد (٢)، أبلغ الإسرائيليون الفلسطينيين أنه أثناء التسوية الدائمة ترغب باستبدال مناطق مع السلطة الفلسطينية، وذلك عن طريق ضم المستوطنات اليهودية الكبيرة مثل معاليه أدوميم إلى إسرائيل مقابل سلخ أحياء عربية وإخراجها من نفوذ وصلاحية بلدية القدس المحتلة، وضمها إلى صلاحية السلطة الفلسطينية، والإسرائيليون بأسرهم عندهم إدراك كامل بخطه بارك هذه بحيث يسمع ما تردده القيادة الإسرائيلية وباراك يؤمن بالمقولة (أكثرية يهودية مقابل أقلية عربية) مما يقلل من شأن الأخطار التي تتعرض لها إسرائيل، حيث قدم الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات كامب ديفيد (٢) الخريطة الإسرائيلية المقترحة لمدينة القدس وفيها نجد كيفية سلخ وإخراج أحياء عربية من نفوذ سلطة بلدية القدس وهذه الأحياء تقع في جنوب شرق القدس وتضم أحياء –أم طوبا، صور باهر وعرب السواحره الغربية، بالإضافة إلى سلخ وإخراج مخيم عناتا للاجئين الفلسطينيين وأحياء شعفاط وبيت حنينا، أما الأحياء العربية التي ستبقى وفقاً للاقتراح الإسرائيلي ضمن نطاق القدس الإسرائيلية فهي الشيخ

---

1 مقابلة مع محطة تلفزيون الشرق الأوسط، جرى بثها في ١٩٩٤/٧/٢٨، نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ١٩، ١٩٩٤، ص ٢٦٤.

2 د. أحمد صدقي الدجاني، مجموعة بحوث مؤتمر القدس في الخطاب المعاصر، جامعة الزرقاء الأهلية، القدس في فكر الصهيوني نيتنياهو، ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جراح، وادي الجوز رأس العمود، سلوان، العيسوية، الصوانه ، وسائر البلدة القديمة وضواحيها بالإضافة إلى مستوطنات معاليه أدوميم وميثورا دوميم إضافة إلى مستوطنة هار جيلا جنوب القدس، وكذلك كل المنطقة الاستيطانية المعروفة بغوش عتيسيرت وبيتار عيلت ومناطق جفعات زئيف وبيت حورون شمال غرب القدس[1].

نلاحظ مما سبق ومن خلال المراحل المختلفة للحكومات الإسرائيلية سواء برئاسة حزب العمل أو الليكود ، فهما مجمعان على الاحتفاظ بمدينة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل وعدم التفريط أو التنازل عنها باعتبارها الرمز الروحي واليهودي لأنباء الشعب اليهودي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حول قضية القدس، العددان السابع والثامن، تموز-آب، ٢٠٠٠، عمان، الأمانة العامة، ص ٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

موقف الأطراف غير المباشرة من النزاع ووضع مدينة القدس

المبحث الأول: الموقف الأمريكي

منذ البداية أيدت الإدارة الأمريكية الحركة الصهيونية، رغم التقارير التي وضعتها اللجان الموفدة إلى فلسطين والتي نصحت بعدم الاستجابة للمطالب الصهيونية، وكذلك تقارير السفارات والقنصليات الأمريكية، وصولاً إلى وزارة الخارجية الأمريكية التي حذرت من الانزلاق في تأييد المشروع الصهيوني، وقد برز ذلك في مناسبات عديدة في زمن الرئيس ويلسون ١٩١٩، حيث كان تقرر لجنة (كنغ كراين) معارضاً للمطالب الصهيونية، وكذلك مراسلات قنصلية الولايات المتحدة في القدس، وقد رفض وزير الخارجية جورج مارشال تأييد المشروع الصهيوني، وإقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ومن الملاحظ أن مؤسسة الرئاسة الأمريكية كانت أكثر المؤسسات فعالية في اتخاذ القرارات حول القضايا التي تتعلق بالصراع بالمنطقة، وهي إحدى أهم المؤسسات التي توجه إليها العمل الصهيوني لكسب تأييدها، وبقيت منطقة نفوذ مهمة للحركة الصهيونية[١].

وفي السنوات الأولى للأزمة ساعدت الإدارات الأمريكية الكيان الصهيوني على تثبيت موقفه وموقعه في القدس، وذلك عبر القبول بالأمر الواقع الذي أسفرت عنه حرب ١٩٤٨، وسعت لحماية وتثبيت خطوط الهدنة داخل المدنية، مما ساهم في ترسيخ تقسيم المدينة بين الأردن والكيان الصهيوني.

---

١ إبراهيم أبو حليوه، القدس في السياسة الأمريكية ١٩٤٧-٢٠٠٠، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ص ٧-٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المؤثر في موقف الولايات المتحدة تجاه القدس:

تتضافر مجموعة من العوامل في تكوين موقف الإدارات الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط وذلك سعياً منها لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي شكلت جملة المصالح الأمريكية في المنطقة وهي :

١- الحفاظ على النفوذ الغربي، ونفوذ الولايات المتحدة خاصة.

٢- الحيلولة دون سيطرة قوى معادية سيطرة عسكرية (لاسيما الاتحاد السوفيتي) وإضعاف النفوذ السياسي والدبلوماسي ومنع سيطرته، حتى نهاية الثمانينيات.

٣- منع سيطرة أية قوة معادية على الثروات النفطية، وضمان استمرار تدفق إمدادات النفط، بشروط وأسعار مناسبة.

٤- العمل المتواصل على إضعاف أية قوى محلية تعمل لتبوء موقع قيادي أو تسعي للإطاحة بالتوازن الإقليمي القائم، عبر تعبئة إيديولوجية تتجاوز الحدود السياسية القائمة سواء كانت الدعوة إسلامية أو عربية[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وطوال هذه السنوات تكرست أهمية موقع الكيان الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية، ووجد الكيان موقعاً رئيسياً له في المخططات الأمريكية وفي الظرف الراهن، إضافة إلى ما تقدم هناك اهتمام رئيسي للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، في إنجاز تسوية ملائمة لمصالحهم، حتى لو تم فرضها بواسطة الترغيب والترهيب، وهو ما حصل مع بعض الأطراف العربية، من خلال التركيز على مكافحة (أعداء السلام) والمقصود بذلك هو مكافحة (الإرهاب الإسلامي) مستبدلة هذا الهدف مكان مكافحة النفوذ الشيوعي.

[1] إبراهيم أبو حليوه، مصدر سابق، ص ١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الخارجية

أولاً: الصراع على النفوذ مع الاتحاد السوفيتي :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية احتل الشرق الأوسط موقعاً استراتيجياً مهماً على المستوى الدولي ودخلت المنطقة ضمن إطار سياسة الدفاع الأمريكية كأحد أهم المحاور الاستراتيجية الأمريكية لمحاصرة الاتحاد السوفيتي، واعتبر الشرق الأوسط منطقة حيوية للتوازن الدولي ولذلك يجب حرمان السوفيت من السيطرة عليها[1].

وقد حكمت مصالح الولايات المتحدة في مواجهة السوفيت وتوسعه استراتيجية تقوم على :

١- حصر هذا النفوذ حيث كانت الاستراتيجية تقضي في البداية بقاءه خارج المنطقة واستمر ذلك حتى منتصف الخمسينيات، ثم تحولت الاستراتيجية للتعايش مع هذا الوجود بعد أن أصبح وجوده في المنطقة أمراً واقعاً، مع العمل على تقيده ومنعه من التحكم في أية منطقة ذات حساسية في المنطقة ومن ثم حرمان الغرب من الوصول إليها.

٢- السعي لتجنب المواجهة مع السوفيت، حيث كان الشرق الأوسط من أكثر المناطق خطورة في العالم من حيث مخاطر المواجهة بين القوتين العظميين، بحكم علاقة كل من القوتين بأطراف الصراع في المنطقة.

ثانياً: المصالح الاقتصادية :

تمثلت هذه المصالح التجارية التي توسعت في الفترة الأخيرة، وكان أهمها الاستثمارات النفطية التي أخذت أهميتها تزداد مع ازدياد الاستهلاك العالمي للنفط، هذا بالإضافة إلى ازدياد صادرات الأسلحة إلى تلك البلدان.

ثالثاً: العلاقات مع الكيان الصهيوني :

أخذت العلاقات مستويات مختلفة ففي البداية كان الاعتبار الإنساني هو الذي شكل عنوان هذه العلاقة وذلك حتى عام ١٩٥٧، وكان ينظر إلى التعاطف مع الكيان الصهيوني على أنه عبء على المصالح الأمريكية بينما لاحقاً أصبحت العلاقة مفيدة في خدمة المصالح الأمريكية

[1] فلسطين والسياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبرت (العلاقة) رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، وقاعدة مهمة في تنفيذ ونشر سلطتها ونفوذها وتحقيق سياستها في المنطقة[١].

رابعاً: العلاقات مع البلدان العربية:

لم تكن العلاقات مع البلدان العربية مستقرة في السنوات الأولى باستثناء العلاقات مع الدول النفطية الخليجية، ثم أخذت تتحسن هذه العلاقات وصولاً إلى الوضع الراهن لما بدأت الولايات المتحدة تقوم بدور الراعي لعملية التسوية التي تجري بشأنها المفاوضات بين الأطراف العربية والكيان الصهيوني وهي الرعاية التي تخضع للأهداف الصهيونية، ولا تمارس أي ضغوط حقيقية لإلزام الكيان الصهيوني لاحترام القرارات الدولية، والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام، هذا بالإضافة إلى ادعاءات الولايات المتحدة بحمايتها لأمن دول الخليج، عبر حشد أساطيلها وإبرام اتفاقية أمنية وعسكرية مع هذه البلدان[٢].

وعلى كل حال فإن قدرة البلدان العربية في التأثير على القرار الأمريكي محدودة جداً، ولم تساهم في كبح وإضعاف الانحياز الأمريكي إلى جانب الكيان الصهيوني.

العوامل الداخلية وتأثيرها في اتخاذ القرار الأمريكي :

أولاً: جماعات المصالح ذات العلاقة بالقرار الأمريكي في الشرق الأوسط :

لعل من أهم هذه الجماعات وتأثيرها بصورة فعالة في قضايا المنطقة هي جماعات الضغط اليهودية، من خلال اتخاذها لعدد من السبل في التأثير على القرار السياسي الأمريكي ولعل أهمها :

١- التأثير المباشر، كالاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية والتشريعية.

٢- التأثير غير المباشر عبر النفاذ إلى الرأي العام وإيجاد مناخ عام معين يؤثر في صانع القرار، بما يحقق مصلحة هذه الجماعات[٣].

ولعل مصادر نفوذ هذه الجماعات يكمن في :

---

[1] هاله أبو بكر السعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ص ص ٧٨-٨٠.

[2] هاله أبو بكر، المصدر نفسه، ص ٨٥.

[3] كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الوثقى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التصويت : يعتبر اليهود الأمريكيون من أكثر الأقليات الأمريكية حرصاً على التصويت في الانتخابات على مختلف مستوياتها.

٢- الترشيح للمناصب العامة: ينشط اليهود للترشيح للمناصب العامة على مختلف مستوياتها.

٣- التمويل : وهو من أخطر ما تملك الجماعة اليهودية، فارتفاع تكلفة العمليات الانتخابية يدفع بالمرشح الفيدرالي على أن يسعى دوماً للحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته الانتخابية.

٤- الروابط التي يقيمها اليهود داخل المجتمع، والتي لا تقتصر على أصحاب القرار بل تتعدى إلى شخصيات أخرى مؤثرة لكسب تأييدهم وثقتهم.

ثانياً: اللوبي اليهودي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

حيث يقوم اللوبي بالأعمال التالية:

١- المحافظة على اتصالات يومية بأفراد الإدارات والشيوخ والنواب، أعضاء لجان الخارجية والقوات المسلحة، والميزانية بشكل خاص، مما يوفر لهم إمكانية الاطلاع على المشاريع أثناء الإعداد لها.

٢- يعمل على تزويد أعضاء الكونغرس بالمعلومات الموثقة والدقيقة حول الشرق الأوسط.

٣- العمل على الاتصال بالرئيس سواء من خلال إرسال الخطابات والرسائل والمقابلة الشخصية لشرح وجهة النظر الصهيونية حيث يزداد الضغط على الرئيس مع اقتراب الانتخابات حيث تظهر أهمية المال والصوت اليهوديين[١].

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى منها الرأي العام والصحافة والدور الذي تقوم به في تكوين الرأي العام في التأثير على شخصية صانع القرار.

وهنا سنحاول بقدر الإمكان الإطلاع على وضع مدينة القدس في سياسة الإدارة الأمريكية ولو بشكل موجز ويتمثل ذلك في :

القدس وإدارة الرئيس جونسون :

---

[1] رسالة التطمينات الأمريكية للقيادة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ١٩٩١، ص ٢٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عادت قضية القدس مجدداً بعد احتلال الشطر الشرقي منها أثناء حرب ١٩٦٧ محلاً للاهتمام، وقد توجهت الأنظار في هذه المرحلة إلى القدس الشرقية. والإجراءات الصهيونية فيها وليس للمدنية بشطريها، كما كان الحديث يجري عنها في المراحل السابقة، وقد حددت إدارة الرئيس جونسون موقفها في مناسبات عدة، فقد أشار الرئيس جونسون في خطابه ١٩٦٧/٦/١٩ بشكل عابر إلى "أنه يجب أن يكون هناك اعتراف كاف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاثة العظيمة في الأماكن المقدسة" كما أعرب الرئيس جونسون في ١٩٦٨/٩/١٠ عن نية الولايات المتحدة المحافظة على وحدة المدينة المقدسة حيث قال : "لا أحد يرغب أن يرى المدنية المقدسة مقسمة مره أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم في القدس[١].

وفي ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر البيت الأبيض بياناً أكد فيه ضرورة الاعتراف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاث في الأماكن المقدسة، وضرورة التشاور مع الزعماء الدينين وغيرهم ممن يعنيهم الأمر قبل اتخاذ أي إجراء من جانب واحد يتعلق بوضع القدس معتبرة أن أي إجراء أو تصرف من شأنه التأثير على مستقبل الأماكن المقدسة أو وضع القدس، يعتبر مرفوض من قبل الولايات المتحدة ولا تعترف به الإجراءات التي من شأنها تغيير الوضع أو المركز الدولي للقدس[٢].

ونتابع مواقف الإدارة الأمريكية في هذه حيث امتنعت عن التصويت إثر صدور القرارات أرقام ٢٢٥٣ والقرار ٢٢٥٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أكدت فيها على ضرورة إلغاء الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل واعتبار هذه الإجراءات غير مؤثرة على وضع مدينة القدس.

ثم أيدت إدارة الرئيس جونسون القرارين ٢٥٠ و ٢٥١ واللذين يتعلقان بإقامة العرض العسكري في القدس الشرقية فيما امتنعت عن التصويت للقرار رقم ٢٥٢ الذي دعا إلى إلغاء الإجراءات الصهيونية في القدس وبطلانها[٣].

ونستطيع أن نلخص موقف إدارة جونسون، بأنها كانت تميل للاحتفاظ بالقدس موحدة مع تأييدها للموقف الصهيوني عبر الادعاءات أن الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها

---

1 المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

2 رسالة التطمينات الأمريكية، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

3 محمد الأزعر، مستقبل قضية القدس، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد ١، ١٩٩٦، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة الإسرائيلية، لا تعدو كونها تصرفات إدارية مؤقتة، لا يترتب عليها ضم المدينة إضافة على عدم امتلاكها لتصور واضح للتسوية ووضع مدينة القدس.

٤—وضع مدينة القدس وإدارة الرئيس نيكسون :

هذه الإدارة وكسابقتها بقيت قضية القدس ضمن الإطار العام وهو الحفاظ على مدينة القدس موحدة حيث أصدرت قرارات جدية عن الأمم المتحدة بشأن القدس ومنها قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٩/٣/٢٦٧ الذي وجه لوماً عنيفاً للإجراءات الإسرائيلية في المدنية وأعلنت بطلانها وقد صوت مندوب الولايات المتحدة لصالح القرار، إلا أنها امتنعت عن التصويت عن الفقرة الخامسة من القرار التي تصف إجراءات الكيان الصهيوني بأنها تتجه إلى تغير وضع المدينة وتدعو لإلغائها مبررة ذلك بأن لغة هذه الفقرة لا تنسجم مع اللغة الواضحة للفقرة السابقة التي تؤكد أن هذه الإجراءات لا يمكن أن تغير من وضع المدينة[١].

ثم امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار رقم ١٩٦٩/٩/١٥/٢٧١ والذي صدر بمناسبة مناقشة قضية إحراق المسجد الأقصى وأدان القرار إسرائيل ثم صدر القرار رقم ١٩٧١/٩/٢٥/٢٩٨ والذي لا يختلف عن القرارات السابقة وأيدته الولايات المتحدة.

وقد نسب إلى وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون مشروع يقضي بتقسيم القدس الشرقية بين الأردن والفاتيكان وإسرائيل، وينص المشروع على:

١- وضع الأماكن المقدسة في القدس والخليل وبيت لحم تحت إدارة الأمم المتحدة.

٢- وضع حي اليهود وحي الأرمن في القدس الشرقية تحت إدارة إسرائيل.

٣- إعادة الحي الإسلامي الواقع بين باب الأسباط وباب الخليل إلى إدارة الأردن.

٤- وضع الحي المسيحي الواقع بين باب العمود وباب الخليل تحت إدارة الفاتيكان.

٥- إعلان القدس مدينة مفتوحة للجميع.

وتضمن المشروع أمراً أخر وهو أن هذا الوضع المقترح لا يمنع من اتخاذ القدس عاصمة لدولة معينة، أو لعدة دول في الوقت نفسه[٢].

القدس وإدارة كارتر ١٩٧٧-١٩٨٠:

---

1 محمد الأزعر، المصدر نفسه، ص ١٤.

2 سالم الكسواني، وضع مدينة القدس، مصدر سابق، ص ٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عهد الرئيس كارتر تحولت الإستراتيجية الأمريكية من إستراتيجية الخطوة خطوة إلى مفهوم التسوية الشاملة حيث تطرق كارتر ولأول مرة إلى الحقوق للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يتطرق إلى مسألة القدس، وانتهى المشروع بالفشل بسبب الضغط المتزايد الذي مارسه أنصار إسرائيل داخل الكونغرس.

وبعدها تبنت اتفاقية كامب ديفيد ودعمتها والتي أغفلت كما ذكرنا موضوع القدس وهي التي أسست فكرة تأجيل المواضيع المعقدة وذلك بسبب رفض إسرائيل جعل القدس محل مفاوضات، وعدم جدية الموقف الأمريكي في الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية[1]. وبقي موضوع القدس يتأرجح بين الرسائل التي يتبادلها الرئيسان السادات وكارتر حول المواقف الثنائية من القدس حيث أكد الرئيس كارتر في معرض رده على هذه الرسائل :"أن موقف الولايات المتحدة تجاه القدس باق كما جاء في كلمة السفير جولدبرغ السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة حيث أكد أن الولايات المتحدة تعتبر القدس واحدة من أقدس المدن في العالم، ونظراً للأهمية التي يوليها أتباع الديانات السماوية الثلاثة، أما تأثير القداسة على المركز القانوني للمدينة فإن الولايات المتحدة ترى في القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧ منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل أي تغيرات، وعليه فأن التغييرات التي أجرتها إسرائيل على المدنية تعتبر باطلة، ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي للمدينة.

وفي السنوات الأخيرة من فترة حكم الرئيس كارتر انشغلت الإدارة الأمريكية بالتحديات الجديدة التي برزت في الخليج مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حيث لم تول الإدارة الأمريكية أي أهمية لقضية القدس وبقيت تمتنع عن التصويت عندما يصدر قرارات بهذا الشأن وهو ما حدث بالنسبة للقرارين (١٩٦/٣٥هاء) في ١٩٨٠/١٢/٢٥ والقرار رقم ١٩٨٠/٦/٣٠/٤٧٦، والذي صدر عن مجلس الأمن حيث يدعو إسرائيل إلى إلغاء القانون الأساسي للقدس ويدين الإجراءات الإسرائيلية ويعتبرها باطلة[2].

القدس وإدارة الرئيس ريغان ١٩٨١-١٩٨٨:

في هذه الفترة دخلت العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية مرحلة التحالف الإستراتيجي حيث استطاع رئيس الحكومة الإسرائيلي بيغن انتزاع إعلان صريح عن التعاون الإستراتيجي من

---

1 القدس والقرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧، مجلس القدس العالمي، ص ٧٥.

2 القدس والقرارات الدولية الكاملة،مصدر سابق، ص ص ٧٥-٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارة ريغان حيث أعلن الرئيس ريغان في ١٩٨١/٩/٩ إن أمن إسرائيل هو أحد أهداف السياسة الأمريكية تجاه الأخطار في المنطقة وأن إسرائيل هي حليف إستراتيجي للولايات المتحدة وقد حاولت حكومة بيغن من الاستفادة من هذه الأجواء حيث سعت لإحداث تغييرات نوعية في موقفها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عبر توجيه ضربة لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وقامت إدارة ريغان بتغطية العملية الإسرائيلية في لبنان.

وفي عام ١٩٨٢ أصدر الرئيس ريغان مشروعه الذي أكد فيه أن التسوية يجب أن تكون قائمة على ضمان أمن إسرائيل[١].

وحول موضوع القدس، فقد حددت المبادرة الأمر في مبدأين :

١- القدس يجب أن تظل دون تقسيم :

٢- أن يتقرر مركزها النهائي عن طريق المفاوضات التي ستؤيد خلالها الولايات المتحدة المواقف التي تبدو منصفة وحلولاً وسطاً معقولة.

أما مشروع جورج شولتز، وزير خارجية إدارة ريغان، الذي أعلنه في نيسان ١٩٨٨، فقد ورد فيه أن موضوع القدس يناقش على ضوء نتائج المحادثات العربية-الإسرائيلية، لكن أبناءها يحق لهم الانتخاب شأن كافة أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة[٢] وبهذا يكون قد فصل بين موضوع البت في السيادة على القدس، وبين سكانها الفلسطينيين، وهذا ينسجم مع الطرح الإسرائيلي، الذي قام بضم المدينة دون سكانها العرب.

وخلال هذه الفترة فقد صدر (١٦) قراراً لها علاقة بقضية القدس وهي استمرار لمواقف الجمعية العامة في قراراتها السابقة، وتمثل الرد الأمريكي على هذه القرارات بالتصويت ضد (٩) قرارات والامتناع عن التصويت لـ (٧) قرارات داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة أما في مجلس الأمن فقد فشل في تمرير أي قرار يتعلق بالقدس وذلك بسبب استخدام أمريكيا لحق النقض (الفيتو) وذلك في مناسبتين هما :

١- مشروع قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠ يتعلق بإدانة إسرائيل بسبب إطلاق أحد الجنود النار على المصلين في الحرم الشريف جوار المسجد الأقصى في مدينة

---

1 إبراهيم أبو حليوة، القدس في السياسة الأمريكية، مصدر سابق، ص ص ٧٢-٧٣.

2 أمين مصطفى، العلاقات الأمريكية الصهيونية، دار الوسيلة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدس وكان التصويت (١٤) صوت مع القرار واحد ضد القرار وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- مشروع قرار في ١٩٨٦/١/٣٠، استنكار أعمال الكيان الصهيوني في القدس المحتلة التي تحدد حرمة الأماكن المقدسة حيث صوت (١٣) مع القرار، وامتناع واحد، وواحد ضد هو الولايات المتحدة[١].

القدس وإدارة الرئيس بوش :

مع وصول الرئيس بوش للحكم كانت الانتفاضة قد اندلعت في العام ١٩٨٧ مما شكل ضغطا على هذه الإدارة للتعجيل بالتحركات السياسية للوصول إلى تسوية، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت فترة الرئيس بوش اندلاع حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي، والتي كان من نتائجها المباشرة التسوية السلمية ابتداء من مؤتمر مدريد الذي انعقد على أساس (مصدرية الأرض مقابل السلام) وفي منتصف آذار من عام ١٩٩١ تراجعت الإدارة الأمريكية عن موقفها بشأن المستوطنات والقدس، وتمثل ذلك بالرسالة التي بعثها وزير الخارجية الأمريكي بيكر إلى النائب ليفين العضو في الكونغرس والمؤيد لإسرائيل حيث قال : "إنه من الواضح أن اليهود وغيرهم يمكنهم العيش أينما يريدون، شرقا أو غربا(أي في القدس الشرقية أو الغربية) وأن المدينة يجب أن تظل غير مقسمة[٢]، وفي أثناء عقد مؤتمر مدريد وكما تحدثنا سابقاً عن رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية شامير حول طلب الفلسطينيون بتمثيل أبناء القدس ضمن الوفد المفاوض إلا أن إسرائيل رفضت ذلك، وجاءت أمريكيا والتفت على هذا الموضوع من خلال الطلب بمشاركة أحد الأشخاص المقيم خارج حدود القدس ولكن من أصل مقدسي وبعدها بعثت أمريكيا برسالة التطمينات للقيادة الفلسطينية حول موضوع القدس جاء فيها: إن الولايات المتحدة تتفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية أو يشكل حكماً مسبقاً أو سابقه لما سينتج عن المفاوضات ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده في المفاوضات، ولهذا لا

---

1 أمين مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٠٨.

2 تشرشل رونبرغ، إسرائيل ومصلحة أمريكيا القومية، ترجمة هنري مطر ومحمود برهوم، دار الكرمل، كتاب حامد ١٢، ١٩٨٩، ص ٢٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها [1]. وهذا يؤكد أن هذه الإدارة أقـرت بالأمر الواقع الذي يقتصر النزاع فيه على القدس الشرقية وتـرك أمـره إلـى المفاوضـات النهائية.

وبذلك تكون إدارة بوش قد انتصرت لطرف وحيد، وذلك من خلال اسـتبعاد قـضية القدس عن وثائق الدعوة للمؤتمر ومن كلمات راعيي المؤتمر وكذلك استبعاد تمثيل القدس في الوفد المفاوض وتأجيل موضوع القدس إلى مفاوضات الحل النهائي.

ولابد هنا من الإشارة إلى أنه وفي عهد إدارة بـوش صـدرت عـن الجمعيـة العامـة (٨ قرارات) صوتت واشنطن ضد أربعة منها وامتنعت عن التصويت على أربعـة قرارات[2]، أما بالنسبة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن فقد صدر قراران هما قرار رقـم ١٩٩٠/١٠/١٢/٦٧٢ أدان فيه أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمـن الـصهيوني ضـد المصلين في الحرم القدسي الشريف، صوتت الولايات المتحدة مع القرار.

قرار رقم ١٩٩٠/١٠/٢٤/٦٧٣ شجب رفض إسرائيل استقبال بعثة الأمـين العـام، وحثها على الامتثال للقرار ٦٧٢ السابق، وصوتت لصالحه[3].

ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة صوتت لصالح القرارين إلا أن التفسير لهذا هو كسب التأييد العربي لها في حربها ضد العراق.

القدس وإدارة الرئيس كلينتون :

رغم أن هذه الإدارة جاءت في زمن المفاوضات السلمية بين إسرائيل والأطراف العربية، إلا أن عهدها شهد المزيد من الانحياز للكيان الصهيوني بشكل لا سابق له لاسيما موقفهـا مـن موضوع القدس والتطورات الحاصلة حوله.

وفي التحضيرات الانتخابية للرئيس كلينتون وضع خطه مع نائبه آل غور حدد فيهـا سياسته تجاه إسرائيل، مجدداً فيها موقف الإدارات السابقة في حماية أمن إسرائيل والتعـاون الإستراتيجي بينهما، مضيفاً أن إسرائيل ستكون بمثابة مخزن للمعدات العسكرية مـن أجـل الاحتفاظ بقوة عسكرية تفوق خصومها العرب.

---

1 رسالة التطمينات الأمريكية للقيادة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ١٩٩١، ص ٢٨٦.

2 القدس وقرارات الدولية الكاملة، مصدر سابق، ص ٢٣.

3 المصدر نفسه، ص ١٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حول موضوع القدس، فقال : القدس عاصمة إسرائيل ويجب أن تظل مدينة واحدة غير مقسمة، متاحة للناس مهما تكن معتقداتهم الدينية، والسلام الذي لا يراعي أمن إسرائيل لا يمكن أن يكون مأموناً دائماً[١].

وفي أثناء المفاوضات التي جرت في واشنطن بين الوفد الفلسطيني ووفد إسرائيل تقدمت الإدارة الأمريكية بمشروع ليكون أساساً لإعلان المبادئ المشتركة في ١٩٩٣/٦/٣٠، ويعتبر تحولاً في موقف الإدارة الأمريكية، حيث انسجم الموقف الجديد مع الادعاءات الإسرائيلية منذ احتلال ١٩٦٧، عندما تضمنت الورقة تصريحاً واضحاً لأول مرة، يعتبر الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أراضي متنازع عليها، بعد أن كانت الإدارات السابقة تعتبر الأراضي محتلة وينطبق عليها القرار رقم ٢٤٢، وإن كان ذلك على المستوى اللفظي.

وفي أثناء مؤتمر صحفي بين الرئيس كلينتون ورئيس وزراء إسرائيل رابين وفي رده على سؤال عن القدس والمستوطنات قال : "حقاً بالنسبة لحل مسألة القدس، فإن موقف الولايات المتحدة لم يتغير، لكن هذه مسألة يترتب على الجانبين بحثها بحسب ما نص إعلان المبادئ، إنه أمر يجب بحثه لاحقاً هذا ما نعتقد أنه من الواجب عمله[٢].

كما أيدت الولايات المتحدة إعطاء الأردن دور الوصاية على الأماكن المقدسة في المفاوضات حول القدس حينما قال كلينتون مخاطباً الملك حسين :"في الإعلان الذي ستوقعه، فإن دورك كوصي على الأماكن الإسلامية المقدسة بما فيها المسجد الأقصى قد تمت صياغته، ووافقت إسرائيل على إعطاء دور الأردن التاريخي، الأولوية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة خلال مفاوضات المرحلة النهائية[٣].

ويتضح من هذا أن المفاوضات النهائية حول القدس ليست معنية، بمناقشة موضوع السيادة أو أي أمور سياسية، بل قضايا المقدسات، وكيفية تنظيم حركة الزوار، وأن ذلك ليس فقط موضوع مفاوضات فلسطينية مع إسرائيل بل تشمل كل من له اهتمام بالأماكن المقدسة الإسلامية.

---

1 وثيقة آراء كلينتون وغور في شأن إسرائيل والشرق الأوسط، ١٩٩٢، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٢، ١٩٩٢، ص ٢٥٨.

2 نص المقابلة نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٨، ٩٩٤، ص ٣٠٢.

3 نص كلمة كلينتون، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٩، ١٩٩٤، ص ٢٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي شهادة لمارتن أنديك أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لدى تعيينه سفير للولايات المتحدة لدى إسرائيل قال عن سياسة إدارته حول القدس أن موقف إدارته هو ترك الأطراف يحلون القضية عن طريق المفاوضات وعدم اتخاذ أي موقف من قبل إدارته من شأنه إقصاء الولايات المتحدة عن مهمة تسهيل هذه المفاوضات[١].

وقد جددت الإدارة الأمريكية موقفها، المساند لإسرائيل أثناء الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون لعام ١٩٩٦، حيث جاء في برنامجه الانتخابي : يظل الحزب الديمقراطي ملتزماً بعلاقة أمريكيا الخاصة مع إسرائيل، وهي علاقة قائمة على أساس قيم مشتركة، والتزام الديمقراطية، التزاما متبادلاً، وتحالف إستراتيجي يعود بالفائدة على البلدين، وينبغي للولايات المتحدة أن تواصل مساعدتها لإسرائيل من أجل المحافظة على تفوقها النوعي، إن القدس هي عاصمة إسرائيل، ويجب أن تظل مدينة موحدة يسهل على الناس كافة من جميع الديانات الوصول إليها[٢].

جميع الحقوق محفوظة

وفي تعليقنا على إدارة الرئيس كلينتون لهذه الفترة حول قضية القدس هو أن الإدارة تتذرع بحرصها على عدم التدخل خوفاً على مسيرة المفاوضات، لكنها في واقع الأمر لم تتوقف عن تغطية السياسات الإسرائيلية وحمايتها وتعزيز قوة إسرائيل التفاوضية مما يزيده تشدداً.

القدس ونقل السفارة الأمريكية إليها :

في ١٩٩٥/٢/٣، وجه أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير الخارجية كريستوفر يعلنون فيها دعمهم بأن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ويطالبون بالعمل لنقل السفارة الأمريكية إليها، وعدم إثارة آمال لا واقعية حيال مستقبل القدس في صفوف الفلسطينيين، ومخاوف مسوغة في صفوف الإسرائيليين، من تقسيم عاصمتهم مجدداً، هذا وقد عارض أعضاء الكونغرس أن تكون القدس محل مفاوضات، وأن أمرها يجب أن يكون محسوماً كعاصمة موحدة لإسرائيل[٣]. وبعد أيام أرسل أعضاء مجلس النواب رسالة مماثلة إلى وزير الخارجية مجددين موقفهم من نقل السفارة إلى القدس، قائلين في هذه الرسالة : "لقد تكلم الكونغرس عن هذا الأمر عدة مرات، ومنذ أحد عشر عاماً أيد المجلسان نقل السفارة

---

1 مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٣، ١٩٩٥، ص ٢٣٢.

2 مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٩، ١٩٩٧، ص ٢١٨.

3 مجلة دراسات فلسطينية، المصدر نفسه، ص ص ٢٢٣-٢٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية إلى القدس، ومنذ ذلك الوقت أصدر الكونغرس أربع قرارات تعرب عن التزامه بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، كما أن الولايات المتحدة تقيم علاقات دبلوماسية مع (١٨٤) دولة ومنها إسرائيل وهي البلد الوحيد الذي لا توجد سفارتنا في عاصمته الفعلية[١].

وفي ١٩٩٥/٥/٩ قدم زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ روبرت دول مشروع قانون بشأن نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. ومن جملة ما جاء في هذا المشروع ما يلي:

١- أنه يجب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

٢- أن حجر الأساس لبناء سفارة الولايات المتحدة في القدس يجب ألا يتأخر عن ١٩٩٦/١٢/٣١.

٣- إن سفارة الولايات المتحدة يجب أن تفتح في القدس في تاريخ لا يتعدى ١٩٩٩/٥/١٣[٢].

وفي ١٩٩٥/١٠/٢٤ وافق مجلس الشيوخ بغالبية ساحقة على مشروع القانون الذي تقدم به زعيم الغالبية الجمهوري روبرت دول بغالبية (٩٣ صوتاً) ضد (٥ أصوات) والذي يقضي بنقل السفارة إلى القدس بحلول ١٩٩٩/٥/٣١ [٣].

الرئيس كلينتون لم يقف ضد القرار، ولم يعمل على إلغائه، ولم يتجاوز اعتراضه على القانون مسألة التوقيت الملائم، وهذا ما جاء تأكيده في التصريحات الواردة عن البيت الأبيض حيث جاء فيه: أن الرئيس رفض استخدام حق النقض (الفيتو) الرئاسي، ولن يوقع القانون. وحدد البيان أن وجهة نظر الرئيس الشخصية تجاه القدس وسجل صداقته لإسرائيل لم تتغير ومعروفة منذ وقت طويل، وهذا يوضح التطابق بين وجهتي نظر الرئيس ومجلس الشيوخ والخلاف محصور بالوقت وقد تفهم المجلس مسألة التوقيت وأعطى صلاحية قانونية للتصرف في هذه المسألة، وفي عام ١٩٩٧ أصدر مجلس النواب قراراً كرر فيه قرار مجلس الشيوخ بأغلبية (٤٠٦ أصوات ضد ١٧ صوتاً) حيث أعلن القرار أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل

---

1 مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٩، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

2 مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، ١٩٩٥، ص ٢٤٠.

3 بلال الحسن، قضية القدس بين الكونغرس والبيت الأبيض، الشرق الأوسط، ١٩٩٧، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحض الإدارة على تخصيص (١٠٠) مليون دولار لتغطية كلفه بناء السفارة الأمريكية في القدس[١].

وعليه فإنه يجب أن لا يقف العرب مكتوفي الأيدي حيال هذه السياسات وأن يعول على المواقف الأمريكية المطمئنة للعرب فقط، وهي تسيير بتأييد كبير لإسرائيل في جميع سياساتها تجاه الأراضي المحتلة.

وبعد كل هذا التراجع لا تزال الإدارة الأمريكية تصر على أنها وحدها هي الوسيط وتعارض اتخاذ مجلس الأمن مواقف تتعلق بالمصدرية القانونية للمفاوضات حول القدس وغيرها من قضايا المفاوضات، والإدارة عبر التملص التدريجي من مواقفها السابقة، تهدف إلى دفع دول العالم للتأقلم والقبول بمواقفها مستفيدة من موقعيتها الدولية المتفردة في إدارة شؤون العالم.

ويبدو واضحاً من هذه المواقف الأخيرة لإدارة كلينتون أن الإدارات الأمريكية سعت بمرور الوقت إلى توطيد وضع إسرائيل وتمكينه من إحداث التغييرات الجذرية في المناطق المحتلة وخصوصاً القدس وصولاً إلى الاعتراف بالأمر الواقع ودفع الأطراف الأخرى للقبول بهذا الأمر والتعاطي معه وتجاوزه تماماً.

المبحث الثاني : الموقف السوفيتي :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات، فقد ظل الاتحاد السوفيتي دولة عظمى ذات نفوذ دولي واهتمامات مرتبطة بمصالحها السياسية في أنحاء مختلفة من العالم، ولم تكن منطقة الشرق الأوسط مستثناة من هذه القاعدة، بل نجد أن الاتحاد السوفييتي قد لعب دوراً مؤثراً في المراحل الأولى للصراع بين العرب وإسرائيل، وقد كان له دور لعبه في التأثير على قضية القدس، وقد اجتمعت عدد من المحددات قد أثرت في الموقف السوفييتي تجاه الصراع بشكل عام.

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤، مصدر سابق، ص ٢٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول : المحدد الأيديولوجي :

لقد شكل هذا العامل دوراً في السياسة الخارجية السوفييتية حيث كانت مبنية على أساس العمل على قيام نظم اشتراكية مشابهة للخط الاشتراكي السوفييتي، أو المساعدة على قيامها بتدعيم حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار. ولعل هذا الدافع الرئيسي للاتحاد السوفييتي لتأييد قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨، التي حملت بذور الاشتراكية القادمة مع اليهود السوفييت، الذين شكلوا أحزاباً عمالية واشتراكية قادت إسرائيل فترة طويلة وبشروا بنوع من الاشتراكية من خلال نظم المتسعمرات الجماعية، كما أن هذا الدافع هو الذي جعل القيادة السوفييتية تتبنى موقف مؤيد لثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢ حيث رأوا فيها حركة تحرر وطني أظهرت معاداتها للاستعمار وقد تجلى تأثير العامل الأيديلوجي على السياسة السوفييتية فيما يخص موضوع القدس في التجاهل التام للاعتبارات الدينية الخاصة بالقدس، حيث لا يمثل ذلك سبباً مقنعاً للأيديولوجية السوفييتية في نظرتها للصراع[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

الثاني : القبول بفكرة الحل على أساس دولتين :

لم يوافق السوفييت في أي مرحلة من مراحل الصراع على شعار إزالة دولة إسرائيل واستمر موقفهم مؤيداً لحل يقوم على أساس دولتين، وهذا يبين رغبة السوفييت ومنذ البداية للحل السياسي للقضية.

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ كررت موسكو تأييدها لحق إسرائيل في الوجود، مؤكدة التزامها بنص قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كإطار لأي تسوية سياسية في المنطقة وبالنسبة لقضية القدس فقد تعاملت موسكو مع قضية القدس كأرض محتلة عام ١٩٦٧، مما يحصر الحديث هنا في الشطر الشرقي للمدينة، مؤيده كل ضغط سياسي ممكن لإجبار إسرائيل على الانسحاب إلى المواقع التي كانت تهدد بسحبها قبل عام ١٩٦٧.

ولكن الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧، فقد حملت المزيد من الخسائر للسياسة السوفييتية في العالم العربي، وبالرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد أبلغ الإسرائيليين في رسالة سلمها السفير السوفيتي لدى إسرائيل لوزارة الخارجية الإسرائيلية في ١٩٦٧/٧/١٠ جاء فيها أن الحكومة السوفييتية قد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب عدوانها على الدول العربية". ولكن لم يكن لدى العرب الثقة الكافية بالسوفييت بعكس ما حدث مع الولايات

---

[1] أسامه حرب الغزالي، السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط وموقف اليهود السوفييت، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٩٢-١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة التي وقفت مع إسرائيل أثناء الحرب وشاركت مشاركة فعلية معها في الحرب، إلا أن السوفييت لم يقدموا أي مساعدة للعرب، مما انحسر التأثير السوفيتي في الصراع العربي – الإسرائيلي وراء تأييدها للقرارات الدولية فقط دون تقديمها لأي مقترحات بشأن هذا الصراع، تحمل رؤية سوفييتية خاصة. كما أنها لم تتطرق في المشروعات التي ساهمت فيها لأي اقتراح بشأن المستقبل السياسي للمدينة المقدسة كجزء ذو أهمية استثنائية عن بقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ [١].

ونرى من ذلك أن موسكو قد أيدت قرار رقم ٢٤٢ وكل القرارات الدولية التي تدين إجراءات إسرائيل في شرقي القدس باعتبار المدينة محتلة، وأن أي إجراءات من شأنها تغير الوضع النهائي لها هي إجراءات باطلة مخالفة للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفي أواخر السبعينيات تحول الاتحاد السوفييتي إلى ما يشبه المتفرج على مجريات الأحداث حيث تم ابتعاد السوفييت عن عملية التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، مما زاده بعداً عن الدبلوماسية العربية –الإسرائيلية، حيث انتقلت مهمته في المنطقة إلى العمل على عرقلة المبادرات الأمريكية التي ترسخ استبعاد الاتحاد السوفييتي من المنطقة.

وفي عام ١٩٧٧ صدر بيان سوفيتي–أمريكي، مشترك يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام، وفيه تنازل السوفييت عن شرطهم الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأرضي المحتلة، ووافقوا على الصيغة الأمريكية التي تقوم على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في حرب ١٩٦٧.

إلا أن الحكومة الأمريكية سرعان ما تراجعت عن البيان الذي كان يهدف إلى مشاركة سوفيتية في جهود التسوية السياسة للصراع من خلال مؤتمر جنيف وبهذا استطاعت السياسة الأمريكية عزل الاتحاد السوفيتي مستفيدة من تردده تجاه هذا الصراع بسبب غياب برنامج محدد وواضح له للتعامل مع المنطقة.

بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفييتي لم يعطي أي أهمية لقضية القدس حيث رأى أن قضية القدس ليست حيوية تستحق عناية خاصة، وذلك لاعتبارات أيديولوجية، ولاهتمامه بالبحث عن دور في مشروع التسوية الشاملة. وقد لاحظنا الموقف الضمني له من القدس الشرقية من خلال دعوة السوفييت لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويتجاوز قرار التدويل، ويقترب كثيراً من الموقف العربي العام الداعي لانسحاب إسرائيل من شرقي

[1] طه عبد العليم، موقف الاتحاد السوفييتي من المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٠، القاهرة، ص ١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القدس، وعليه فإنه لا يمكننا عزل الموقف السوفيتي من قضية القدس خلال هذه الفترة عن الموقف العربي العام، فقد غابت القدس عن البرامج السياسية اليومية للدول العربية وإن ظلت حاضرة في بياناتهم ومواقفهم الإجمالية تجاه الصراع، حيث أسس الاتحاد السوفيتي موقفه من القدس على ضوء هذا الموقف العربي ولم يشأ إثارة هذا الموضوع من تلقاء نفسه[1].

بقي الاتحاد السوفيتي مؤيداً للموقف العربي العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ومنها قضية القدس، حيث هاجم الاتحاد السوفييتي الاتفاق بين مصر وإسرائيل وقال أن هذه الاتفاقية تكرس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

وفي عام ١٩٨١ عرض الرئيس السوفييتي بريجنيف مبادرة لتسوية الصراع دعا فيها إلى:

١- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بحضور جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

٢- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٣- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني نتيجة ممارسته لحقه في تقرير مصيره.

ونلاحظ أن الرئيس بريجنيف طلب من إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها الشطر الشرقي للقدس[2].

وتعزز هذا الموقف في تأييده للقرار رقم (٤٥٢) الصادر عن مجلس الأمن في ١٩٧٩ والذي طالب فيه السلطات الإسرائيلية وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، كما دعا إلى ضرورة حماية البعد الروحي للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، كما أيد الاتحاد السوفييتي قرار مجلس الأمن رقم (٤٦١) الصادر في عام ١٩٨٠ والذي أدان فيه استمرار إسرائيل تنفيذ سياسات الاستيطان اليهودي مطالباً إياها تفكيك هذه المستوطنات بما

---

1 ألفت آغا، تطورات العلاقات العربية-السوفييتية والدور السوفييتي في دبلوماسية التسوية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨١، القاهرة، ص ٦٠.

2 منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية، مصدر سابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها المستوطنات في مدينة القدس المحتلة كما انتقد سياسات التهجير لليهود باعتبارها انتهاك للقرارات الدولية التي تمنع الدولة من ترحيل مواطنيها إلى أراضي محتلة[١].

وفي ضوء مبادراته لتسوية الصراع اقترح بريجنيف خلال مأدبة أقامها على شرف الرئيس اليمني الجنوبي علي صالح في عام ١٩٨٢ جاء فيها: "يجب أن يعاد إلى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧، والذي توجد فيه المقدسات الإسلامية والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة[٢].

غير أن الموقف السوفييتي قد شهد تحولاً نوعياً كبيراً فيما يخص القضية الفلسطينية وذلك بعد وصول الرئيس غورباتشوف نهجاً أكثر انفتاحاً على المعسكر الغربي، حيث أعلن الرئيس غورباتشوف عن حل سلمي يرتكز على ثلاثة مبادئ:

١- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٢- حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

٣- قيام علاقات سلام بين إسرائيل وكل دول المنطقة من خلال مؤتمر دولي وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة[٣].

ونلاحظ من خلال هذه التصريحات محاولة السوفييت التقارب من الموقف الأمريكي حيث اكتفى غورباتشوف بالدعوة إلى منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وهنا اختفى الحديث عن حدود ٦٧، والدولة الفلسطينية، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وغيرها من المطالب التي من شأنها تثبيت حقوق الجانب العربي في أي مفاوضات مستقبلية يمكن أن تحدث، كما أن غورباتشوف تحدث عن حق إسرائيل في أن تعيش بحدود آمنة دون أن يحدد حدود ذلك، بالإضافة إلى إغفاله قضية القدس في برنامجه هذا.

ولعل التحول الكبير في هذه الفترة ظهر من خلال إعلان الاتحاد السوفييتي وعلى لسان نائب وزير خارجيته تبروفسكي، قرار بلاده بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في حال إبدائها مؤشر على القبول في عقد مؤتمر دولي للسلام، وهذا ما كان على العكس تماماً

---

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة ١٩٧٥-١٩٨١، المجلد ٢، ص ٢٧٩.

2 منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

3 أيمن عبد الوهاب، الحكومة الإسرائيلية وخطط السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما أعلن الاتحاد السوفييتي وفي وقت سابق أنه لن يعيد علاقاته مع إسرائيل ما لم تنسحب من الأراضي العربية المحتلة، هذا يدلل عن تنازله عن هذا الشرط، مما يعني موافقته الضمنية على أن تصبح المفاوضات هي المصدرية وليست قرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية بشكل عام، بمعنى أن يصبح مصير هذه الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ومنها القدس خاضعاً للتفاوض.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبالرغم من مشاركة روسيا في مؤتمر السلام، والتي اعتبرت مشاركة رمزية وهو وضع يتناسب مع ما آلت إليه روسيا في هذه الفترة، إذ أوضاعها وإمكانياتها لم تعد تمكنها من القيام بأي دور فاعل في هذا الصراع أو في غيره من النزاعات والصراعات الإقليمية[1].

وظلت روسيا تتبنى مواقف متوازنة من قضايا الصراع عموماً، وفي موضوع القدس خاصة، فمثلاً بقيت روسيا على موقفها من رفض الاعتراف بقرار إسرائيل ضم الشطر الشرقي من المدنية وكذلك رفض الإجراءات الإسرائيلية في هذا الشطر، وظهر ذلك من خلال تأييدها لقرار مجلس الأمن الخاص بدعوة إسرائيل إلى التراجع عن مصادرة ٥٣ هكتار من أراضي شرقي القدس.

ورغم مشاركة روسيا في التوقيع على اتفاقيات أوسلو باعتبارها أحد راعيي عملية السلام، إلا أنها لم تسجل أي مبادرات جادة لتطبيق بنود هذه الاتفاقيات أو حتى دفع عجلة المفاوضات عندما كانت تتعثر، كما أنها أيدت تأجيل موضوع القدس لمحادثات المرحلة النهائية.

المبحث الثالث : الموقف الأوروبي

لعلنا ندرك في هذا المجال أهمية الإطلاع والبحث في الدور الأوروبي وفي إلقاء الضوء على موقفه تجاه قضية القدس وذلك لعدة اعتبارات ونوردها على سبيل الذكر :

١- الروابط التاريخية بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

٢- المصالح الاقتصادية الأوروبية في العالم العربي.

---

[1] ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٣٣-٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- يبرز العامل أو البعد الديني بالنسبة لقضية القدس وما تحمله من حساسية كواحدة من محددات التوصل إلى سلام في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر إلى أن التعاون السياسي الأوروبي القائم الآن ليس آلية لصنع سياسة خارجية مشتركة وإنما لتنسيق السياسات بين الدول المعنية، مما يعني وجود تباينات في تفاصيل المواقف الأوروبية من الصراع وقضاياه المختلفة[١].

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول الموقفين الفرنسي والبريطاني، وذلك لأن فرنسا وبريطانيا تحملان عدة ميزات خاصة بالنسبة للشرق الأوسط بين دول الجماعة الأوروبية مثل: حجم المصالح الفرنسية والبريطانية، والعلاقات العربية-الفرنسية والعربية-البريطانية، امتدت منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية عهد الاستعمار وما تركه من روابط ظلت تلقي بظلالها على هذه العلاقات وسوف ندرس كل طرف بشكل منفصل والتعرف على موقفه تجاه هذه القضية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

أولا: الموقف الفرنسي :

يتمثل الموقف الفرنسي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في رغبة الزعماء الفرنسيين في كسر احتكار القوتين العظيمتين (الولايات المتحد والاتحاد السوفييتي) في التنافس على النفوذ في المنطقة، وتبلور هذا الاتجاه في عهد الرئيس الفرنسي ديجول والذي حرص على استعادة جزء من النفوذ الفرنسي المفقود لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وتعزيز دور فرنسا في قيادة أوروبا ودفعها لاتخاذ مواقف مؤثرة في السياسة الدولية، وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تبنت فرنسا سياسة تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، فقد أعلن ديجول في مؤتمر صحفي عقده ١٩٦٧/١٠/٢٧ أن "حل الأزمة في الشرق الأوسط يجب أن تتم على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالقوة وإنهاء حالة الحرب واعتراف جميع الدول المعنية ببعضها البعض"[٢]. وأن فرنسا ترفض أي مكاسب إقليمية عن طريق العدوان المسلح، وأنها لن تعترف بأي واقع إقليمي ناتج عن الحرب في الشرق الأوسط.

---

[1] إبراهيم عوض، الجماعة الأوروبية والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٧٠-١٩٨٥، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤١.

[2] أحمد نوفل، العلاقات الفرنسية-العربية، مؤسسة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن دوافع ديجول للحيلولة دون تحول الصراع العربي–الإسرائيلي إلى مبرر لاحتكار المنطقة بين القطبين العالميين، قد أثرت كذلك على طريقته في التعامل اللاحق مع الأزمة ونتائجها، إذ أن فرنسا كانت ترى أن حل الأزمة يجب أن يتم عن طريق الدول الكبرى. ولقطع الطريق على أي تجاوز لدورها. وافقت فرنسا على إدخال تعديل في حدود إسرائيل وذلك لإقناع الرئيس الأمريكي نيكسون بالموافقة على الاجتماعات الرباعية التي اقترحتها فرنسا لتسوية الصراع[١].

وبالتالي تخلت عن موقفها الداعي لانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وما يهمنا هنا إلقاء الضوء على الموقف الفرنسي من قضية القدس حيث تميز بعدم استقراره وبدرجة عالية من الواقعية السياسية، حيث كان يطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس، كانت تنادي بنفس الوقت بتدويل مدينة القدس عملاً بالقرار رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧ بل أنها اشترطت أن تتمتع بوضع دولي خاص[٢].

وفي أعقاب احتلال إسرائيل للشطر الشرقي من القدس، قال ديجول : "نحن نرفض رسمياً السكوت على إقامتهم في الجزء الذي احتلوه من القدس، وسنبقي على سفارتنا في تل أبيب"[٣]، وقد أيدت فرنسا جميع القرارات الصادرة لإدانة إجراءات إسرائيل الهادفة إلى تغيير وضع مدينة القدس مثل القرارات ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٧.

إلا أننا نجدها قد امتنعت عن القرار رقم ٢٢٥٣ الصادر عن الجمعية العامة في ١٩٦٧/٧/٤ والذي طالب إسرائيل بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير معالم مدينة القدس. وقد أعربت فرنسا عن موضوع القدس بالإضافة إلى مواضع أخرى ستكون هي المشاكل الأكثر إلحاحا في المستقبل، وبقي الموقف الفرنسي خلال هذه الفترة مطالباً بتدويل المدينة ورافضاً الاعتراف بالوجود الإسرائيلي فيها[٤].

وبقيت فرنسا في سياستها ضمن إطار المجموعة الأوروبية، إلا أننا نجد تحولاً في سياستها وذلك من خلال تحفظها على زيارة الرئيس المصري السادات للقدس وعدم ترحيبها

---

1 أحمد نوفل، المصدر نفسه، ص ص ١١٦-١١٧.

2 المصدر السابق، ص ١٥١.

3 أحمد نوفل، مصدر سابق، ص ١٥١.

4 أحمد نوفل، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمفاوضات كامب ديفيد، لأنها شعرت بأنها أصبحت خارج الحلبة السياسية في المنطقة، وفي عصر الرئيس ميتران ١٩٨١ واعتلائه كرسي الرئاسة والذي يُعرف بميوله نحو إسرائيل فقد أخذ الموقف الفرنسي يقترب أكثر من الموقف الأمريكي، بل أن زيارة الرئيس الفرنسي ميتران لإسرائيل وإلقائه كلمة في الكنيست الإسرائيلي تعد اعتراف ضمني بمدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة للدولة العبرية وهذا يتناقض مع رأي فرنسا في عام ١٩٨٠ عندما حذرت إسرائيل من الاستمرار في خططها لإعلان القدس عاصمة لها، لأنها بذلك تكون قد تجاهلت إرادة المجتمع الدولي[١].

لقد دعمت فرنسا اتفاقية كامب ديفيد في عهد الرئيس ميتران، إلا أن قضية القدس قد اختفت من الخطاب السياسي لفرنسا لأن إثارة القضية كان يعني إما انقلابا في الموقف الفرنسي من المدينة مما قد تسيء إلى علاقات فرنسا مع العالم العربي، وإما تأكيداً على المواقف السابقة الرافضة للموقف الإسرائيلي مما قد يتعارض مع توجهات ميتران تجاه إسرائيل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الإيداع لرسائل الجامعية

ومع هذا فقد تبنت فرنسا القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لإدانة الممارسات الإسرائيلية في القدس خلال هذه الفترة[٢].

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ أيدت فرنسا عملية السلام وما نتج عنه من اتفاقيات على المسارين الأردني والفلسطيني، وحاولت انتهاج سياسة أكثر فاعلية خاصة بعد وصول جاك شيراك للحكم ومحاولته إحياء السياسة الديجولية في المنطقة من جديد، وقد حاول رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد بلا دور من نهج الأسلوب الأمريكي أثناء الترشيح للانتخابات وذلك من خلال استقطاب أصوات اللوبي اليهودي الفرنسي حيث أعلن في نيسان من عام ١٩٩٥ خلال حديث أجرته معه محطة إذاعية لليهود في فرنسا أن "حق اليهود في مدينة القدس هو أكبر بقليل من حق غيرهم فيها"[٣]. غير أن الخارجية الفرنسية قد عادت وأكدت أن موقف دولتها بشأن قضية القدس لم يطرأ عليه أي تغيير، فهو موقف ثابت يقوم

---

1 محمد الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ١٩٩١، ص ١٩٤.

2 بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٠٥..

3 اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشره دورية وثائقية حول مدنية القدس، عمان، الأمانة العامة، ١٩٩٤/٤/١٥، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أساس عدم اعتراف فرنسا بقرار إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية مؤكـد أن رئـيس الوزراء يتحدث بصفته الشخصية لا بصفته رئيساً للوزراء[1].

إلا أن التفرد الأمريكي بالمنطقة وانهيار الاتحاد السوفييتي قد حالا دون قدرة شيراك على تنفيذ سياسته في الشرق الأوسط المخالفة للسياسة الأمريكية غالباً ولإسرائيل. فعلى سبيل المثال وضعت فرنسا برنامجاً دبلوماسياً للقيام بزيارة إلى المنطقة متمثلة بـوزير الخارجيـة والالتقاء بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وزيارة بيت الشرق، إلا أن الـضغوط الأمريكيـة والتي تمثلت أو بالإبقاء على هامش لها في دورها في منطقة الشرق الأوسط، كما أن إسرائيل وعدت فرنسا بإعطائها دور تفضيلي في جنوب لبنان بالنسبة لجنة المراقبة الخاصـة هنـاك عمل على إلغاء الزيارة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

1 اللجنة الملكية لشؤون القدس، المصدر نفسه، ص ١٣.

2 ناصر عليوه، سلام حكومة نتينياهو: حكم ذاتي للفلسطينيين، وسيطرة سياسية وافية للإسرائيليين، مجلة الوسط، العدد ٢٣٦، ١٩٩٦، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خطابات ألقاها شيراك له في زياراته للمنطقة، أكد على ضرورة إيجاد اتفاق عادل ومتوازن بين كل الأطراف المعنيين حول الوضع النهائي للأرض الفلسطينية، وذلك على أساس مبدأين:

الأول: مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى مثل هذا الاتفاق أن يتناول القضايا الأكثر صعوبة كقضية القدس".

أما المبدأ الثاني: رفضها أن يكون الحل دينياً وحسب أو وطنياً وحسب وقد شدد الموقف الفرنسي على ضرورة الحفاظ على تعددية المدينة للحفاظ على هويتها الفريدة، وعلى ضرورة ضمان وصول جميع المؤمنين لها، كما أنه يجب أن تندرج أي فكرة سيادة، أياً كان مصدرها، في إطار تسوية تتم بالتفاوض، وفق ما نصت عليه اتفاقيات أوسلو، وعلى هذه التسوية أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات وحقوق جميع الأطراف المعنية[1].

جميع الحقوق محفوظة

ثانياً: الموقف البريطاني :

تكتسب بريطانيا دوراً مميزاً وأهمية خاصة من الصراع العربي –الإسرائيلي تختلف به عن باقي دول المجموعة الأوروبية وذلك لما احتفظت بعلاقات وثيقة مع بعض دول المنطقة فاقت علاقات العديد من الدول الأوروبية الأخرى وإلى عهد قريب، وتعتبر بريطانيا من أكثر الدول تفهماً وتأييداً لأهداف الحركة الصهيونية منذ نشأة الصراع العربي–الإسرائيلي، والذي تجلى بإصرار جيمس بلفور– وزير خارجية بريطانيا في تلك الفترة وعده الشهير لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في عام ١٩١٧.

وعندما فشلت بريطانيا بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، لجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت العلاقات تتوطد بينهما، والتي انعكست على سياستها تجاه الشرق الأوسط، وقد حاولت بريطانيا الظهور بمظهر المحايد في الصراع العربي–الإسرائيلي، إلا أن بعض الأوساط قد اتهمتها بتسهيل وصول المتطوعين والدعم المالي إلى إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧.

وبعد حرب ١٩٦٧، بدأ البريطانيون يسعون لحل الأزمة عن طريق التسوية السلمية حيث أصدر اللورد كراون– مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة –في تلك الفترة– قرار

---

[1] عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦، ص ١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن الدولي والشهير رقم ٢٤٢ في ١٩٦٧/١١/٢٢ والذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بالقوة المسلحة مقابل اعتراف العرب بحقها بالعيش بسلام.

وحقيقة أن بريطانيا بعد هذا القرار، لم تتخذ بريطانيا أي موقف مؤثر على مجريات الصراع.

أما على صعيد قضية القدس، فقد ظل الموقف الرسمي للحكومة البريطانية يدعو إلى تدويل المدنية رغم اختيار ممثلي بريطانيا لدى الأمم المتحدة عدم التصويت على القرار رقم (١٨١) عام ١٩٤٧، باعتبار بريطانيا دولة الانتداب غير أن هذا الموقف تعرض لاهتزازات ألقت عليه بعض الغموض، وخاصة عندما شارك رئيس مجلس العموم البريطاني في احتفالات إسرائيل بافتتاح مقر الكنيست في الشطر الغربي من مدينة القدس عام ١٩٦٦ وفي محاولة منها لإعادة التوازن لموقفها من موضوع القدس فقد أصدرت الحكومة البريطانية في شهر آب عام ١٩٦٦ مذكرة احتجاج على قرار إسرائيل إعلان مدينة القدس عاصمة لها وجاء في هذا الإعلان أن "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ليس وارداً بتاتاً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، مشددة على أن حضور السفير البريطاني لدى تل أبيب احتفالات تقام في القدس لا يعني اعترافا من قبل بريطانيا بالقدس عاصمة لإسرائيل وعلى كل حال فإن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ليس وارداً بتاتاً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط[1].

كما أيدت بريطانيا القرارات الصادرة من مجلس الأمن أرقام ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٧ التي أدانت الإجراءات الإسرائيلية في القدس ودعت إلى إلغائها، مؤكدة أنه ليس من شأن هذه الإجراءات التأثير على وضع المدينة من وجهة نظر المجتمع الدولي، بمعنى أنها لا تعترف بضم إسرائيل للجزء الشرقي للمدينة ولا بالإجراءات التي قامت بها في المدينة.

[1] عز الدين فوده، القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد حرب ١٩٧٣ ورغم العلاقات الوطيدة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تستطع صياغة سياسة منفردة وذلك بسبب افتقادها للقوة والنفوذ اللازمين لصياغة هذه السياسة تجاه أعقد صراع في منطقة حساسة جداً في العالم، وقد حاولت بريطانيا إقناع اليهود، وذلك من خلال وعد قدمه رئيس وزراء بريطانيا ويلسون في خطاب ألقاه أمام جمعية أصدقاء إسرائيل في حزب العمال البريطاني، بأنه سوف يعمل لصالح يهود السوفييت، وحقهم في الهجرة ومظاهر أخرى بذلها المسؤولون البريطانيون لإقناع إسرائيل بصداقتهم للدولة العبرية، إلا أن إسرائيل كانت مضطربة حيال الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية خلال سنة ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٧٨ اقترح اللورد كرادون مشروعاً للسلام دعا فيه إلى تقسيم مدينة القدس إلى قدس عربية وأخرى إسرائيلية وبدون حواجز بينهما[١]

ومن الملاحظ أن هذا الاقتراح لم يحدد ملامح القدس العربية، ولم يحددها بالشطر الشرقي المحتل عام ١٩٦٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وفي فترة التسعينيات وبانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، فإن الموقف البريطاني لم يشهر تغييراً بشأن القدس باستثناء اعتمادها المفاوضات بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل وسيلة لحسم مستقبل المدينة المقدسة دون إعطاء كبير لقرارات الشرعية الدولية بشأن القدس. وهذا ما تم تأكيده على لسان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جيرمي هانلي حيث قال: "أن الحكومة البريطانية تعتقد اعتقادا راسخاً بوجوب عدم عمل أي شي من شأنه استباق محادثات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول القدس.

ويفهم من ذلك أن بريطانيا ترى أنه يجب على الطرفين أن لا يقوما بتغيير أي وضع للمدينة حتى المحادثات النهائية.

ونستطيع تلخيص الموقف البريطاني بما يلي:

١- عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على شرقي القدس.

٢- رفض قرار الضم الإسرائيلي للقدس واعتبارها عاصمة موحدة للدولة العبرية.

٣- اعتماد المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية المباشرة وسيلة لتحديد مستقبل مدينة القدس وتأكيد التخلي عن قرار تدويل القدس الصادر عام ١٩٤٧.

---

[1] منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- دعم المطلب الفلسطيني بالسيادة على شرقي القدس.

٥- رفض نقل السفارة البريطانية إلى القدس.

وهكذا وافق البريطانيون على إحالة موضوع القدس إلى المحادثات وعدم اعتماد قرارات الشرعية الدولية أساساً لحل المشكلة كما كان موقفهم.

ولم تحاول بريطانيا اتخاذ موقف جديد أو إجراء تعديلات على هذا الموقف في أي اتجاه لاهتمامها بإطار التفاوض العام من ناحية، ولعدم رغبتها في دعم موقف أي طرف على حساب طرف آخر من جهة أخرى، مما سيلحق بسياستها في المنطقة ضرراً قد لا تستطيع تلاشيه[١].

المبحث الرابع : موقف منظمة المؤتمر الإسلامي

شهد النصف من القرن الماضي ولادة العديد من المنظمات الإقليمية ومن بينها منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩، التي اعتبرت ولادتها قد ارتبطت بقضية القدس، أي أن نشأتها ونموها وتطورهما قد ارتبط بقضية محددة ونستطيع أن نقول أن هذه المنظمة مدينة بوجودها للقدس بكل تأكيد، إذ أن جريمة إحراق المسجد الأقصى التي اقترفها أحد اليهود في ١٩٦٩/٨/٢١ والتي كانت السبب المباشر لالتئام عدد من الدول العربية والإسلامية، إذ اعتبرت هذه الجريمة تمس صميم وجوهر العقيدة الإسلامية، فالأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى خاتم الأنبياء والرسل محمد عليه السلام ومعراجه إلى السموات العلى.

مما أدى إلى عقد أول مؤتمر لأعضاء هذه المنظمة، مؤكدين على ضرورة أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل حزيران من عام ١٩٦٧، وذلك من أجل المحافظة على الصيغة المقدسة لهذه الأماكن وضمان حرية الوصول إليها والتنقل فيها[٢].

كما أكد المؤتمر على أن أعضائه مصممة على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لإحداث حزيران من عام ١٩٦٧ مشيراً إلى أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية بمدينة القدس إنما هو ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي

---

1 نادية مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٣٨-٤٠.

2 محمد الفرا، القدس على الساحتين العربية الدولية، مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، كما أكد المؤتمر على رفض جميع الخيارات المتعلقة بتدويل أو جعلها مدينة مفتوحة، والدعوة إلى المطالبة بوقف الإجراءات الإسرائيلية في المدينة[1].

وبعد الانتصار المعنوي الذي حققه العرب في حرب ١٩٧٣، والذي أثر في تماسك موقف الدول الإسلامية تجاه قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي حيث أدان المؤتمر إسرائيل لانتهاكاتها قرارات الأمم المتحدة، واحتلالها أراضي عربية في حرب ١٩٦٧، كما أدان إجراءاتها في الأراضي المحتلة وخاصة تهويد القدس.

واعتبر تلك المدينة عربية مسلمة ورفض أي حل لا يعيد وضعها إلى ما كان عليه مقرراً مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة، مؤكدة على ضرورة إعادة السيادة العربية إلى القدس كشرط رئيسي ولازم لأي حل في الشرق الأوسط وأن أي حل لا يعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الإسلامية. هذا بالإضافة إلى العمل الدبلوماسي الذي تقوم به هذه المنظمة لحشد جهود الدول الأعضاء والدول الأخرى عامة للوقوف إلى جانب الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، فقد عملت على إنشاء عدد من الأجهزة منها، لجنة القدس والصندوق الخاص بها، وفيما يتعلق بلجنة القدس، فقد صدر قرار خاص بشأن هذه اللجنة في مؤتمر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية المنعقد في جده في عام ١٩٧٥، حيث تحددت اختصاصات هذه اللجنة التي يرأسها ملك المملكة المغربية بما يلي:

١- دراسة الوضع العام للمدينة.

٢- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات وزراء الخارجية ذات الصلة.

٣- الاتصال بالمنظمات الأخرى للتنسيق معها بشأن حماية المدينة المقدسة.

٤- متابعة القرارات المختلفة الصادرة عن الهيئات الدولية بشأن القدس.

٥- تقديم المقترحات للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية المعنية بالأمر فيما يختص بالخطوات المناسبة التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ القرارات المشار إليها[2].

أما صندوق الخاص بمدينة القدس، فقد صدر القرار بشأنه عام ١٩٧٦، ويعمل هذا الصندوق وفق أهداف منها:

١- المحافظة على الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس.

---

1 فاروق الشناق، القدس في الشرعية الإسلامية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١، ص ص ١٠٧-١٠٨.

2 صلاح شبلي، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي، غير وارد دار النشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مساعدة الشعب العربي في القدس ودعم المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة.

٣- التصدي لسياسات التهويد والاستيطان التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

٤- العمل على إعمار المسجد الأقصى[1].

وبالرغم من موافقة غالبية الدول الإسلامية لاتفاقيات أوسلو، بالرغم من تأجيلها لقضية القدس والنظر فيها إلى مفاوضات الوضع النهائي إلا أننا نستطيع أن نلخص موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس كما يلي:

١- قضية القدس الشريف جوهر القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر النزاع الإسرائيلي -العربي.

٢- الدعوة إلى عودة القدس إلى سابق وضعها قبل الحرب العدوانية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ الذي يعتبر السبيل الوحيد للحفاظ على الصبغة المقدسة لهذه المدينة.

٣- رفض أي حل للقضية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث حزيران ١٩٦٧.

٤- مطالبة جميع حكومات العالم مع التركيز على الدول الكبرى، الأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الأكيد على العمل من أجل تحريرها.

[1] جلنار النمس، القضية الفلسطينية والمؤتمرات الإسلامية ١٩٦٩-١٩٧٩، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٧، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- رفض جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل بشأن تغيير الوضع القائم في مدينة القدس وإدانة جميع أشكال الاستيطان والتهويد للمدينة.

٦- مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من مدينة القدس الشريف.

٧- رفض أي محاولة لتدويل القدس.

٨- مواصلة الكفاح في سبيل تحرير القدس الشريف والحفاظ على مقدساتها والإصرار على أن لا تكون موضوع مساومة أو تنازل

٩- التواصل مع حاضرة الفاتيكان واتحاد الكنائس العالمي ومع المؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

١٠- العمل على إنشاء جمعيات مماثلة لجمعية فرنسا-القدس في دول أوروبا الغربية والأمريكتين لكسب المزيد من تأييد الرأي العام في هذه الدول لصالح قضية القدس[١].

ومن الجدير بالذكر أن هذه القرارات خلقت تفاؤلاً بانتقال منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مجال العمل، غير أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً لأن هذه القرارات لم تعمل على تغيير أو إحداث أي تطور على هذه القضية، بل بقيت منسجمة مع القرارات الدولية التي تطالب بالشجب والاستنكار فقط.

المبحث الخامس : موقف الفاتيكان من قضية القدس

تنطلق أهمية الموقف بالنسبة للفاتيكان بشأن موضوع القدس وذلك من خلال وجود مقدسات مسيحية في الشطر الشرقي من المدينة، مما يجعل لها مكانة معتبرة لدى أتباع مختلف الكنائس الغربية والشرقية، بالإضافة إلى تأثير موقف الفاتيكان على مواقف عدد من الدول الغربية[٢].

وتجد موقف الفاتيكان في رفض الكنيسة الكاثوليكية الاعتراف بإعلان إسرائيل الشطر الغربي من مدينة القدس عاصمة للدول العبرية، كما اعتبر الفاتيكان أن شرقي القدس أرض محتلة مثل سائر الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

---

1 فاروق الشناق، القدس في الشرعية الإسلامية، ص ص ٥١-٦٠.

2 أحمد نوفل، العلاقات الفرنسية –العربية، مصدر سابق، ص١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كانت الفاتيكان صاحبة الدور الأساسي في هزيمة إسرائيل أمام قرار توصية الأمم المتحدة بالتقسيم، عندما تبنت موقفاً يدعو إلى تدويل القدس والذي صدر في ١٩٤٧/١١/٢٩، وبقي الفاتيكان متمسكاً بموقفه هذا حتى عام ١٩٦٧ [١].

وبعد عام ١٩٦٧ تبنت الكنيسة الكاثوليكية في روما موقفاً يدعو إلى جعل القدس مفتوحة على أن يكون فيها مجلسان بلديان أحدهما في القدس العربية والآخر في القدس اليهودية، على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع دستور خاص للقدس وتشرف على تطبيقه وأن تدار المدينة بقسميها من قبل هيئة دولية [٢].

وفيما يتعلق بالإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي اتخذتها لتغيير معالم المدينة، فقد عارض الفاتيكان ذلك باعتبارها أرضاً محتلة ولا يترتب عليها أي آثار قانونية وفيما يتعلق بالمبادرات التي طرحها الفاتيكان نجد مشروعاً للمطران نعمه السمعان بطريرك طائفة اللاتين وعضو اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن، وذلك بعد أن تباحث مع البابا بشأنه، وقد عرض المشروع الذي يعتقد أنه يحمل وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية في ١٩٧٧/٩/٢٣ وجاء فيه:

مركز ايداع الرسائل الجامعية

١- أن تعود القدس العربية كاملة إلى أهلها الشرعيين كما كانت قبل حرب ١٩٦٧.

٢- أن تضع هيئة الأمم دستورا يشمل القدس العربية واليهودية بدون تفرقه أو تمييز ويحفظ الوحدة في مدينة القدس بقسميها العربي واليهودي.

٣- يضمن هذا الدستور بالإضافة إلى وحدة القدس كاملة :

أ- أن تكون القدس مدينة مفتوحة، أي لا حرب فيها وذلك ضماناً وحفاظاً على مقدساتها من الدمار.

ب- أن يضمن هذا الدستور حرية الوصول للعبادة لجميع الأديان بدون عائق أو صعوبة.

٤- السلطة العربية تقوم بتنفيذ هذا الدستور في القدس العربية، كما تقوم السلطة الإسرائيلية بتنفيذ هذا الدستور في القدس اليهودية مع ضمان الوحدة بينهما.

٥- تشرف هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ هذا الدستور.

---

1 عز الدين فوده، القدس في محيط العلاقات الدولية، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

2 سالم لكسواني، وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، مصدر سابق، ص ٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يفهم من هذا إلى أن الفاتيكان كان يرى أن القدس العربية هي عاصمة الدول الفلسطينية، إلا أنه يشدد على أن تكون المدينة القديمة والقدس بكاملها ذات وضع خاص، مع مطالبته برعاية الأماكن المسيحية المقدسة من خلاله والتي كان مسؤولاً عنها عبر الفترات التاريخية الماضية[١].

وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاقية بين الفاتيكان وإسرائيل، والذي تم فيه اعتراف الفاتيكان بدولة إسرائيل وتعهد بالاشتراك معها في العمل على إيجاد حل سلمي ينهي النزاعات بين الدول والشعوب بغير عنف أو إرهاب".

كما جاء في الاتفاق أن تتعهد الفاتيكان بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية ويسري هذا المبدأ خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود مما يمكن اعتباره تخلياً من جانب الفاتيكان عن أي التزام تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي، وهذا جاء نتيجة العرض الإسرائيلي على الفاتيكان وهو احتفاظه في كل مناسبة بحق ممارسة التوجيه المعنوي والروحي[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

من ما أثار المزيد من التعقيدات بين الفلسطينيين والفاتيكان حول مستقبل القدس. إلا أن الفاتيكان عاد وأكد أن هذا الاتفاق لا يعني الإقرار بالاعتراف بموقف هذه الدولة بشأن القدس أو بشأن المناطق المحتلة أو الحدود الآمنة فيها.

ثم نلاحظ أن الفاتيكان قد أهمل البعد السياسي لقضية القدس، وأنه تركها لمحادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، محاولاً التركيز على البعد الديني عبر المطالبة بإيجاد ضمانات دولية لحرية العبادة في المدينة لجميع الطوائف بغض النظر عن الطرف صاحب السيادة عليها، ويعزز هذا القول صدور ورقه عن الفاتيكان عام ١٩٩٣ وتحمل عنوان القدس، وقد جاء فيها أن القدس التي تعتبرها إسرائيل عاصمة لهم هي في الحقيقة ثلاثة أقسام وهي:

١- داخل الأسوار، وهي الجزء المقدس بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة، ويشمل أماكن العبادة الرئيسية والأحياء السكنية، ومن ضمنها التجمعات التي تطورت حولها.

---

1 فايز جابر، مستقبل القدس السياسي، الندوة السنوية لشؤون القدس، ١٩٩٤، عمان، المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، ص ١٢.

2 مجلة الدراسات الفلسطينية، نص اتفاق الفاتيكان وإسرائيل الذي وقع في ١٩٩٣/١٢/٣٠، المادة ١١، عدد)٧(، ١٩٩٤، ص ص ٢٢٢-٢٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الجزء الذي يقع خارج الأسوار والذي يمتد باتجاه الغرب وشمال غرب وجنوب غرب، وهو الجزء الذي لا جدال من كونه إسرائيلياً.

٣- الجزء الذي يقع خارج الأسوار والذي يمتد إلى الشرق، شمال شرقي وجنوب شرقي وهو الجزء المدعو بالقدس العربية والذي ضمه الإسرائيليون بالقوة[١].

ثم يمضي الكرسي البابوي بالقول : بالرغم من عدم تجاهله للجوانب الأخرى إلا أنه يأخذ في اعتباره فقط (القدس داخل الأسوار) وبعبارة أخرى فقد رأى الفاتيكان في الورقة أن هناك عاملين يجب أخذهما في الاعتبار عند التعامل مع موضوع القدس، وهما متصلان، ولا يمكن النظر إليهما كل على حده، وهما:

*- عامل جغرافي سياسي ويتعلق بمن له حق السيادة على المدينة.

ب- عامل أكثر شمولية، ويتعلق بهوية المدينة وقيمتها بكل خصائصها: الدينية والتاريخية والحضرية والديمغرافية[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن موقف الفاتيكان لم يكن منسجماً مع مواقف بعض الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية في مصر، حيث أكد البابا شنوده أن الأقباط لن يدخلوا القدس إلا مع إخوانهم المسلمين، وأما الأقباط الذين ذهبوا إلى القدس فهم قلائل، لم ينالوا البركة لعصيانهم الكنيسة، وأضاف أن مدنية القدس مدينة مقدسة بالنسبة لجميع الأديان لكنها أيضاً، مدنية عربية ويجب أن تعود إلى السيادة العربية كما كانت، وهنا ربط بين البعد الديني والسياسي للمدنية وليس كما كان يتحدث الفاتيكان عن فصل هذه القضايا[٣]

---

1 نافع أحمد، كيف ينظر الفاتيكان إلى مستقبل القدس، صحيفة الأهرام، ١٠/٣/١٩٩٥، ص٨.

2 نافع أحمد، المصدر نفسه، ص ٨.

3 نافع أحمد، مصدر سابق، ص ٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

إن الصراع القائم اليوم على القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمثل حجر الزاوية في إمكانية التوصل إلى حل سلمي ، فالدولة الفلسطينية تعتبر القدس عاصمتها ومجالها الحيوي حيث يسكن ١٠% من فلسطيني الضفة الغربية في القدس الشرقية وتحظى المدينة بأهمية دينية وتاريخية وثقافية وتجارية ، كما تمثل المدينة المقدسة فيها ورقة مهمة لرسم دور فلسطيني معتبر على صعيد العالم العربي يسهم في الحصول على مساعدات من الدول العربية، وهو ما يوفر مبررات موضوعية للصراع اليوم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

ويجمع الموقف العربي والدولي بأن القدس الشرقية هي أراضي فلسطينية محتلة وأن على إسرائيل أن تنسحب منها ، وأن إجراءات إسرائيل المختلفة فيها باطلة لعشرات القرارات التي تم اتخاذها من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والقمم العربية بل أن إعلان إسرائيل القدس الغربية عاصمة لها منذ عام ١٩٤٨ لم يحظ باعتراف أي دولة في العالم حتى اليوم ، حيث أن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ المتعلق بتدويل القدس ، رغم توقيع إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ الذي فتح الطريق أمام القبول الدولي بالأمر الواقع عام ١٩٤٨ ، وفي القدس الشرقية عام ١٩٦٧ ، خاصة عندما أشار إلى أن أساس الحل هو القرار رقم (٢٤٢) ويمكن أن نلخص أسس الموقف العربي تجاه القدس بما يلي:-

١) أن القدس الغربية (المحتلة عام ١٩٤٨) أصبحت جزءاً من الدولة الإسرائيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) أن القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة المقدسة والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تعتبر أراضى محتلة بالقوة من قبل إسرائيل ويجب الانسحاب الكامل منها وفق قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧

٣) إن الإجراءات الإسرائيلية بالمصادرة والهدم والاستيطان وغيرها من الأفعال الإسرائيلية في القدس الشرقية وفق حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ تعد باطلة وغير قانونية.

أما فيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي فإنه يتعامل بشرعية كاملة لمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتحكم الكامل في المصالح الدينية والسياسية لسكان القدس والشعب الفلسطيني بشكل عام ، حيث تجمع القوى السياسية الإسرائيلية على الحق اليهودي المقدس في القدس بصفتها عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي والذي تكرس بالقانون الذي سنه الكنيست عام ١٩٨٠ باعتبار القدس موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل ، الأمر الذي يعيق أي محاولة لإعادة تقسيم المدينة وفق أي اتفاق يتم توقيعه إلا بموافقة الكنيست على تعديل القانون أو إلغائه، وبذلك يمكن تحديد أسس ومكونات الموقف الإسرائيلي بما يلي:-

١) عدم العودة إلى تجزئة المدينة كما كانت قبل عدوان ١٩٦٧ .

٢) تكريس السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى بأغلبية سكانية يهودية .

٣) ضم كل المستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس إلى بلديتها .

٤) إمكانية تقاسم السيادة الوظيفية على الحرم القدسي والأماكن المقدسة الأخرى بين الأديان .

٥) القبول بالسيادة الرمزية الفلسطينية على السكان العرب ، مع إعطاء الأحياء العربية في القدس الشرقية نوعاً من الإدارة الذاتية لشؤونهم.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) استمرار السيطرة الأمنية العليا لإسرائيل على كافة أجزاء المدينة الموسعة.

السيناريوهات المحتملة في ظل المفاوضات بين الأطراف :-

تقوم السيناريوهات المختلفة بشكلها الكلي أو الجزئي على تناول عدة أشكال من الحلول في بنية واحدة، ويشمل ذلك الحل الديني المتعلق بالأماكن المقدسة وكيفية الوصول إليها وإدارتها وأمنها، والحل الوظائفي القائم على أساس تقسيم الشطر الشرقي وفقاً لأوضاعها السكانية الإثنية (أحياء وبلديات فرعية وبلدية عليا)، والحل الجغرافي السياسي المتعلق بمفهوم السيادة وعاصمة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ، ومفهوم الأمن وتبعية السكان والأرض والحدود. ولذلك رفعت شعارات مثل ''عاصمتان في مدينة موحدة'' أو ''عاصمة لدولتين'' وما شابهها. وفي حال استمرار موازين القوى القائمة الحالية وقواعد عملية السلام الجارية فإن السيناريوهات تتخذ أحد الأشكال التالية : -

جميع الحقوق محفوظة

الشكل الأول :

- القدس عاصمة إسرائيل في غرب المدينة ، وعاصمة فلسطين خارج حدود البلدية الحالية وبمحاذاتها.
- تتمتع البلدة القديمة بسيطرة مشتركة ويتبع سكانها لدولة فلسطين.
- يمكن أن يستبدل اليهود المقيمون في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة بفلسطينيين عائدين من المنفى.
- تتمتع الأحياء العربية منها واليهودية باستقلال ذاتي مع وجود مجلس بلدي أعلى مشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يدير الفلسطينيون الحرم القدسي الشريف وتدير الفاتيكان الأماكن المسيحية المقدسة ويشرف على الأمن فيها شرطة مشتركة فلسطينية وإسرائيلية.

الشكل الثاني:

- تخضع الأماكن المقدسة لإدارة دينية من ممثلي الديانات الثلاثة بأمن فلسطيني إسرائيلي مشترك وسيادة رمزية فلسطينية بالعلم الفلسطيني .
- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع إدارات أحياء ذاتية ، وتقسم المدينة إلى بلديتين فرعيتين ومجلس بلدي أعلى.
- تنشأ مدينة جديدة فلسطينية على أجزاء من القدس الكبرى خارج حدود البلدية الحالية.
- ينشأ مجلس تنسيق مع اتصال جغرافي بين المدينتين.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الشكل الثالث:

- تتخلى إسرائيل عن مناطق ذات كثافة عربية خارج الأسوار مقابل ضم مستوطنات يهودية خارج الأسوار إلى إسرائيل.
- يشترك الفلسطينيون في السيادة على القدس القديمة (داخل الأسوار) مع إسرائيل.
- تبنى عاصمة فلسطينية على أجزاء من القدس بمحاذاة الحدود البلدية الحالية للمدينة.
- تعتبر المدينة الحالية عاصمة لإسرائيل، مع تدويل الأماكن المقدسة بصفة دبلوماسية تتجدد كل ٢٥ عاما.

محددات الاتفاق المحتمل على أي سيناريو للحل:

١) تحديد مفهوم القدس وحدودها بشطريها ، وهي إشكالية صنعتها إسرائيل.

٢) إشكالية التداخل في شبكات المياه وشبكات الكهرباء والمجاري الصحية في حال إعادة تقسيم المدينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) التشابك السكاني من خلال الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة وفي محيط القرى العربية في الضواحي ، وكذلك الوجود اليهودي المتناثر في قلب الحي الإسلامي المجاور للحرم القدسي الشريف.

٤) إشكالية التنازل الفلسطيني عن السيادة على القدس الشرقية حسب حدود ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧ وانعكاساته على شركة القيادة الفلسطينية.

٥) الإصرار الإسرائيلي على وحدة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية بما في ذلك الأماكن المقدسة في البلدة القديمة.

٦) التدخل المسيحي الكنسي فيما يتعلق بالأماكن المسيحية المقدسة وعدم اهتمامه باستعادة السيادة العربية حتى على القدس الشرقية.

٧) فرض الأمر الواقع اليهودي على المدينة من حيث أحزمة الاستيطان والسيطرة على حائط البراق وهدم الحارات والبيوت ومصادرة الأراضي.

٨) استناد التفكير والحلول الإسرائيلية إلى حل مشكلة السكان الفلسطينيين والأماكن المقدسة فقط.

ويلاحظ من مجمل هذه المحددات أنها تضع مسألة القدس ومستقبلها في يد الطرف الإسرائيلي المحتل ، لكنها في الوقت نفسه تهدد المشروع الوطني الفلسطيني في حال استجابته للأمر الواقع الإسرائيلي . ولذلك فإن من المتوقع التوصل إلى حلول تحقق السيادة والانتصار الديني للجانب اليهودي في مقابل خسارة الأرض وانتقاص السيادة والحق الديني للمسلمين والمسيحيين مما ، يؤكد عدم صلاحية قواعد التفاوض الحالية لرسم مستقبل المدينة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخير يمكن أن نقول إن قضية القدس بأبعادها الدينية والسياسية والتاريخية تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وما يطرح من مشاريع عبر التفاوض إنما يعمل على تكريس الأمر الواقع الإسرائيلي وينتقص الحق العربي الإسلامي فيها، غير أن التقدم الذي أبداه الطرف الفلسطيني بشكل عام وبعض الأطراف العربية نحو التعامل مع هذه الطروحات تسبب في جراح حقيقية للموقف العربي والإسلامي، مما جرأ الطرف الإسرائيلي على تزايد تمسكه بأهدافه ومحددات مواقفه الثابتة، مع المناورة في بعض التفاصيل بل والإغراق فيها.

ويبدون أن أي عملية تفاوضية تتم خارج نطاق الضغط العملي على الاحتلال عبر الانتفاضة والمقاومة لن تتمكن من استرجاع حتى الفتات من الحق العربي السياسي السيادي والديني والإنساني في مدينة القدس. وستبقى قضية القدس أساس الصراع على مدى الأجيال القادمة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المصادر:

الوثائق:

- القرآن الكريم.

- الكتاب المقدَّس.

- جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمم العربية وقراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، الأمانة العامة، القاهرة ١٩٩٦.

- الشقيري، جميل، كتاب الشهادات والمذكرات المقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلوأمريكية المشتركة حول قضية فلسطين مع توصيات اللجنة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح التجارية، يافا، ١٩٦٠.

- العسلي، جميل كامل، وثائق مقدسية تاريخية، مع مقدمة حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس، المجلد الأول، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣.

- قرارات الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطوراتها ١٩١٧-١٩٨٨، الجزء الأول، وثيقة رقم ٩٣٨، ب (٩٠) نيويورك، ١٩٩٠.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الحق العربي في حائط المبكى في القدس، تقرير اللجنة الدولية المقدم لعصبة الأمم عام ١٩٣٠، بيروت، ١٩٦٨.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩، بيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، نص المقابلة مع الرئيس الأمريكي كلينتون، العدد ١٨، ١٩٩٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مجلة الدراسات الفلسطينية، نص كلمة كلينتون، العدد ١٩، ١٩٩٤.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، نص كلمة كلينتون، العدد ٢٣، ١٩٩٥.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، نص كلمة كلينتون، العدد ٢٤، ١٩٩٥.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، نص كلمة كلينتون، العدد ٢٩، ١٩٩٧.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، وثيقة آراء كلينتون وألغور في شأن إسرائيل والشرق الأوسط، العدد ١٢، ١٩٩٢.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي، القاهرة، ١٩٨٩.

- الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بفلسطين المرفوعة إلى الدورة الثانية للجمعية العامة، الملحق ١١، وثيقة رقم A/٣٦٤، ١٩٤٧.

- الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، ملحق رقم ١١، الجزء الأول، الفصل الثالث، فقرة ٥ و ٦، نيويورك، ١٩٤٨.

جميع الحقوق محفوظة

<u>الكتب باللغة العربية</u>:

- إبن طلال، الحسن، القدس دراسة قانونية، لونغمان، لجنة النشر، عمان، ١٩٧٩.

- أبو الخير، أحمد، قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة، بيروت، ١٩٨٠.

- أبو جابر، إبراهيم و آخرون، قضية القدس ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو حليوة، إبراهيم، القدس في السياسة الأمريكية ١٩٤٧ - ٢٠٠٠، مركز الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١.

- أبو زياد، زياد، القدس بين الولاية الدينية والسيادة السياسية، في جريس سعد خوري وآخرون، القدس، دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، الطبعة الأولى، مركز اللقاء للدراسات الدينية، القدس، ١٩٩٦.

- الأزعر، محمد، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ١٩٩١.

- الأزعر، محمد، مستقبل قضية القدس، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد الأول، ١٩٩٦.

- بصبوص، أحمد عبد ربه، القدس تناديكم، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٥.

- جابر، حسن، مخطط الاستيطان، مشروع بوابات شارون حول القدس، الاتحاد الآسيوي، أبو ظبي، ١٩٩٦.

- جابر، فهد فايز، القدس ماضيها وحضرها ومستقبلها، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٨٥.

- جريس، سمير، القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

- جمعة، حازم، القانون الدولي العام، بيروت، ١٩٩٤.

- حافظ، محمد، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حداد، يوسف مهنا، الرؤية العربية لليهودية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩.

- الحسن، بلال، قضية القدس بين الكونجرس والبيت الأبيض، الشرق الأوسط، ١٩٩٣.

- الحسن، خالد، السلام في الشرق الأوسط وجهة نظر فلسطينية، الطبعة الثانية، دار الكرمل، عمان، ١٩٦٨.

- الحلبي، أسامة، بلدية القدس العربي، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٣.

- حماد، خيري، قضايانا في الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
ايداع الرسائل الجامعية

- الخالدي، صلاح، حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٤.

- خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

- الخليلي، جعفر، العتبات المقدسة، قسم القدس، الطبعة الأولى، دار التعارف، بغداد، ١٩٧١، المجلد الأول.

- ديب، جورج، العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، مركز الأبحاث، دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

- الربابعة، غازي إسماعيل، القدس في الصراع العربي- الإسرائيلي، الطبعة الثانية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرشيدي، أحمد، القدس في المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، تحرير حسن نافعة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

- الرفاعي، محمد، اتفاقيات السلام المصرية - الإسرائيلية في ظل القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، ١٩٨٤.

- روتبرغ، تشرشل، إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية، ترجمة هنري مطر ومحمود برهوم، دار الكرمل، ١٩٨٩.

- زاخاروف. أ، كامب ديفيد، سياسة مصيرها الفشل، ترجمة الدكتور ماجد علاء الدين، دمشق، ١٩٨٤.

- السعودي، أبو بكر هالة، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٣.

- سوسة، أحمد، العرب واليهود في التاريخ، الطبعة الثانية، العرب للإعلان والنشر والطباعة، دمشق، ١٩٨٦.

- السيد، إسماعيل محمد، مدى مشروعية اسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، دراسة في إطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥.

- الشاطر، محمد، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٨.

- شبلي، صلاح، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي، غير وارد دار النشر، القاهرة، ١٩٨٧.

- شراب، حسن محمد، بيت المقدس والمسجد الأقصى، دراسة تاريخية موثقة، الطبعة الأولى دار القلم، بيروت، ١٩٩٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شرابي، نظام، أمريكا والعرب – السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الديس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠.

- الشريقي، إبراهيم، أورشليم وأرض كنعان، حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل تصحيح ٥٠٠ سنة، كتاب عالمي جامعي، بدون تاريخ.

- شوفاني، إلياس، إسرائيل ... التسوية والمحطة، النبراص للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٣.

- صالح، محمد محسن، الطريق إلى القدس، الطبعة الأولى، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٥.

- صفوت، محمد، إسرائيل العدو المشترك، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

- طربين، أحمد، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠.

- العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، القدس، الناشر فوزي يوسف، ١٩٦٠ الجزء الأول.

- العامري، أديب محمد، القدس العربية: الحقائق التاريخية تجاه المزاعم الصهيونية، دار الطباعة والنشر، عمان، ١٩٧١.

- عباس، محمود، طريق أوسلو، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤.

- عبد العزيز، مصطفى، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٦٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الغني، محمد، مذكرات الجمسي، حرب أكتوبر، المنشورات الشرقية، باريس، ١٩٨٩.

- عبد الوهاب، أحمد، فلسطين بين الحقائق والأباطيل، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٧٢.

- عريقات، صائب، المفاوضات: الطريق المسدود، مركز البيادر، الضفة الغربية، ١٩٨٥.

- عواد، محمود، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٥.

- الغنيمي، طلعت محمد، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.

- فارس، أحمد عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥- ١٩٨٥، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- الفرّا، محمد، سنوات بلا قرار، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

- فوزي، محمد، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.

- قاسمية، خيرية، قضية القدس، الطبعة الأولى، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩.

- القراعين، يوسف، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، الطبعة الأولى، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإسلامية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قرضاوي، يوسف، مدينة القدس وقضيتها، بحث لمركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٨٥.

- كامل، محمد، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، الطبعة الثانية، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٤.

- كتن، هنري، القدس الشريف، ترجمة نور الدين كتانة، مراجعة هشام الطواف والدكتور محمد العمر، مكتبة الأقصى، عمان الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

- كتن، هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠.

- محمود، أحمد معين، تاريخ القدس، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٧٩.

- مصطفى، أمين، العلاقات الأمريكية الصهيونية، دار الوسيلة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.

- مصطفى، نادية، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- المعايطة، سميح، التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر، عمان، ١٩٩٣.

- مقلد، إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي - السوفييتي حول الشرق الأوسط - الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٦٨.

- منصور، كميل، الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الوثقى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نوفل، أحمد، العلاقات الفرنسية العربية، مؤسسة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

- هور، منير والموسى طارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٨٦.

- هيلينا، كوبان، المنظمة تخت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، مطبوعات هايلايت، لندن، ١٩٨٤.

- الياب، يعقوب، جرائم الأرغون وليحي (١٩٣٧ – ١٩٤٨)، ترجمة غازي السعدي، إصدارات دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

- يوسف، عماد وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة أريحا أولا)، دار البشير، عمان، ١٩٩٥.

- يوسف، عماد والصباغ أروى، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز رسائل الجامعية

الكتب باللغة الإنجليزية:

- Cattan, Henry, Palestine and International Longman, U.K, 1973.
- Nusebeh, Hazem Zaki, Palestine and the United Nation, Mackays Chatham LTD, U.K, 1981.
- Cattan, Henry, The Status Of Jerusalem Under International Law And United Nations Resolutions In J.P.S., 1975.
- Cattan, Henry, The Question Of Jerusalem, Third World Center For Research And Publishing First ED, London, 1980

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Richard, Stevens, The Vatican, The Catholic Church And Jerusalem, The General Of Palestine Studies, Year 1981.
- U.N, Official records of G.A. Plenary Meeting 2nd Session, 1947.

كتاب لمجموعة مؤلفين:

الدجاني، أحمد صدقي، مجموعة بحوث مؤتمر القدس في الخطاب المعاصر، جامعة الزرقاء الأهلية، القدس في الفكر الصهيوني نتنياهو، ١٩٩٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

الدوريات:

- آغا، ألفت، تطورات العلاقات العربية – السوفييتية والدور السوفييتي في دبلوماسية التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣١.
- انديك، مارتن، سياسة الولايات المتحدة حيال القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٣، بيروت، ١٩٩٥، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣.
- انديك، مارتن، نص اتفاق الفاتيكان وإسرائيل الذي وقع في ١٩٩٣/١٢/٣٠، المادة ١١، عدد ٧، ١٩٩٤، ص ٢٢٢.
- البكري، مقبل محمد، المركز القانوني للأقاليم الموضوعة تحت الانتداب عند انتهاء هذا النظام، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٣٤، ١٩٧٨، ص ٨٥.
- جاد، عماد، سر الود المفقود بين إسرائيل والخارجية المصرية، مجلة الوسط، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حتي، ناصيف، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٧.
- الحديثي، إسماعيل، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة مرحلة أخرى من الصراع بين الشرعية والقوة، ١٩٧٤ – ١٩٨٨، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٥٦، تونس، ١٩٨٨، ص ٥٣.
- حلبي، أسامة، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٦.
- الخطيب، روحي، مجلة القدس الشريف، العدد ٨٢، السنة الرابعة، عمان، ١٩٩٢، ص ٦١.
- ربيع، محمد، سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٢ – ١٦٣، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٣.
- الزرو، نواف، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، عمان، ١٩٩١، ص ٥٨.
- سختيني، عصام، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٤، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٩٨.
- سعودي، هالة، سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ص١٩٥.
- السوامري، خليل، الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٩ – ٢٠، تونس، ١٩٨٢، ص ص ٤٩ – ٥٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سيلع، ميخال، القدس تنتظر قرار الحكم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٩، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ١٣٠-١٣١.
- شفيق، منير، فلسطين في الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٨، ١٩٧٤، ص ٧٤.
- الشناق، فاروق، الرؤيا الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١، ص ص ٢٩ - ٣٣.
- الشناق، فاروق، القدس في الشرعية الإسلامية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٥.
- شهابي، غسان، القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، عمان، ١٩٩٨، ص ١٤١.
- طعمة، جورج، قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٨، ١٩٧٤، ص ٨٣.
- عامر، صلاح الدين، القدس والقانون الدولي، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، دراسة خاصة، عمان، ١٩٩٣.
- عايد، خالد، محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٢.
- عايد، خالد، محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢١، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ١١٤-١٢٣.
- العباسي، نظام، القدس في التاريخ، مجلة صامد الاقتصادي، السنة ٢١٣، العدد ٨٥، دار الكرمل للنشر، عمان، ١٩٩١، ص ٣١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد العليم، طه، موقف الاتحاد السوفييتي من المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٠، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩.
- عبد الوهاب، أيمن، الحكومة الإسرائيلية وخطط السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٢.
- عليوة، ناصر، سلام حكومة نتنياهو: حكم ذاتي للفلسطينيين وسيطرة سياسية وافية للإسرائيليين، مجلة الوسط، العدد ١٠، ١٩٨٠، ص ١٦.
- عوض، إبراهيم، الجماعة الأوروبية والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٧٠ – ١٩٨٥، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٨.
- الغزالي، أسامة حرب، السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط وموقف اليهود السوفييت، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨.
- فودة، عز الدين، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٤، بيروت، ١٩٧٧، ص ص ١٩٥-٢٠٥.
- قبعة، كمال، القدس في الشرعية الدولية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٧، ١٩٩٠، ص ١٧.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حول قضية القدس، العددان السابع والثامن، الأمانة العامة، عمان، تموز، آب، ٢٠٠٠.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة رقم ٢٧٣، عمان، ١٩٩٧/٣/٣١.
- مكليلان، غيمون، الحل الضائع للنزاع الأبدي على القدس، مجلة الشاهد السياسي، العدد ٦، لندن، ١٩٩٦، ص ١٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الدراسات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نافعة، حسن، العلاقات المصرية – الفلسطينية رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٩، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ٣٤-٤٠.
- النمس، جلنار، القضية الفلسطينية والمؤتمرات الإسلامية ١٩٦٩ – ١٩٧٩، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٧، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٢.
- ولد أباه، عبد الله، التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩٢، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٩.

وقائع مؤتمرات:

جميع الحقوق محفوظة

– جابر، فايز، مستقبل القدس السياسي، الندوة السنوية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٤.
– الدباغ، صلاح، القضية الفلسطينية، ندوة القانونيين العرب في الجزائر، بيروت، ١٩٦٨.

منشورات المؤسسات:

– دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، معركة السلام، عمان، ١٩٩٤.
– المؤسسة العربية للمؤسسات والنشر، موسوعة السياسة، بيروت، ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق

قرار رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

إن الجمعية العامة :

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة ، لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلة في الدورة العادية الثانية .

وقد ألفت لجنة خاصة ، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين ، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة.

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤) بما في ذلك عدد من التوصيات الإجماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة.

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب(أغسطس) ١٩٤٨ .

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين ، و جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلة ، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

وتطلب:

أ) أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية ، كما هي مبينة في الخطة ، من أجل تنفيذها.

ب) أن ينظر مجلس الأمن ، إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر، فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد ، وجب عليه ، في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة ، تمشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

ت) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة، تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانيا ، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

ث) أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع والمعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدعو سكان فلسطين إلى القيام ، من جانبهم، بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.
تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هـذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.
تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليهـا فـي الجزء الأول ، القسم ب ، الفقرة ١ أدناه ، وذلك بناءً على الأساس والصورة اللـذين يراهما ملائمين في هذه الظروف ، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها.

(ب)

إن الجمعية العامة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإدنية

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامـل لا يتجـاوز ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقبلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧

إن الجمعية العامة

إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخـــذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة ،

١) تعتبر إن تلك التدابير غير صحيحة.

٢) وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فـــوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس .

٣) تطلب من الأمين العامة إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار ، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه.

(مع القرار : ٩٩ ضد القرار/ لا أحد امتناع :٢٠)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان ، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة ٢ من الميثاق .

١) يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:-

أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢) يؤكد أيضا الحاجة إلى :

أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ت) ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣) يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيه بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهـــود الممثـــل الخاص في أقرب وقت ممكن.

(تبنى المجلس هذا القرار .... بإجماع الأصوات)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار رقم ٢٥٢ (١٩٨٦) بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٨٦

إن مجلس الأمن

إذ يستذكر قراري الجمعية العامة ، رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، والقرار رقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ٥) الصادر في ١٤ تمور (يوليو) ١٩٦٧ .

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (S/8560) حول الوضع في القدس وتقرير الأمين العام رقم (S/8146) .

وقد استمع إلى البيانات التي ألقيت في المجلس

وإذ يلاحظ أنه منذ تبني القرارات المذكورة أعلاه ، فقد اتخذت إسرائيل المزيد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل.

وإذ يؤكد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري.

١) يأسف على فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

٢) يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.

٣) يدعو إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل أخر من شأنه أن يغير وضع القدس.

٤) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار.

(مع القرار : ١٣ ضد القرار: لا أحد امتناع: ٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

إن مجلس الأمن :

١ يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن .

٢ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣ يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الأشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

(مع القرار: ١٤ ضد القرار: لا أحد امتناع: لا أحد)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Jerusalem in the Peaceful Resolution of the Arab-Zionists Conflict 1948-2000

By
Abdul Hadi A. M. Obaidat

Supervisior
Prof. Dr. Mohammed Faddah

Jerusalem City enjoys a great importance by the three Holly Books followers that are Judas's, Christians, and Moslems, therefore, Jerusalem was considered and still as one of the most religious places for them.

In fact, the complication of the Arab-Israel conflict has turned the position and stand of Jerusalem into a real political problem which is difficult to solve because of the contrast of political and historical views.

With this political and historical argumentation between the conflict parties, Jerusalem issue became major obstacle against lasting and comprehensive peaceful settlement. On the other hand, the expanded political, spiritual dimensions of this issue and its reflections have made the researchers and auditors to focus on the subject for more than half century.

Furthermore, the acceleration of the political developments leaded to significant and remarkable straggle on Jerusalem between conflict parties.

As a result, Israeli Governments insist on keeping Jerusalem City unified under their control. To achieve this goal on ground, they established what is called "CROOKED WAYS NETS". Also they expanded their existing settlements and constructed new ones as they attracted Hundreds of Thousands of Settlers from all over the world to settle in and around Jerusalem City.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Subsequently, these illegal practices by the Israeli have frustrated the Arab People and put them in front of a real challenges by which they released that their existence in Jerusalem is in danger of demolition in all aspects and therefore, they discovered that they have to move fast and read the total subject with sharp eyes and come out with a practical solutions that protect their interest instead of useless slogans.

Indeed, there is no doubt that all direct and indirect concerned parties are fully aware of the aforesaid facts and thus, they are trying to exert certain pressure on the Israeli Government and they condemned all Israeli practices to this effect.

All world believe that peace process is passing through a very serious situation. Any solution that do not take into consideration the Palestinian rights in Jerusalem and the respect of Moslems feelings, then its quit difficult rather impossible to have a lasting and comprehensive peace in the area.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com